

التأمين العربي



مجلة دورية متخصصة تصدر عن الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين
العام الثالث والأربعون - العدد 169 - يونيو 2026



أخطار الحرب والعنف السياسي

بقلم: الأمين العام

الأوضاع الجيوسياسية

وتأثيراتها على الاقتصاديات وصناعة التأمين



GAIF.ORG

تحت رعاية

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني

ابن الحسين المعظم حفظه الله

Under the patronage of

His Majesty King Abdullah II ibn Al Hussein



المؤتمر العام
GENERAL CONFERENCE

المؤتمر العام
الخامس والثلاثون للاتحاد العام العربي للتأمين
The 35th General Conference
of the General Arab Insurance Federation



العودة إلى المبادئ
Back to Principles

4-7 October
2026



التأمين العربي

مجلة دورية متخصصة تصدر عن الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين
العام الثالث والأربعون - العدد 169 - يونيو 2026

48 حوار السيد/ محمد مهران

49 حوار السيد/ خالد عبد الصادق

الأخبار

52 الندوة الافتراضية "الأوضاع الجيوسياسية وتأثيراتها على صناعة التأمين"

53 الدورة الثانية عشرة لملتقى الدار البيضاء للتأمين

53 جامعة القاهرة تعرض ابتكارات طلاب جورجيا

54 اجتماع تشاوري بين مجلس الوحدة الاقتصادية والاتحاد العام العربي للتأمين

54 الندوة الافتراضية "التأمين العربي في مواجهة التغيرات العالمية"

55 اجتماعي اللجنة التنفيذية رقم 87/ ومجلس الاتحاد رقم 117/

55 رابطة الأكتواريين العرب تكشف عن هويتها البصرية

56 المكتب الموحد التونسي للسيارات يحتفل بمرور 20 عامًا على تأسيسه

56 أفريقيا ري تحتفي بمرور 50 عامًا على تأسيسها

57 المؤتمر الـ 52 لمنظمة التأمين الأفريقية

58 هيئة مراقبة التأمينات تحتفل بمرور 10 سنوات على تأسيسها..

58 استعراض أعمال شركات ضمان الصادرات حول العالم

60 زيارات

62 تهاني

64 تعازي

الافتتاحية

أخطار الحرب والعنف السياسي

مقالات

Geopolitical Risk and Insurance:
How Actuarial Models Must Adapt

12 Sovereign War Fund..Need of the Time

20 التأمين البحري .. في ظل التصعيد الجيوسياسي العالمي

صناديق التقاعد العربية: بين تحديات الاستدامة
 وإعادة تصميم النموذج الاجتماعي والاقتصادي

24 التأمين على الحياة ومخاطر الشيخوخة: المغرب على
أعتاب منعطف استراتيجي

التقرير

الأوضاع الجيوسياسية
وتأثيراتها على الاقتصاديات وصناعة التأمين

32 حوار السيد/ يوسف بن ميسية

37 حوار السيد/ علاء الزهيري

40 حوار السيد/ فريد لطفي

42 حوار السيد/ داود الدويسان

45 حوار السيد/ عبدالله بن اسعدي



شكيب أبو زيد
الأمين العام

أخطار الحرب والعنف السياسي:

من مخاطر استثنائية إلى ضرورة تفرضها الأوضاع الجيوسياسية المرنة... وحلول بدائل نقل الخطر

قبل أحداث سبتمبر 2001، كان العنف السياسي عبارة عن حوادث معزولة في بعض بقاع العالم الساخنة؛ وكان أغلب المؤمنون لا يهتمون بتغطياته، وخاصة في أسواقنا العربية. هذه الأحداث كانت بمثابة جرس إنذار جعلت العالم يفيق من هول الكارثة. في الدول العربية وإثر أحداث "الربيع العربي" في 2011، اكتشفنا أن التغطيات التي كانت سائدة SRCC، لم تكن كافية وأصبحت محل جدال ما بين المؤمن لهم من جهة، وشركات التأمين والإعادة من جهة ثانية. بعد هذه الأحداث بدأ الوعي بضرورة التأمين ضد أخطار العنف السياسي يتزايد.

بالنسبة لأخطار الحرب، كانت حرب الخليج الأولى (1980) نقطة الإنطلاق الفعلية لتأمينها في المنطقة العربية بشكل واسع. وثائق التأمين الحالية بإمكانها تغطية كل أخطار العنف السياسي بالإضافة إلى خطر الحرب، شرط أن يكون المؤمن له قد وافق على شروط الوثيقة مقابل قسط يرتفع أو ينخفض حسب الأوضاع وحسب المناطق الجغرافية.

أخطار الحرب والعنف السياسي ليست مخاطر عادية يمكن الاكتفاء باستثنائها تعاقدياً، بل اكتسبت، خلال العقدين الماضيين، أهمية على نحو غير مسبوق، وأصبحت إحدى الفروع التي تتطلب مهارات اكتتابية، وتسعير دقيق. كما أن معيار الملاء المالية RBC أضاف متطلبات إضافية على رأس المال لدى شركات التأمين وإعادة التأمين العالمية. وتؤكد التقارير العالمية، إلى أن أخطار الحرب والعنف السياسي باتت أكثر تكراراً، وهي غير قابلة للتنبؤ بشكل دقيق.

لم يعد تأثير هذه الأخطار مقتصرًا على نتائج الاكتتاب، بل أصبح ضمن معادلة الملاء وكلفة رأس المال للشركات. فوفقاً لتحليلات AM Best و Swiss Re، تُعد أخطار الحرب والعنف السياسي من أكثر مصادر الضغط على رأس المال التنظيمي Regulatory Capital، نظراً لطبيعتها غير المتناسبة وصعوبة التنبؤ بتأثيراتها، وما يترتب على ذلك من تحديات مباشرة على متطلبات الملاء. وفي أطر تنظيمية قائمة على المخاطر، مثل Solvency II أو أنظمة RBC، ينعكس ذلك ارتفاعاً في متطلبات رأس المال، وسلباً على حقوق المساهمين (ROE)، وإعادة تقييم شهية المخاطر على مستوى مجالس

الإدارة.

هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي لم يكن أحد يتوقع حصولها هي نقطة التحول الأبرز في المشهد التأميني العالمي. وفقاً لتقارير Swiss Re (Sigma) و Insurance Services Office (ISO)، قدرت الخسائر المؤمن عليها لتلك الأحداث ما بين 35 و 40 مليار دولار أمريكي، وهو ما جعلها في حينه أكبر خسارة تأمينية منفردة ناتجة عن حادث واحد. ولم يكن حجم الخسارة هو التحدي الوحيد، بل طبيعتها المركبة: إذ تداخلت أخطار الإرهاب والطيران وتعطل الأعمال والمسؤوليات في حدث واحد، ما أدى إلى انهيار فرضيات التسعير التقليدية. وأشارت وقتها تقارير صادرة عن Lloyd's و Geneva Association إلى أن أقساط تأمين الإرهاب ارتفعت بعد 2001 في بعض الفروع، ولا سيما الطيران، والطاقة، والعقارات التجارية الكبرى والبنية التحتية والنقل، بأكثر من 300%، مع انسحاب أو تقليص ملحوظ للطاقة الاستيعابية، الأمر الذي استدعى تدخلاً مباشراً من الحكومات في عدد من الأسواق المتقدمة، عبر إنشاء برامج وطنية لتأمين أخطار الإرهاب، مثل TRIA في الولايات المتحدة و Pool Re في المملكة المتحدة، كحل وطني لمعالجة قصور السوق التجاري.

مع اندلاع أحداث الربيع العربي (2011)، ظهرت الحاجة الملحة لتغطية أخطار العنف السياسي في المنطقة العربية. بحسب تقديرات Swiss Re وتقارير Lloyd's Market Association، تكبدت الأسواق خسائر تأمينية بمليارات الدولارات، لا سيما في فروع تأمين الممتلكات، وتعطل الأعمال، وتحملت شركات إعادة التأمين الحصة الأكبر من هذه المطالبات بعد أن كانت رافضة في البداية تغطية الخسائر، بسبب الخلاف على تحديد طبيعتها (أحداث شغب؟ أم ثورة شعبية؟). وفي الوقت ذاته، تشير دراسات البنك الدولي إلى



يشمل العمل على تطوير نماذج سيناريوهات متعددة الاحتمالات بدلاً من الاعتماد على تاريخ الخسائر فقط؛ حتى وإن كانت هذه النماذج لا يمكن أن تتكهن بشكل دقيق بالمخاطر.

– النظر في إمكانية تعزيز الطاقات الاستيعابية للأسواق العربية لتقليل الاعتماد على أسواق إعادة التأمين العالمية بشكل منفرد؛

وهذا ممكن عبر الاستفادة من حلول بديلة لنقل المخاطر، في أسواق رأس المال. حيث تشير تقارير Artemis و AM Best إلى تنامي دور أدوات نقل المخاطر إلى أسواق رأس المال، بما في ذلك التأمين المرتبط بالأوراق المالية (IIS) حيث قدر حجم السوق بين 16 و18 مليار دولار، بزيادة تقارب 183% مقارنة بتقديرات عام 2023. ورغم هذا النمو، لا يزال توظيف هذه الأدوات في أخطار الحرب والعنف السياسي محدوداً وانتقائياً بطبيعته.

أخطار الحرب والعنف السياسي لم تعد أحداثاً نادرة يمكن إدارتها بعد حصولها، بل أصبحت عنصراً دائماً في بيئة المخاطر وجب إدماجه، يتطلب نماذج متقدمة، وهيكلة إعادة تأمين مرنة، وفهماً دقيقاً للتشابك بين السياسة والاقتصاد والتأمين. تمثل التطورات التنظيمية في بعض الأسواق العربية، وعلى رأسها تطبيق أطر رأس المال القائم على المخاطر تعزيزاً لقدرة قطاع التأمين على مواجهة أخطار الحرب والعنف السياسي، مما سيفرض على الشركات قياس مدى إمكانية حدوث مخاطر غير اعتيادية (الكوارث، العنف السياسي، الحرب)؛ وهذا سيظل رهيناً بتطوير الأطر التنظيمية، وتحسين أداء إدارة المخاطر، بشكل يدعم أمن الأسواق واستدامة قطاع التأمين في مواجهة أخطار متصاعدة ومعقدة.

أن الخسائر الاقتصادية الكلية لبعض الدول المتأثرة تجاوزت عشرات المليارات من الدولارات، هذا سلط الضوء على الفجوة التأمينية بين حجم الضرر الاقتصادي ونطاق التغطية المتاحة، وعلى محدودية الأدوات التقليدية في التعامل مع الاضطرابات طويلة الأمد.

مع الحرب في الخليج في 2026، عادت أخطار الحرب إلى الصدارة لأن المنطقة تمثل شرياناً حيوياً للاقتصاد العالمي، إذ تؤكد بيانات وكالة الطاقة الدولية (IEA) وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) أن نحو 20% من تجارة النفط العالمية تمر عبر ممراتها البحرية. كما تتسم المنطقة بزخم مشاريع استراتيجية مؤمنة بقيم ضخمة في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والبنية التحتية. وقد انعكس ذلك فوراً على سوق التأمين، حيث تشير تقارير صادرة عن Joint War Committee – Lloyd's إلى ارتفاع أقساط تأمين أخطار الحرب والمخاطر السياسية، لاسيما التأمين البحري في مناطق النزاع وقطاع الطاقة، إلى مستويات تجاوزت في بعض الحالات عدة أضعاف ما كانت عليه قبل النزاع، بالتوازي مع تقلص الطاقات الاستيعابية وتشدد الشروط وتجزئة التغطيات.

وتظهر تقارير Swiss Re Sigma و Munich Re أن العنف السياسي والإرهاب يحتلان موقعاً متقدماً ضمن أعلى الخسائر التأمينية الناتجة عن المخاطر غير الطبيعية (Man-Made Risks) خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية، وأن أثر هذه الأخطار على قلب النتائج والملاءة المالية يمكن أن يكون، في بعض السنوات، أكثر حدة من أثر الكوارث الطبيعية التقليدية. وهو ما يفرض على شركات التأمين وإعادة التأمين إعادة النظر في الطريقة التي تقاس بها هذه الأخطار وتدار ضمن أعمالها.

من هنا، تبرز الحاجة إلى تحول نوعي في إدارة هذه الأخطار،

Geopolitical Risk and Insurance: How Actuarial Models Must Adapt

Introduction

A single geopolitical event can affect every part of an insurer's balance sheet at once. Armed conflicts, economic sanctions, infrastructure catastrophes, and largescale cyberattacks can simultaneously reduce asset values, increase insurance claims, trigger policy lapses, disrupt reinsurance arrangements, and raise counterparty default risk. Unlike traditional insurance risks, geopolitical shocks are rare, difficult to anticipate, and often propagate across multiple risk categories simultaneously.

Actuarial models are built to measure and price risk using historical data. For many insurance risks, including mortality, motor accidents, fire, and natural catastrophes, historical experience provides a reasonably reliable basis for calibration. Geopolitical risk presents a different challenge. Because it affects multiple sources of risk at the same time and often occurs outside the range of normal historical experience, it can expose limitations in traditional actuarial frameworks that model risks separately.

The European Central Bank (ECB), the European Systemic Risk Board (ESRB), and the International Monetary Fund (IMF) have all identified geopolitical and geoeconomic fragmentation as growing threats to financial stability [2, 7]. For insurers, these developments raise an important question: how should actuarial models evolve to better capture the effects of geopolitical shocks?

Key characteristics of geopolitical risk

Geopolitical risk differs from classical actuarial risks in three important respects.

First, it is cross-cutting: a single geopolitical event affects market risk, underwriting risk, counterparty risk, operational risk, and liquidity risk at the same time. Classical modular models



Gihane Mansour Abou Jaoudeh, Ph.D.

Department of Mathematics

Faculty of Science

Saint Joseph University of Beirut

treat these categories independently, which leads to underestimation of aggregate losses.

Second, it is rare and heavy-tailed: The historical record contains too few events to calibrate standard parametric models reliably. Standard Gaussianbased frameworks tend to underestimate the probability and severity of geopolitical tail events.

Third, it is heterogeneous across markets: the same shock produces very different outcomes depending on the size of the market, the quality of the data infrastructure, and the availability of reinsurance. A uniform modeling approach across all markets is therefore not appropriate.

Effects of Geopolitical Shocks on Insurers

The following describes the main ways geopolitical shocks translate into concrete damage for insurers.

Market and Investment Risk

Insurers hold investment portfolios of bonds, equities, and real estate to match long-term liabilities. When geopolitical tensions escalate, equity prices typically fall and credit spreads widen. This reduces the value of the investment portfolio and may weaken insurers' financial position during periods of stress. The ECB/ESRB [2] and IMF [7] both

document this simultaneous deterioration of assets and liabilities as a defining feature of geopolitical shocks.

Underwriting Risk: Claims and Legal Ambiguity

Conflicts and sanctions directly increase losses in marine, cargo, property, and trade credit lines. Legal classification adds another layer of difficulty. War exclusion clauses are standard in insurance contracts, but the boundary between a war, a catastrophic industrial accident, and a cyberattack is not always clear in practice.

The 2017 NotPetya malware attack caused billions of dollars in global losses and triggered major disputes in the cyber insurance industry. Companies including Merck and Mondelez International filed claims that insurers sought to deny under war exclusion clauses, leading to years of litigation, court rulings, and confidential settlements. These disputes highlighted uncertainty over whether traditional war exclusions, originally drafted for conventional armed conflict, apply to large-scale cyber operations. Although courts have addressed some aspects of this issue, the scope and interpretation of cyber war exclusions continue to generate legal, regulatory, and contractual debate within the cyber insurance industry. [5].

Lapse Risk and Adverse Portfolio Selection

When an economy deteriorates severely, a significant share of policyholders stop renewing their contracts. The lapse pattern is not random: younger and healthier policyholders, who perceive the lowest immediate need for coverage, tend to exit first. The result is a residual portfolio concentrated in older and higher-risk individuals.

The Lebanese experience presented in [1] illustrates how crisis-driven portfolio contraction may alter the risk profile of the insured population before any unusual increase in death counts is observed.

Counterparty Risk

Geopolitical crises raise the probability of default among counterparties. Sanctions regimes, sovereign debt restructuring, and institutional breakdown can all impair the ability of reinsurers and banking partners to

meet their obligations. This risk materialises precisely when primary insurers are already absorbing underwriting losses and are most dependent on reinsurance capacity [2, 7].

The severity of these effects varies substantially across insurance markets. A small insurer operating in a fragile emerging market with limited reinsurance access, thin policyholder databases, and underdeveloped regulatory infrastructure is exposed very differently from a large diversified insurer in a stable, data-rich market. Any model that does not account for this heterogeneity will produce unreliable risk assessments.

Limitations of Traditional Actuarial Models

Traditional actuarial models have three structural limitations when it comes to geopolitical risk.

Modular Architecture

Standard models, including Solvency II internal models, are organised in separate modules: mortality, market, catastrophe, lapse, and operational risk. Each module is calibrated independently. The aggregate capital requirement is typically obtained by aggregating the individual charges, often using a correlation matrix.

This design assumes that losses across modules are at most partially correlated. A geopolitical shock breaks that assumption: it deteriorates all modules at once through a single event. The resulting capital charge will understate the true combined loss.

Calibration on Stable Historical Periods

Actuarial models are calibrated on

historical data. When the historical data used for calibration comes mainly from stable periods, the resulting models may underestimate the probability and severity of extreme events. Standard Gaussian-based frameworks are generally not well suited to this class of risks because their tail behavior may underestimate the likelihood of severe geopolitical losses.

Geopolitical shocks are characteristic examples of such events. Port explosions, comprehensive sanctions regimes, and armed conflicts occur relatively infrequently in historical datasets, limiting the reliability of conventional statistical calibration methods. As a result, models calibrated primarily on stable historical periods may underestimate the frequency and severity of geopolitical shocks, particularly in regions exposed to recurrent geopolitical instability such as the Middle East.

Absence of Locally Calibrated Baselines

A major structural limitation in many emerging and Arab insurance markets is the absence of locally calibrated actuarial baselines. Applying a foreign mortality table to a different population may produce estimates that do not fully reflect local demographic characteristics, even under normal conditions. During periods of crisis, this limitation becomes more pronounced, as crisis-related distortions in observed mortality experience become more difficult to identify and adjust for without a reliable local reference population.

In practice, insurers in many emerging markets continue to rely on mortality tables developed for populations in advanced economies despite substantial demographic, socioeconomic, and

healthcare differences. The Lebanese market illustrates this challenge clearly. For decades, life insurance products were priced using the AM80 table, a British mortality table developed in the 1980s, because no mortality table representative of the Lebanese population was available. To address this gap, we constructed a mortality table for Lebanon's private insured sector using datasets provided by Lebanese insurance companies, and the results were published in Risks in February 2026 [1].

Constructing Local Mortality Tables

These limitations motivate the use of hybrid actuarial approaches in data-scarce environments, where locally estimated mortality rates are integrated with an international reference. In particular, a logistic weighting function can be used to combine the two sources of information in a data-dependent manner. The weighting function and the resulting smoothed mortality rate are defined as:

$$\omega(x) = \frac{1}{1 + \exp[-b(w_x - a)]}$$

$$q_x^{\text{smoothed}} = \omega(x) q_x^{\text{local}} + [1 - \omega(x)] q_x^{\text{reference}}$$

where $\omega_x = N_x / \max N_x$ represents the local data density at age x , N_x denotes the number of individuals observed in the portfolio at that age, a represents the exposure level (expressed as a proportion of the maximum) at which the weight shifts from favoring the reference to favoring local observations, and b controls how quickly this transition occurs. This approach assigns greater weight to local observations where data are sufficiently rich, while relying more heavily on the reference population

where local data remain sparse.

Full details of the parameter estimation procedure, including sensitivity testing, are provided in [1]. This methodology was applied in the construction of the Lebanese insured population mortality table [1], and can be extended to other data-scarce markets in the Arab region.

Correct interpretation of model outputs under crisis conditions

A statistical model produces outputs that are only valid under the conditions in which it was calibrated.

When a crisis alters the structure of the underlying data, model outputs can change significantly without any change in the phenomenon being measured.

Misreading a model output as a signal about reality, when it actually reflects a change in the data structure, leads to incorrect decisions on reserving, pricing, and capital.

In Lebanon, annual deaths remained stable at 112 to 133 per year between 2019 and 2021, while the insured population contracted from 90,756 to 33,337 lives due to mass lapse [1]. The observed rate rose from 0.12% to 0.35% solely because the structure of the portfolio changed, with no increase in the number of deaths. The same problem applies to any model output when the data generating process shifts during a crisis.

Adapting Actuarial Models

Three methodological adaptations are available. The first is the use of published geopolitical risk indices as direct model inputs. The second is extreme value theory combined with copulas, which handle the statistical properties of tail events. The third is machine learning, which captures non-linear relationships in the data.

Measuring Geopolitical Risk: Available Indices Geopolitical risk has no directly observable market price.

It must be estimated using indirect proxies. Several families of published

indices are available for this purpose [6]. The Geopolitical Risk Index (GPR) counts newspaper references to conflict threats and escalations across 44 countries on a daily basis. The Economic Policy Uncertainty index (EPU) measures policy-related uncertainty extracted from news text, covering 22 countries at monthly frequency. The World Uncertainty Index (WUI) captures broader political and economic uncertainty across 143 countries on a quarterly basis. The Volatility Index (VIX) reflects implied market volatility derived from S&P 500 options and serves as a real-time financial stress signal.

These indices can be used individually or in combination as direct inputs into actuarial models. One methodological point matters here: geopolitical risk signals should be kept separate from macroeconomic variables such as GDP growth or inflation. Macroeconomic variables capture the effects of geopolitical shocks as they propagate through the economy, not the shocks themselves [6].

Extreme Value Theory and Copulas

Geopolitical events are low-frequency, high-severity events with properties characteristic of statistical tail risks. Extreme Value Theory (EVT), specifically the Peaks Over Threshold (POT) method, is better suited to this class of events. Losses exceeding a high threshold u are modelled using the Generalised Pareto Distribution:

$$F_u(y) = 1 - \left(1 + \frac{\xi y}{\sigma}\right)^{-1/\xi}, \quad y > 0, \xi > 0$$

where y represents the excess loss above the threshold, σ is the scale parameter

and ξ is the shape parameter that measures the weight of the distribution tail: higher values correspond to heavier tails and therefore to a greater probability of extreme losses. EVT methods are well established in catastrophe reinsurance and are directly applicable to geopolitical tail-risk modeling [3]. While EVT captures the behavior of extreme losses within a single line of business, geopolitical crises typically generate simultaneous shocks across multiple insurance segments. Losses in property, marine, life, and credit insurance may become strongly interdependent during periods of systemic stress. Copula functions provide a flexible multivariate framework for modeling these joint dependencies. Formally, a copula links marginal loss distributions into a joint distribution according to:

$$F(x_1, \dots, x_d) = C(F_1(x_1), \dots, F_d(x_d))$$

where each F_i is the marginal loss distribution for line i , and C denotes the copula capturing their dependence structure [3].

Machine Learning Methods

Machine learning methods can complement classical actuarial models. Techniques such as gradient boosting and neural networks can integrate multiple geopolitical, economic, and portfolio-level risk indicators into a single predictive framework, enabling the identification of complex patterns that simpler aggregation methods may not capture [6].

Unlike traditional linear actuarial models, machine learning approaches can model non-linear relationships and interactions between macroeconomic conditions,

geopolitical indicators, policyholder characteristics, and insurance behavior. This may be particularly valuable during periods of economic or political stress, when relationships between variables become more complex and less amenable to standard parametric assumptions.

These approaches can support the early identification of crisis-driven lapse behavior by detecting combinations of economic stress, portfolio contraction, and policyholder characteristics associated with elevated surrender risk during periods of financial instability.

Machine learning techniques may also facilitate more dynamic risk assessment as new information becomes available. When appropriately retrained and validated, such models can incorporate evolving geopolitical, economic, and portfolio information, helping insurers monitor changes in risk profiles over time.

Their effectiveness, however, depends heavily on the quality, granularity, and availability of policyholder data, as well as the representativeness of historical observations and the robustness of model governance and validation procedures.

Case Study: Lebanon 2019–2021

Between 2019 and 2021, Lebanon experienced three overlapping crises: a financial collapse, the Beirut port explosion of August 2020, and the COVID-19 pandemic.

Asset values declined, claims increased, several policyholders stopped renewing contracts, and reinsurance arrangements came under strain, all at the same time.

The Beirut Port Explosion and Insurance Settlement

On August 4, 2020, the Port of Beirut explosion resulted in more than 200 fatalities, over 6,000 injuries, and the displacement of approximately 300,000 individuals [9]. Beyond its human toll, the explosion caused severe disruptions to Lebanon's port infrastructure, logistics operations, and supply chains, revealing important vulnerabilities in the country's maritime transport system [8]. The total disaster damages and economic losses were estimated at between 6.7 and 8.1 billion dollars [10].

Beirut port explosion: key figures

Disaster damages USD 3.8–4.6 billion [10]

Economic losses USD 2.9–3.5 billion [10]

GDP contraction in 2020 –20.3% real GDP [11]

Disaster damages include physical destruction of buildings, infrastructure, and port facilities. Economic losses include business interruption, trade disruption, and reduced economic activity [10].

A major obstacle to claims settlement was the uncertainty surrounding the legal classification of the event.

Existing policy wording required determining the nature and cause of the explosion before coverage applicability could be fully assessed, and this process depended on the outcome of a judicial investigation that remained unresolved for several years. As a result, claims settlement was delayed, creating significant uncertainty for insurers and reinsurers regarding coverage interpretation and the potential accumulation of losses across multiple lines of business. These challenges were further compounded by the banking crisis that had preceded the explosion. The Lebanese insurance sector was already operating under severe liquidity

constraints arising from the broader financial collapse, which restricted the transfer of funds to international partners and reduced the sector's operational capacity to settle claims efficiently following the disaster [9].

Mortality Distortion Through Portfolio Contraction

The Lebanese life insurance data from this period illustrates the model interpretation problem discussed above. The observed mortality rate in the insured population rose from 0.12% in 2019 to 0.35% in 2021. This apparent deterioration was not caused by an increase in deaths: the annual number of deaths in the portfolio remained stable at 112 to 133 per year throughout the crisis period.

As shown in Figures 1 and 2, the increase in the observed rate was driven entirely by portfolio contraction. Figure 1 shows how exits surged to 39,442 in 2020 and 48,185 in 2021 while new entries collapsed to near zero. Figure 2 shows the resulting mortality rate: stable around 0.8 to 1.3 per 1,000 throughout 2009 to 2019, then rising to 2.0 in 2020 and 3.5 in 2021. The full data are in Table 1. The number of deaths remained stable; the exposure fell [1].

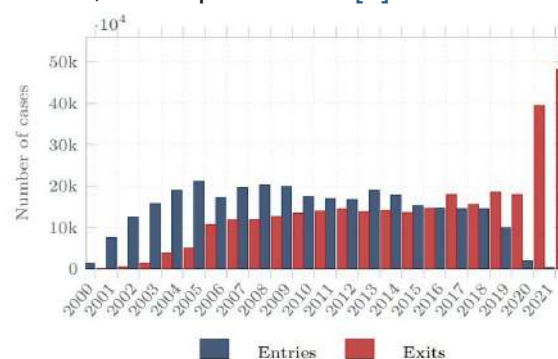


Figure 1. Annual entries and exits in the Lebanese insured portfolio, 2000–2021 [1].

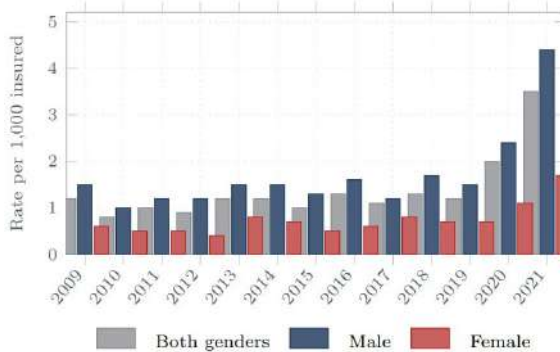


Figure 2. Observed mortality rate per 1,000 insured individuals, by gender, 2009–2021 [1].

Table 1: Annual portfolio data for the Lebanese insured population [1].

Year	Entries	Exits	Insured	Deaths	Male	Female	Both
2009	19,834	13,369	80,441	96	1.5	0.6	1.2
2010	17,456	13,901	86,174	72	1.0	0.5	0.8
2011	16,916	14,493	88,959	86	1.2	0.5	1.0
2012	16,651	13,764	90,092	85	1.2	0.4	0.9
2013	19,015	14,093	94,887	117	1.5	0.8	1.2
2014	17,879	13,506	100,895	121	1.5	0.7	1.2
2015	15,188	14,624	101,283	106	1.3	0.5	1.0
2016	14,684	17,948	100,279	129	1.6	0.6	1.3
2017	14,550	15,501	98,556	106	1.2	0.8	1.1
2018	14,515	18,519	95,995	128	1.7	0.7	1.3
2019	9,929	17,940	90,756	112	1.5	0.7	1.2
2020	1,881	39,442	67,985	133	2.4	1.1	2.0
2021	187	48,185	33,337	117	4.4	1.7	3.5

Male/Female/Both: mortality rates per 1,000 insured individuals for males, females, and both genders combined.

In the Lebanese case, as demonstrated in [1], applying a uniform 20% crisis stress to a locally calibrated baseline produces materially more accurate estimates than using a foreign reference table. This finding highlights the importance of developing population-specific actuarial assumptions, particularly in environments exposed to significant economic and systemic instability.

Structural Vulnerabilities Common to Arab Markets

Three structural vulnerabilities observed during the Lebanese crisis are also present, to varying degrees, across many Arab insurance markets.

The first vulnerability relates to the increasing exposure of Arab insurance markets to emerging and systemic risks. Speakers at the 33rd GAIF conference

highlighted cyber threats, natural catastrophes, and climate-related risks among the major challenges facing the Arab insurance industry [4]. Such events may generate highly correlated losses and increase uncertainty in actuarial modelling and risk management.

The second vulnerability relates to actuarial and technical infrastructure. GAIF highlighted the importance of strengthening actuarial analysis, technical pricing, catastrophe modelling, and data-related capabilities within Arab insurance markets [4]. Limited actuarial infrastructure and incomplete historical data may reduce the ability of insurers to quantify accumulation risk, calibrate stress scenarios, and adapt actuarial models to local market conditions during periods of systemic instability.

The third is the absence of locally calibrated actuarial baselines. Pricing life insurance products using mortality tables developed for different populations can introduce systematic biases that become difficult to detect or adjust for during periods of crisis without a reliable local reference population.

Arab insurance markets accounted for approximately 0.7% of global insurance premiums in 2020, while insurance penetration reached only 1.74%, compared with a global average of 7.42% [4]. GAIF also noted the existence of protection gaps across several insurance lines in the region [4]. These characteristics may complicate the quantification and management of geopolitical, catastrophic, and systemic risks during periods of severe instability.

Recommendations for Insurers and Regulators

The recommendations below are grouped into measures implemented before a crisis and measures implemented during a crisis.

Pre-Crisis Risk Preparation

Action	Actuarial implication
Local baselines	Construct mortality and morbidity assumptions adapted to each market. The development of mortality tables for Arab insurance markets is currently an active objective of GAIF under the impetus of its Secretary General, Mr. Chakib Abouzaid.
Risk indices	Integrate geopolitical indicators such as GPR, EPU, WUI, and VIX into pricing, reserving, capital models, and scenario analysis. As part of an ongoing research project, we are currently developing an integrated modelling framework combining these indicators with tail-risk methods and scenario analysis for the quantification of geopolitical risk in insurance.
EVT and copulas	Model low-frequency, high-severity events and dependence between losses across multiple lines of business during geopolitical crises.
ORSA scenarios	Include geopolitical shocks in ORSA stress scenarios with the same degree of rigor applied to financial and natural catastrophe scenarios.
Reverse stress testing	Identify scenarios most likely to generate solvency pressure and define response measures before a crisis occurs.
Parametric structures	Use predefined measurable triggers to reduce legal and operational delays in claims settlement following catastrophic events.
Policy wording	Review contract language so that coverage terms remain aligned with evolving geopolitical and cyber risks.

Recommendations for pre-crisis geopolitical risk preparation.

Crisis-Period Operational Measures

Action	Actuarial implication
Public-private mechanisms	Develop arrangements for risks that may exceed private insurance market capacity, particularly large-scale cyber events.
Liquidity	Maintain sufficient liquid assets to meet claims obligations when financial transfers become difficult during periods of financial stress.
Technical provisions	Reassess technical provisions using updated exposure, lapse, mortality, and claims data during crisis periods.

Recommendations for operational management during crisis.

Conclusion

Recent events have highlighted the need for insurance markets to strengthen

their analytical and actuarial capabilities in an increasingly uncertain environment. Developing local experience studies, improving data quality, and enhancing stress-testing frameworks can help insurers better assess emerging sources of risk and support more informed decision-making. For many Arab markets, these investments will be important not only for risk management, but also for the long-term development of the insurance sector.

References

- [1] Bou Sakr, N., Loisel, S., Mansour, G., & Salhi, Y. Building a life table for Lebanon. *Risks*, 14(2), 34, 2026.
- [2] ECB/ESRB. Financial Stability Risks from Geoeconomic Fragmentation. ECB/ESRB, January 2026.
- [3] Embrechts, P., Klüppelberg, C., & Mikosch, T. *Modelling Extremal Events for Insurance and Finance*, Book, Springer, 1997.
- [4] Noor, O. General Arab Insurance Federation (GAIF). Preparing Arab insurers for the post-COVID era. *Middle East Insurance Review*, 2022.
- [5] He, Q., Faure, M., & Chen, C-Y. Insuring the "uninsurable" cyberwarfare: Rethinking war exclusions in cyber policies and the role of insurance in global cybersecurity governance. *The Geneva Papers on Risk and Insurance*, 2025. <https://doi.org/10.1057/s41288-025-00346-3>
- [6] Hodula, M., Janků, J., Malovaná, S., & Ngo, NA. Geopolitical risks and their impact on global macro-financial stability. *BOFIT Discussion Papers No. 9/2024*, Bank of Finland, 2024.
- [7] IMF. *Global Financial Stability Report: Enhancing Resilience amid Uncertainty*. IMF, April 2025.
- [8] Jabbour Al Maalouf, N., & Mouawad, C. Assessing the impact of the Beirut port explosion on supply chain management and seaport infrastructure in Lebanon. *Transportation Research Interdisciplinary Perspectives*, 30, 2025. <https://doi.org/10.1016/j.trip.2025.101555>
- [9] Obeid & Partners. (Re)insurance aftermath of Beirut explosion: potential claims issues, *Lexology*, January 2022. <https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=0adacfa0-e682-4b75-b5eb-1ed6532fb929>
- [10] World Bank Group in cooperation with the European Union and the United Nations. *Lebanon: Beirut Rapid Damage and Needs Assessment*. World Bank, August 2020.
- [11] World Bank Group. *Lebanon Economic Monitor: Lebanon Sinking*, World Bank, 2021.

Sovereign War Fund Need of the Time

Designing what is designed to achieve

- Beyond Insurance: The Case for a UAE/GCC War Risk Fund
- A Sovereign War Fund for the UAE/Gulf: Bridging the Insurance Gap
- War-linked Cat Bonds – Alternative Risk Transfer model (leveraging Capital Market)
- Parametric War Disruption Cover
- War Risk is Uninsurable — Unless We Redesign the System

In an era marked by rising geopolitical tensions and evolving conflict dynamics, the traditional boundaries of insurable risk are being fundamentally redefined. Nowhere is this more evident than in the domain of War risk, which has rapidly transitioned from a niche underwriting consideration to a systemic threat capable of destabilizing entire economies.

Recent developments across the Gulf Cooperation Council (including the United Arab Emirates), have underscored a critical reality: War-related exposures—whether direct or indirect—are no longer adequately addressable through conventional insurance and reinsurance mechanisms. Capacity constraints, pricing volatility, and exclusionary clauses have collectively rendered War risk increasingly uninsurable in the classical sense.

This emerging protection gap calls for a paradigm shift. The establishment of a **UAE/GCC War Fund**, supported jointly by governments, insurers, and reinsurers, offers a compelling and necessary solution.

War Risk: From Insurable to Systemic

War risk differs fundamentally from traditional perils such as fire or natural catastrophe. It is:

- **Low frequency but extreme severity**
- **Non-diversifiable** across geographies
- **Highly correlated** across asset classes



K. K. JAYARAJAN MBA, FCI, FII, CPCU, ARe
DEPUTY CHIEF EXECUTIVE OFFICER
Al Fujairah National Insurance Co.
UAE

In such a context, private insurance markets alone cannot sustainably absorb the risk. This reality has already been recognized globally through mechanisms such as Pool Re in the United Kingdom and the **Terrorism Risk Insurance Act (TRIA)** in the United States.

The GCC now stands at a similar inflection point.

In the circumstances, the geopolitical tensions in the Gulf countries coupled with the emerging **market failure in War risk insurance** it has become an absolute necessity to create a War Fund for the country and the region.

In an era where geopolitical risks are no longer episodic but structural, the creation of a **War Fund** is not merely an insurance innovation — **it is a financial necessity to safeguard economic continuity, investor confidence, and national resilience.**

The Article below is designed with technical depth and global benchmarking to set in place a program to render the UAE and the GCC investor-confident and economically resilient

Part 1

1. CONTEXT: WHY A “WAR FUND” IS NEEDED

Recent developments clearly show:

- War risk is becoming **systemic and uninsurable** in the traditional market
- Insurers and reinsurers are **withdrawing or restricting coverage**
- Premiums are becoming **volatile and unaffordable**

For example, a **\$20 billion maritime war-risk reinsurance facility** is recently launched to support shipping through the Strait of Hormuz, highlighting the scale of exposure and market stress

Core Problem

War risk today is no longer an insurable risk in the classical sense—it is a **systemic sovereign risk requiring sovereign-backed financial architecture**.

2. GLOBAL PRECEDENTS and the Proven Models for Terrorism, like, UK’s Pool Re; France’s GAREAT; Germany’s Extremus; Netherlands – Dutch Terrorism Pool; Spain – Consorcio de Compensacion de Seguros; Belgium’s TRIP etc.:

UK Model – GB Pool Re

- Public–Private partnership (Government + Insurers)
- Created after terrorism losses
- Insurers retain initial losses → pool pays → government backstop

Government acts as “insurer of last resort”

USA Model - US TRIA

- **Mandatory participation**
- Loss sharing between insurers and government
- Government steps in for catastrophic layers

AU/EU Model - AU/EU Terrorism Pools

- Premium collected upfront
- Reserves built over time
- Government guarantees for extreme losses

Insights

- War / terrorism risks:
- Are **low frequency, extremely high severity**

- Cannot be priced reliably
- Require **pooling + sovereign guarantee**

3. PROPOSED CONCEPT: “UAE or GCC WAR FUND”

Proposed as:

“A combination of Sovereign-Backed Regional War Risk Pool + War-linked Cat Bond for Financial Resilience”

4. STRUCTURE OF THE PROPOSED WAR FUND (the Core of the War Fund Model)

A. STRUCTURAL MODEL

4-Tier Risk Layers

Layer 1: Insured / Corporate Retention

Layer 2: Insurance Market (Primary + Reinsurance Pool + Parametric War Disruption Cover)

Layer 3: Insurance Linked Securities (War Bonds - floated to the global investors)

Layer 4: Government War Fund (Ultimate Backstop)

B. PARTICIPANTS

- Government (UAE / GCC)
- Insurance Companies
- Reinsurers
- Corporates (mandatory contributors)
- Investors (for Insurance Linked Securities - War Bonds)
- Sovereign Wealth Funds (capital support)

5. FUNDING MECHANISM (CRITICAL SECTION)

A. PREMIUM COLLECTION MODEL

Mandatory Contribution Model

All insured entities contribute:

War Fund Contribution =

% of Sum Insured

OR

% of Annual Premium

OR

Industry Risk-Based Levy

B. SUGGESTED RATING FRAMEWORK:

Risk Category	Example	Contribution Rate
Low Risk	Offices, Retail	???? %
Medium Risk	Warehouses, SMEs	???? %
High Risk	Oil, Ports, Avia-tion	????%

C. Dynamic Premium Adjustment

- War escalation → higher contribution
- Peace time → reserve accumulation

6. LOSS COVERAGE STRUCTURE

Coverage Scope

- Physical damage (Property, Marine, Aviation)
- Business interruption
- Supply chain disruption
- Political violence (optional inclusion)

LIMIT STRUCTURE:

Level	Limit
Per Risk	e.g., AED 500M
Per Event	e.g., AED 10B
Annual Aggregate	e.g., AED 50B or so

CLAIM PAYMENT FLOW

1. Insurer pays up to the agreed limits
2. Reinsurance / Pool layer pays up to the agreed limits
3. War Fund pays excess losses (through War Bonds and Sovereign backing)

7. ALTERNATIVE CAPITAL

Catastrophe Bonds (War Bonds)

- Transfer war risk to capital markets (as Insurance Linked Securities – ILS)
 - Investors absorb loss if event occurs
- A method used globally where reinsurance capacity is insufficient

Sovereign Guarantee

- Government provides:
 - Agreed backstop
 - Or capped guarantee

8. GOVERNANCE FRAMEWORK

Key Elements

- Creation of an independent **War Fund Authority**
- Regulatory oversight (CBUAE / GCC Unified Body of Regulators)
- Transparent claims certification (War vs Non-War)
- Audit & actuarial review

Critical Issue:

Definition of War vs Terrorism

This is a major global challenge:

- Many policies exclude “War” but cover “Terrorism”

• Modern conflicts blur the boundary
Hence, WAR shall be clearly defined

9. BENEFITS (STRATEGIC SELLING POINTS)

For Government

- Economic stability
- Investor confidence and national economic stability
- Protection of critical infrastructure
- National Economic Resilience

For Insurers

- Reduced catastrophic exposure
- Ability to offer war cover

For Corporates

- Financial certainty
- Business continuity
- Business confidence

10. CHALLENGES (IMPORTANT FOR BALANCE)

- Pricing difficulty
- Political sensitivity
- Cross-border coordination (GCC alignment)

Part 2:

1. UAE / GCC REGULATORY & STRATEGIC FRAMING

Relevant Regulatory Anchors:

Designed to explicitly align with:

- Central Bank of the UAE
- Dubai International Financial Centre
- Dubai Financial Services Authority
- Emirates Insurance Federation

Strategic Positioning:

Position the **War Fund** as:

A National Financial Stability Instrument — not merely an insurance mechanism

Alignment with UAE Vision

- UAE National Risk Management Strategy

- Economic diversification & FDI protection
- Infrastructure protection (Oil & Gas infrastructures, Ports, Aviation, Logistics, Energy)

Regulatory Justification:

- War risk = **systemic + non-diversifiable**
- Falls under **macro-prudential risk**
- Requires **sovereign participation**

2. INFOGRAPHIC

WAR FUND STRUCTURE

Interpretation:

Layer 1: Corporate Retention

- Deductible / Self-insured portion

Layer 2: Insurance + Reinsurance Pool

- Participating insurers
- Regional pooling

Layer 3: War Bonds

- Involving Capital Market using ILS

Layer 4: Sovereign War Fund

- Ultimate backstop
- Government guarantee

3. Conceptualizing a UAE/GCC War Fund

The proposed **War Fund** would function as a **sovereign-backed risk pooling mechanism**, designed to:

- Provide financial protection against war-related losses
- Stabilize the insurance market
- Ensure continuity of the nation's economic activity

4. Funding the War Fund: A Mandatory Contribution Model

A key feature of the proposed framework is a **mandatory contribution mechanism**, ensuring broad-based participation and adequate capitalization. Contributions may be structured as:

- A percentage of **sum insured**
- A surcharge on **insurance premiums**
- A **risk-based levy** linked to industry exposure

A differentiated rating framework can be

adopted:

Risk Category	Contribution Rate
Low Risk (Offices, Retail)	X %
Medium Risk (Warehousing, SMEs)	Y %
High Risk (Energy, Ports, Aviation)	Z %

Such a model ensures equity, proportionality, and sustainability.

5. Coverage Scope and Limits

The **War Fund** may extend coverage to:

- Property damage
 - Marine and aviation exposures
 - Business interruption
 - Supply chain disruption
- With structured limits such as:
- Per Risk Limit
 - Per Event Limit
 - Annual Aggregate Cap

6. Leveraging Alternative Capital

To enhance capacity, the **War Fund** can incorporate **alternative risk transfer mechanisms**, including:

- War-linked catastrophe bonds
- Sovereign guarantees
- Capital market participation

This would align the UAE/GCC with global best practices in catastrophe risk financing.

7. Governance and Regulatory Oversight

Effective governance will be critical to the success of the **War Fund**. Key elements include:

- Establishment of an independent **War Fund Authority**
- Oversight by the Central Bank of the UAE and relevant GCC regulators
- Transparent claims certification processes
- Robust audit and actuarial validation frameworks

A particularly sensitive aspect will be the **definition of War** versus **Terrorism**, given the increasingly blurred nature of modern conflicts.

8. Strategic Benefits

The establishment of a UAE/GCC **War Fund** would deliver significant strategic advantages:

For Governments:

- Economic resilience
- Protection of national infrastructure
- Enhanced investor confidence

For Insurers:

- Restoration of underwriting capacity
- Reduced volatility in loss experience

For Corporates:

- Certainty of coverage
- Business continuity assurance

9. Challenges and Considerations

Notwithstanding its merits, the **War Fund** concept must address:

- Pricing complexity
- Political sensitivities
- Cross-border regulatory coordination

These challenges, however, are not insurmountable and have been successfully navigated in other jurisdictions.

10. Governance

- War Fund Authority
- Regulatory oversight (CBUAE / GCC Regulators)
- Independent audit

11. Financial Framework

- Reserve accumulation
- Reinsurance support
- Capital market integration
- Sovereign backup

12. Implementation Roadmap

Phase	Timeline
Feasibility Study	3 months
Regulatory Approval	6 months
Fund Establishment	6–9 months
Operational Launch	12 months

Part 3

Biggest perceived challenge in the early years of War Fund set-up – usual

apprehension – Frequently

Asked Questions:

1. Whilst creating a Sovereign War Fund arrangements with the Insurance and Reinsurance involvement, the biggest challenge could be that if a war breaks out in the initial years of War Fund set-up, how would the War Fund be in a position to pay out claims, since, in the initial years there would be severe shortage of Fund to pay out claims? It's only when the War Fund is accumulated over at least a decade or more would the War Fund accrue to a reasonable level of sufficiency to pay out any War claims, which, in the initial years would be difficult to achieve! So, what's the usual method applied to overcome such situations?

2. Will in such cases the War Compensation payable in the initial years be limited to a level lesser than the near or adequate compensation receivable in later years when the War Fund accumulates much higher? What's the usual method applied as a formula for fixing the compensation levels at different levels of annual build up?

3. Further, how would it be that when the insured entities make contributions to the War Fund for decades, but fail to contribute for an year, at which time if a war breaks out, would that entity get any compensation for the reason that, that entity has been contributing towards the War Fund for decades without any war claims, but happens to encounter a war claim in a year when he failed to contribute?

ANSWER:

The single most critical structural risk in any Sovereign War Fund:

Front-loaded exposure vs back-loaded

capital accumulation.

This is exactly why **no serious war-risk pool globally relies purely** on accumulation. Instead, they use a **multi-layered financial** architecture combining **Funding(through Mandatory Premiums) + Risk Transfer (through ILS – War Bonds) + State backing (Sovereign backup)**

Let me walk you through how this is typically solved in practice.

1. Core Problem: “Empty Fund Risk” in Early Years

In the first 5–10 years:

- Contributions are still small
- War risk is **low frequency but catastrophic severity**
- A single event can **wipe out the entire fund immediately**

So, a pure fund model is **actuarially unstable**.

2. Standard Solution: Multi-Layer War Risk Structure

The usual global approach is a Layered Financing Model, not just a fund.

Layer 1 – Retention (War Fund Pool)

- Fund pays small to medium losses
- Built from annual contributions
- Works like a Mutual Pool

Layer 2 – Reinsurance

- Excess-of-Loss (XoL) cover

Layer 3 - Capital Markets

- Catastrophe bonds / War bonds (ILS – Insurance Linked Securities)
- Covers mid to large losses

Layer 3 – Sovereign Guarantee (Backstop)

- Government acts as ultimate reinsurer of last resort

- Covers extreme catastrophic losses

This is how schemes like:

- Terrorism pools (e.g., Pool Re UK; US TRIA)

- War risk covers in aviation/ marine

- Nuclear liability pools are structured.

3. How Early-Year Risk Is Managed

A. Pre-funded + Borrowing Capacity Model

Even if fund is small, or inadequate:

- Government provides:
 - Contingent Credit line
 - Or guarantee to borrow

So:

Claims are paid immediately, and fund repays over time.

B. Reinsurance from Day 1

Instead of waiting 10 years:

- War Fund buys Excess of Loss cover immediately

Example:

Layer	Coverage
Fund	First AED 500M
Reinsurance	AED 500M – 5Bn
War Bonds	AED 5Bn – 20Bn
Government	Above AED 20Bn

So even if fund has only AED 100M initially,

it is **protected by Reinsurance + War Bonds + Sovereign backing**.

C. Gradual Retention Increase (“Ramping Model”)

- a structured multi-year plan to gradually increase the Primary Insurers’ retention levels while decreasing its reliance on reinsurance over time – i.e., as the Retention “ramps up”, the amount of Reinsurance coverage often “ramps down” or shifts to higher, catastrophic layers)

Retention grows as fund grows:

Year	Fund Size	Retention
Year 1	100M	50M
Year 5	1Bn	250M
Year 10	5Bn	1Bn

This prevents early insolvency.

D. Post-Event Levy Mechanism

If a war occurs early:

- Government pays claims upfront
- Then recovers via:
 - Future levies on insured entities
 - Special war surcharge (like catastrophe levy)

This is widely used in terrorism pools.

4. Should Compensation Be Lower in Early Years?

Answer:

Ideally NO (from a credibility perspective)
But YES (in some structured models)

Two Approaches:

Approach 1 – Uniform Coverage (Preferred)

- Same limits regardless of Fund sufficiency
- **Backed by:**
 - Reinsurance
 - War Cat Bonds
 - Sovereign guarantee

Best for:

- Market confidence
- Mandatory participation schemes to serve as a credible protection to the insured entities

Approach 2 – Scaled Coverage (could be less popular but usable)

Compensation linked to fund adequacy:

Example Formula:

A predefined approach:

Fund Adequacy Ratio	Compensation
< 50%	40% payout
50–100%	60–80% payout
> 100%	Full payout

This is used in:

- Mutual pools
- Agricultural catastrophe schemes

Recommendation for UAE/GCC War

Fund:

Given the context:

The proposal here is, NOT to reduce coverage in early years

Instead:

- Keep full insured limits
- **Use:**
 - Sovereign guarantee
 - War Bonds
 - Reinsurance
 - Post-event recovery/Levies

Because:

Confidence is more valuable than early capital sufficiency or insufficiency.

5. Contribution Continuity Problem (Very Important)

If someone contributed for decades but misses for a few weeks and war occurs — should they be compensated?

Standard Industry Approaches

A. Strict Annual Eligibility Model (Most Common)

- Coverage applies only if contribution paid for that year
- No payment if not paid

Rationale:

- Prevents free-rider problem
- Keeps pool financially viable

B. Grace Period Model (Balanced Approach)

- Coverage continues if:
 - Contributions paid for X prior years (say, at least for a minimum of 10 years)
 - Missed year within grace window (e.g., 30 - 90 days)

C. Loyalty Credit Model (Advanced / Recommended)

Cover can be designed as:

Contribution History	Payout Eligibility
100% (for 10 years without break)	Full payout
80–99% (over 10 yr period)	80–90% payout
< 80% (over 10 yr period)	Reduced payout



D. “Earned Rights” Model (Very Innovative)

- Part of contributions builds:
- Individual War Reserve Account
- Even if missed for 30 – 90 days, but fully paid over the prior 10 year period:
- Partial entitlement remains

6. Best-Practice Design (Recommended)

For a UAE Sovereign War Fund:

1. Structure

- Mandatory participation
- Multi-layer:
- Fund + Reinsurance + War Bonds + Sovereign backstop

2. Early-Year Protection

- Immediate reinsurance program
- War Bonds
- Government guarantee
- Post-event levy clause (to be embedded in the War Policy wording)

3. Compensation Philosophy

- Full limits from Day 1

- Avoid scaling down (for Market confidence)

4. Contribution Rules

Hybrid model:

- Strict annual contribution requirement
- 90-day grace period
- loyalty-based partial protection

5. Advanced Feature (Highly Recommended)

Introduce: “War Protection Credits”

- Each year contribution earns credits
- Credits determine:
- Priority of claims payment
- Additional top-up benefits

This article will continue in the next issue, where the author will examine the potential role of AWRIS and provide insights into advanced solutions such as Insurance Linked Securities (ILS) and parametric war cover. Stay tuned for more insights.



هاني الكردي
نائب الرئيس - الشؤون البحرية
شركة أبكس لوساطة
التأمين وإعادة التأمين

التأمين البحري في ظل التصعيد الجيوسياسي العالمي سيناريوهات مستقبلية واستراتيجيات التكيف

الملخص التنفيذي

يُعد قطاع التأمين البحري في مرحلة مفصلية غير مسبوقة؛ إذ يواجه ضغوطاً متراكمة جراء التصعيد الجيوسياسي في منطقة الخليج العربي والتوترات الأمريكية الإيرانية التي اندلعت بحدّة منذ فبراير 2026. شهد السوق ارتفاعاً في أقساط مخاطر الحرب تجاوز 1000% في بعض الحالات، وانسحاباً غير مسبوق لنوادي الحماية والتعويض من المنطقة، وتوقفاً فعلياً لحركة الناقلات في مضيق هرمز بنسبة تجاوزت 80%. تستعرض هذه المقالة أبعاد الأزمة من منظور تأميني عميق، وتقدم سيناريوهات مستقبلية مبنية على معطيات السوق الراهنة، واستراتيجيات تكيف عملية للمؤمنين وإعادة المؤمن لهم في المنطقة العربية.

أولاً: المشهد الراهن - من مضيق هرمز إلى غرف الاكتتاب

في الثامن والعشرين من فبراير 2026، أطلقت الولايات المتحدة وإسرائيل ضربات عسكرية منسقة على أهداف إيرانية، فردّت طهران بصواريخ وطائرات مسيرة استهدفت قواعد أمريكية وسفنّاً تجارية في الخليج. في غضون 48 ساعة، تحوّل مضيق هرمز من ممرّ تجاري يضخ 20% من الإمدادات النفطية العالمية يومياً، إلى منطقة نزاع مسلح فعلياً. لم تكن صواريخ إيران وحدها هي التي أوقعت حركة التجارة، بل كان القرار الصادر من غرف الاكتتاب في لندن هو الذي أحكم القفل على المضيق قبل أن تعلن الحصار الرسمي.

خلال أسبوع واحد، أصدرت سبعة من أصل اثني عشر نادياً عضواً في المجموعة الدولية لنوادي الحماية والتعويض إشعارات إلغاء تغطية مخاطر الحرب خلال 72 ساعة لجميع السفن في الخليج العربي وخليج عُمان والمياه الإيرانية. انهارت حركة الناقلات بأكثر من 80% وارتفعت أقساط مخاطر الحرب من 0.200% إلى ما يزيد على 3% من قيمة السفينة في بعض الحالات. وتقدّر بيانات وجود نحو 329 سفينة في الخليج تحتاج تغطيات بإجمالي يبلغ 352 مليار دولار، انسحبت منها الأسواق الخاصة.

"إن السوق يواجه ما يشبه إغلاقاً فعلياً لمضيق هرمز، مبنياً على تصور التهديد لا على حصار ملموس."

ما يميّز هذه الأزمة عن سابقتها هو

أن التأمين ذاته أصبح أداة جيوسياسية. فعندما قرر المكتتبون سحب التغطية أو إعادة تسعيرها بشكل حاد، لم يكونوا مجرد تقنيين يحسبون الأرباح والخسائر؛ بل كانوا يرسمون عملياً خطوط المواجهة التجارية في المنطقة. وهو ما دفع الحكومة الأمريكية للتدخل غير المسبوق لدعم تأمين مخاطر الحرب البحرية للسفن العابرة للمضيق عبر مؤسسة التمويل الدولية للتنمية.

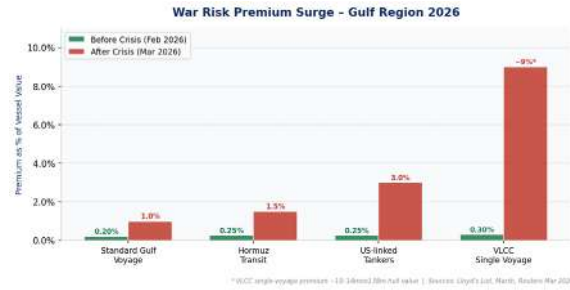
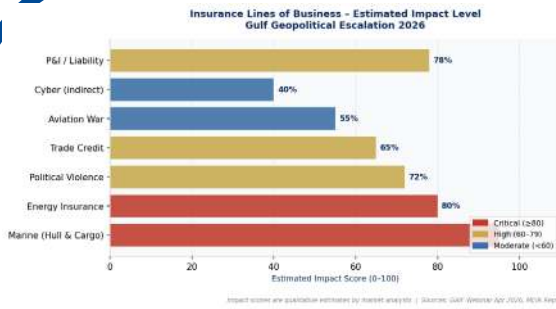
ثانياً: أرقام الأزمة - حجم الصدمة التأمينية

تظهر البيانات المتاحة حجم الهزة التي ضربت سوق التأمين البحري. تُقدّر لجنة مخاطر الحرب المشتركة في سوق لندن وجود نحو 1000 سفينة، معظمها ناقلات نفط وغاز بإجمالي قيمة هيكليّة يتجاوز 25 مليار دولار في منطقة الخليج وحدها. أما ناقلة نفط ضخمة بعمر خمس سنوات تبلغ قيمتها نحو 138 مليون دولار، فقد باتت تكلف مستأجرها ما بين 10 و 14 مليون دولار لرحلة واحدة فقط عبر المضيق.

الجدول أدناه يوضح مدى التحولات في أقساط مخاطر الحرب قياساً بما كان سائداً قبيل اندلاع الأزمة:

جدول 1: مقارنة أقساط مخاطر الحرب البحرية قبل الأزمة وبعدها 2026

النسبة الارتفاع	المعدل بعد الأزمة	المعدل قبل الأزمة	المنطقة / نوع الرحلة
+400%	1.00%	0.20%	مضيق هرمز - عام
+500%	1.50%	0.25%	الخليج العربي - ناقلات
+1,100%	3.00%	0.25%	ناقلات مرتبطة بمصالح أمريكية
+1,000%+	\$10-14 مليون/رحلة	مئات الآلاف	رحلة واحدة عبر المضيق - VLCC



الرسم البياني 3: مستوى تأثير قطاعات التأمين المختلفة - تقديرات السوق 2026

يُشير الخبراء إلى أن أكثر ما يُقلق السوق اليوم ليس الارتفاع الحاد في الأقساط، بل تقليص الطاقة الاستيعابية لإعادة التأمين واشتراطاتها المتشددة في السيطرة على التراكم والامتثال للعقوبات. هذا الثلاثي - الأقساط والطاقة الاستيعابية والاشتراطات - يُشكّل تحدياً وجودياً للشركات العاملة في السوق العربي التي تعتمد بشكل رئيسي على الطاقة الاستيعابية لإعادة الدولية.

رابعا: من ندوة الاتحاد العام العربي للتأمين - قراءة ميدانية

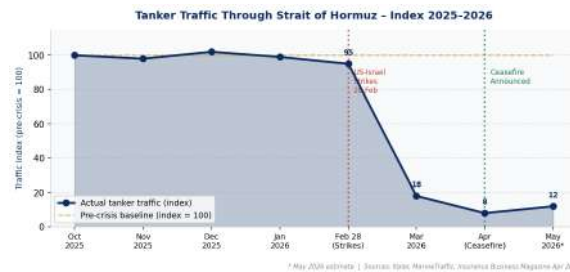
في الأول من أبريل 2026، نظم الاتحاد العام العربي للتأمين ندوة متخصصة بعنوان "الوضع الجيوسياسي وتأثيره على صناعة التأمين"، استقطبت خبراء ومختصين من مختلف أسواق المنطقة وقد كشفت النقاشات عن عمق التأثيرات وتوسع مستوياتها. انصبّ التركيز على أن صناعة التأمين لم تكن مجرد متفرج على الأزمة، بل أصبحت في قلبها. المشكلة ليست غياب التغطية كليا، بل تحولها من آلية طبيعية لتوزيع المخاطر إلى أداة تسعير تحدّ فعليا من حركة التجارة. وفي هذا السياق، أثّرت تساؤلات جوهرية حول ضرورة أن تطوّر الأسواق العربية حلولاً تأمينية محلية وإقليمية تُقلّل من الاعتماد المفرط على الطاقة الاستيعابية الدولية في أرحح اللحظات.

"إن مخاطر الحرب اليوم ليست امتداداً ثانوياً لوثيقة التأمين البحري... بل هي تعريف لمستقبل التجارة البحرية في المنطقة"

أوضح المشاركون في الندوة أن التحدي الجوهري الذي يواجه مكتبي المنطقة يتمثل في توليفة ثلاثية: إدارة توقعات العملاء في ظل تحولات يومية في شروط التغطية، والتنسيق مع متطلبات إعادة المؤمنّين الذين يفرضون اشتراطات متصاعدة، ومتابعة التراكمات المتنامية في بيئة جيوسياسية شديدة الديناميكية. كذلك تجلّى بوضوح أن

الرسم البياني 1: ارتفاع أقساط مخاطر الحرب البحرية - مقارنة قبل الأزمة وبعدها 2026

على المستوى الاقتصادي الأشمل، تُشير تقديرات بنك مورغان إلى أن أسواق العقود الآجلة تتوقع أن يُنهي خام برنت عام 2026 عند نحو 75 دولاراً للبرميل، أي بارتفاع قرابة 25% عن التوقعات السابقة للأزمة. وقدّر خبراء أن رسوم رحلة ذهاباً وإياباً قدرها 4 ملايين دولار قد تُخرج شركات ناقلات كبيرة من السوق كليا، مما يُضيق كثيراً من خيارات نقل النفط الخليجي.



الرسم البياني 2: مؤشر حركة الناقلات في مضيق هرمز 2025-2026

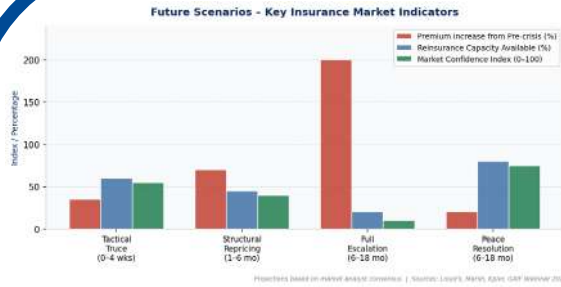
ثالثاً: قطاعات التأمين المتأثرة - الخريطة الكاملة

لا يقتصر أثر الأزمة على التأمين البحري وحده؛ إذ تتشابك خيوطها عبر طيف واسع من خطوط الأعمال التأمينية. التداعيات مرتبطة بسلاسل الإمداد الدولية، وبالتدفقات التجارية التي تتوقف أو تتحول أو تتأخر، مما يُؤلّد ضغطاً متراكماً على قطاعات عديدة.

الجدول التالي يستعرض خريطة التأثير الكاملة:

جدول 2: قطاعات التأمين المتأثرة بالصعيد الجيوسياسي في الخليج

قطاع التأمين	مستوى التأثير	الملاحظة الرئيسية
التأمين البحري - اجسام سفن وضياع	مباشر وفوري	تسعين يومي، اكتتاب انتقائي صارم
التأمين على الطاقة	مباشر	تقليص تغطية المنشآت الساحلية
التأمين من الغف السياسي	مباشر	تقليص الطاقة الاستيعابية الشديد
الحماية والتعويض	مرتفع	إصابات الطاقم وجوالات التلوث
اتتمان التجارة والصادرات	مرتفع	تأخر التسويات والتدقيق النقدي
التأمين الجوي - مخاطر الحرب	متوسط	إغلاق المجال الجوي وتحويل الرحلات
التأمين السيراني	غير مباشر	المجتمعات على البنية التحتية الجوية



الرسم البياني 4: السيناريوهات المستقبلية - أقساط الحرب والطاقة الاستيعابية وثقة السوق

سادساً: دروس الأزمة - ما كشفته وما تطلبه

على مدى الأشهر الماضية، رصدت الأسواق جملةً من الدروس البنيوية التي تتجاوز الأزمة الراهنة لتعيد رسم ملامح قطاع التأمين البحري الإقليمي والدولي:

1. مخاطر الحرب: من الامتداد الثانوي إلى المتغير الاستراتيجي لم تعد مخاطر الحرب مجرد ملحق اختياري يُضاف إلى وثيقة التأمين البحري، أصبحت بُعداً استراتيجياً مستقلاً يتطلب تحليلاً جيوسياسياً متخصصاً. التسعير لم يعد تاريخياً ثابتاً بل أصبح أنبياً استجابياً، مما يستلزم منظومة رصد ومتابعة لحظية مستمرة.

2. فجوات التغطية: ثغرات بنوية عاجلة كشفت الأزمة عن ثغرات جوهرية في حالات: انحراف السفن عن مساراتها المعتادة، والتخزين المؤقت بسبب توقف الملاحة، والشحنات المتأخرة. كثير من وثائق التأمين القياسية لم تُعدّ لهذه الحالات الطارئة، مما أوجد توترات في علاقات المؤمن والمؤمن له وأضرّ بالجميع.

3. إعادة التأمين: المحدد الحقيقي للسوق أثبتت الأزمة أن القرارات الفاصلة تتخذ في مراكز إعادة التأمين العالمية، لا شركات التأمين المباشر. حين انكمش إعادة المؤمنون، لم يستطع أحد ملء الفراغ. يكشف هذا عن هشاشة بنوية في نموذج الاعتماد على الطاقة الاستيعابية الدولية دون بناء بدائل إقليمية ذات كتلة كافية.

4. الذكاء الاصطناعي والتحليل الآني: ضرورة لا رفاهية في خضم الأزمة، برزت الحاجة الحادة لأنظمة رصد البيانات الآنية وتتبع السفن والتسعير الديناميكي بالذكاء الاصطناعي. الشركات التي امتلكت منظومات تحليلية متقدمة تمكّنت من التكيف أسرع، بمراحل. في الأفق، تتشكل منتجات تأمين بارامترية حيث تُفعل التعويضات تلقائياً عند تحقق مؤشرات موضوعية كإغلاق المضيق.

نماذج الاكتتاب الآلي التقليدية في التأمين البحري أثبتت قصورها أمام هذا النوع من الصدمات السريعة.

خامساً: السيناريوهات المستقبلية - ماذا لو استمر التصعيد؟

يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً في غرف الاكتتاب: ماذا لو لم تصمد الهدنة؟

يمكن استشراف أربعة سيناريوهات رئيسية تُحدد مسار سوق التأمين للأشهر الثمانية عشر القادمة:

السيناريو الأول: الهدنة التكتيكية (0-4 أسابيع) في حال استمرار الهدنة دون تسوية جذرية، سيواصل السوق التأميني حالة "القلب المستقر". ستبقى الأقساط مرتفعة مع هامش انخفاض طفيف لا يتجاوز 10-20% وسيظل المكتتبون في حذر. ستشيط التغطيات المبنية على الرحلة الواحدة والمدد القصيرة، وستحجم الطاقة الاستيعابية عن التوسع.

السيناريو الثاني: إعادة التسعير الهيكلية (1-6 أشهر) إذا استمر التوتر دون تصعيد ولا تسوية شاملة، سيشهد السوق إعادة تسعير هيكلية تدريجية بارتفاع يتراوح بين 50%-100%، الشروط الاكتتابية ستصبح أكثر تعقيداً: شروط إلغاء الحرب، واستثناءات المناطق، وبنود التدقيق في الطواقم. شركات إعادة التأمين ستعيد النظر في تعريفات الأحداث وحدود التراكم.

السيناريو الثالث: التصعيد الكامل (6-18 شهراً) هذا هو السيناريو الأقسى. عودة الاشتباكات على نطاق واسع ستؤدي إلى انكماش حاد في الطاقة الاستيعابية مع احتمال انسحاب بعض المكتتبين كلياً. ستُسجّل مطالبات تأمينية ضخمة وارتفاع قد يتجاوز 200% في الأقساط، ما سيدفع الحكومات لتأسيس جمعيات تأمين وطنية أو إقليمية كملاذ أخير.

السيناريو الرابع: التسوية السلمية (6-18 شهراً) حتى في حال تحقق السلام، فإن السوق لن يعود إلى ما كان قبل الأزمة. تجربة البحر الأحمر دليل صارخ: حين أوقف الحوثيون هجماتهم في أكتوبر 2025، انتظرت شركة ميرسك شهرين كاملين قبل إرسال أول سفينة إلى المنطقة. الأقساط ستخفّض تدريجياً لكنها ستستقر عند مستويات أعلى من السابق، وستبقى المنطقة تحت بند "الخطر المرتفع" لفترة ممتدة.

"وقت أن توقف الحوثيون هجماتهم في البحر الأحمر في أكتوبر 2025، انتظرت شركة ميرسك شهرين قبل إرسال أول سفينة. حركة المرور الطبيعية لم تعد حتى اليوم. هذا هو المقياس الذي يجب أن تعيه صناعة التأمين"

جدول 3: السيناريوهات المستقبلية ومؤشرات السوق التأميني

السيناريو والإطار الزمني	توجه السوق	الطاقة الاستيعابية	ثقة السوق	مستوى الخطر
هدنة تكتيكية - 4 أسابيع	اتفاقي حذر	~60%	55/100	متوسط
إعادة تسعير - 1-6 أشهر	دفاعي انكماش	~45%	40/100	مرتفع
تصعيد كامل - 6-18 شهراً	انسحاب جزئي	~20%	10/100	حرج
تسوية سلمية - 6-18 شهراً	عودة تدريجية	~80%	75/100	مقبول



تاسعاً: الخلاصة - نحو منظومة تأمين بحري عربية صامدة

ما عاشته صناعة التأمين البحري منذ فبراير 2026 ليس حدثاً عابراً سيُطوى في نهاية الأزمة. إنه كاشف لتناقضات بنوية طالت السوق العالمي، وألقى بتداعياته المضاعفة على الأسواق العربية التي تقع في قلب المنطقة المتأثرة. الدرس الجوهري هو أن التأمين البحري لم يعد قطاعاً تقنياً بامتياز، بل أصبح ساحة تتقاطع فيها السياسة والاقتصاد والأمن والتجارة.

لا يمكن للأسواق العربية أن تكتفي بموقع المتفرج أو المتلقي. الفرصة الحقيقية التي تفتحها هذه الأزمة تكمن في تسريع بناء منظومة تأمين إقليمية متكاملة: طاقة استيعابية محلية، ومنتجات مبتكرة، وأطر تنظيمية مرنة، وكوادر بشرية مؤهلة لقراءة المشهد الجيوسياسي وترجمته إلى قرارات ائكتابية ذكية وأنية.

في نهاية المطاف، الأسواق التأمينية العربية التي ستخرج من هذه الأزمة أقوى، هي تلك التي ستحوّل الصدمة إلى دافع للإصلاح والابتكار، لا إلى مبرر للانعكاس والانتظار. فالمنطقة في قلب حركة الطاقة العالمية، ولا يمكن لمنظومتها التأمينية أن تبقى على الهامش.

سابعاً: استراتيجيات التكيف - نحو سوق أكثر صموداً

لا يكفي رصد التحديات دون تحديد المسار. إليك أبرز الاستراتيجيات العملية لبناء منظومة تأمينية أكثر صموداً:

- الاستفادة القصوى من المجمعات التأمينية الإقليمية المتخصصة في مخاطر الحرب البحرية وتعميق التكامل معها، بما يضمن توافر طاقة استيعابية مستدامة لا تتأثر بتقلبات السوق الجيوسياسية.
- تطوير وثائق هجينة تجمع التأمين التقليدي والبارامتري لتُعظّم سرعة الاستجابة وتُقلّص فجوات التغطية في الطوارئ
- الاستثمار في منظومات التحليل الجيوسياسي وتتبع السفن الآني لتحويل التسعير من منطق الاستجابة إلى منطق الاستباق
- مراجعة شروط وثائق التأمين البحري لتشمل سيناريوهات الانحراف والتخزين المؤقت والتأخير بمسؤوليات واضحة عن الأقساط الإضافية
- تعزيز الحضور التفاوضي للأسواق العربية في مجالس إعادة التأمين الدولية وبناء شراكات مع إعادة مؤمنين من أسواق متنوعة لتقليل مخاطر التركيز
- إطلاق برامج تدريب متخصصة لرفع كفاءة المكتتبين في تحليل المخاطر الجيوسياسية وإدارة المطالبات في بيئات النزاع
- التعاون مع الحكومات لوضع أطر تشريعية تُحدد دور الدولة كملاذ أخير للتأمين في الأزمات الكبرى، مع مراعاة استقلالية القطاع الخاص

على المستوى الاستراتيجي الأشمل، يُشير خبراء الصناعة إلى ضرورة تحويل النموذج التأميني في المنطقة العربية من نموذج رد الفعل إلى نموذج التحوّل الاستراتيجي. النظر إلى التأمين البحري بوصفه خدمة بحثة لا بنية تحتية استراتيجية للتجارة، هو ما جعل الأسواق تفاجأ بحجم الصدمة.

ثامناً: المستجدات والتوقعات - السوق في مايو 2026

مع اقتراب منتصف عام 2026، تتشكل الملامح الأولى لمرحلة ما بعد أشد لحظات الأزمة حدة الهدنة المؤقتة البالغة أسبوعين أشاعت شيئاً من التفاؤل الحذر، لكن المؤشرات التشغيلية تُعطي صورة أكثر تعقيداً.

بيانات تتبع السفن تُشير إلى أن حركة المرور عبر المضيق ما زالت تُمثّل أقل من 10% من المعدلات السابقة للحرب. المؤمنون الكبار ما زالوا يطلبون مسارات توجيه إيرانية جديدة تُعقّد الأوضاع اللوجستية. وبينما أعلن بعض المكتتبين عن عودة محدودة للسوق، أرى أنه من غير المرجح أن تعود حركة التجارة في الخليج إلى مستوياتها السابقة بسهولة، في ظل التحديات الحالية في المنطقة. في ضوء ذلك، يُرجّح أن تستمر أقساط مخاطر الحرب مرتفعة طوال الربع الثاني من عام 2026، وأن تعمل الأسواق بنماذج ائكتاب انتقائية دون العودة إلى الائكتاب الآلي. ستُحدّد قدرات إعادة المؤمنين على إعادة ضخ الطاقة الاستيعابية وتيرة الانتعاش، وهي مرتبطة بالتطورات الجيوسياسية على الأرض أكثر من ارتباطها بمعادلات السوق التأمينية وحدها.

"إن أبرز تحوّل لم يطرأ على الخطر ذاته... بل على الطريقة التي ندركه بها ونديره. السؤال لم يعد: هل يمكننا التأمين على هذه المخاطر؟ بل: كيف نؤمن عليها باستدامة في مشهد جيوسياسي لا يهدأ؟"



دكتور / مرفت صابرين
مساعد وزير التضامن
الاجتماعي المصري السابق
خبيرة الحماية الاجتماعية وإصلاح نظم التقاعد

صناديق التقاعد العربية: بين تحديات الاستدامة وإعادة تصميم النموذج الاجتماعي والاقتصادي

مقدمة

لم تعد صناديق التقاعد العربية مجرد أنظمة مالية لإدارة الاشتراكات وصرف المعاشات، بل أصبحت جزءًا من تحولات أعمق تعيد تشكيل العلاقة بين الاقتصاد وسوق العمل والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية.

فعلى مدى عقود، اعتُبرت نظم التقاعد إحدى الركائز الأساسية للاستقرار الاجتماعي، ليس فقط باعتبارها أداة لتوفير الدخل بعد التقاعد، وإنما أيضًا باعتبارها جزءًا من العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، وآلية لإعادة توزيع الدخل وتحقيق الحماية الاقتصادية عبر الأجيال.

غير أن البيئة التي نشأت فيها هذه الأنظمة تغيرت بصورة جوهرية، فالنموذج التقليدي الذي بُني على افتراض وجود وظيفة مستقرة، واقتصاد رسمي واسع، ومسار مهني مستقر طويل الأجل، يواجه اليوم واقعًا مغايرًا يتمثل في كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي، وتغير ديناميكيات سوق العمل، والتحول الرقمي، وارتفاع متوسط العمر المتوقع، وتراجع معدلات الخصوبة.

وتشير تقارير البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إضافة إلى مؤشرات Mercer CFA Global Pension Index، إلى أن التحدي الذي تواجهه نظم التقاعد اليوم لم يعد قاصرًا على تمويل الالتزامات المستقبلية، بل أصبح يتعلق بقدرة هذه الأنظمة على التكيف مع اقتصادات وأسواق عمل متغيرة بوتيرة غير مسبقة.

وفي المنطقة العربية، تتداخل هذه التحديات مع تفاوتات اقتصادية وديموغرافية كبيرة بين الدول، مما يجعل الحديث عن أزمة تقاعد عربية ذات صيغة واحدة أمرًا غير دقيق، إذ تواجه كل مجموعة من الدول نمطًا مختلفًا من الضغوط والتحديات.

التحولات الديموغرافية وإعادة تشكيل التوازن بين

الأجيال

تمثل التحولات الديموغرافية أحد أهم مصادر الضغط طويل الأجل على صناديق التقاعد عالميًا وعربيًا.

وفقًا لبيانات البنك الدولي فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع في المنطقة العربية من نحو 46 عامًا في ستينيات القرن الماضي إلى أكثر من 72 عامًا حاليًا، وهو ما يعني عمليًا زيادة عدد المستفيدين وإطالة فترة صرف المعاشات مقارنة بالفترة التي صُممت خلالها أغلب نظم التقاعد العربية.

وفي الوقت ذاته، تشهد العديد من الدول العربية تراجعًا تدريجيًا في معدلات الخصوبة، بما يؤدي إلى تباطؤ نمو القوى العاملة مستقبلاً.

فقد انخفض معدل الخصوبة إلى نحو 1.7 طفل لكل امرأة في لبنان، و1.8 في تونس، ونحو 2.3 في المغرب، بينما تراجع في المملكة العربية السعودية إلى نحو 2.4، وفي الإمارات العربية المتحدة إلى أقل من 1.5 طفل لكل امرأة.

وفي المقابل، لا تزال بعض الدول العربية الشابة ديموغرافيًا، مثل العراق والسودان، تسجل معدلات خصوبة مرتفعة نسبيًا تبلغ نحو 3.5 و4.3 طفل لكل امرأة على التوالي.

ويؤدي تراجع معدلات الخصوبة، بالتوازي مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع، إلى إعادة تشكيل التوازن بين الأجيال داخل نظم التقاعد، حيث يتزايد عدد المستفيدين مقارنة بعدد المساهمين.

المؤشرات الديموغرافية والتقاعدية في عدد من الدول العربية

الدولة	متوسط العمر المتوقع	معدل الخصوبة	معدل إعالة كبار السن	نسبة التغطية
الإمارات العربية المتحدة	78	1.5	4 %	90 % للمواطنين
المملكة العربية السعودية	77	2.4	5 %	83 %
تونس	75	1.8	13 %	نحو 50 %
المغرب	76	2.3	11 %	40 %
مصر	71	2.8	7 %	أقل من 45 %
لبنان	78	1.7	15 %	نحو 55 %
العراق	71	3.5	6 %	أقل من 25 %
السودان	66	4.3	أقل من 5 %	أقل من 20 %

تحديات ترتبط باستدامة الإنفاق الاجتماعي في مرحلة ما بعد النفط، وارتفاع متوسط الأعمار، وتراجع معدلات الخصوبة.

أما في دول مثل مصر والمغرب وتونس، فقد بدأت الضغوط الاكتوارية تظهر بصورة أكثر وضوحاً نتيجة كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي، وضعف نمو الاشتراكات مقارنة بالالتزامات المستقبلية.

وفي المقابل، لا تزال دول مثل العراق والسودان تتمتع بتركيبة سكانية شابة نسبياً، إلا أن ضعف التغطية الرسمية وكبر حجم الاقتصاد غير الرسمي قد يؤديان إلى تحديات أكبر في المستقبل في حالة عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوسعة مظلة الحماية الاجتماعية بصورة مبكرة.

الاستثمار والحوكمة: من إدارة الأموال إلى إدارة الاستدامة
تعد صناديق التقاعد من أكبر المستثمرين عالمياً، لكن التحدي الحقيقي لا يتعلق فقط بحجم الأصول بل بكيفية إدارتها. وتشير الأدبيات الدولية إلى أن محدودية تنوع الاستثمارات والاعتماد المفرط على أدوات منخفضة العائد تحد من قدرة الصناديق على تحقيق عوائد طويلة الأجل تتناسب مع التزاماتها المستقبلية.

وفي المقابل، تُظهر التجارب الدولية أن صناديق التقاعد إمكانية تحويلها إلى محرك للنمو الاقتصادي عبر الاستثمار طويل الأجل في مجالات البنية التحتية والطاقة والأسواق الاستراتيجية، شريطة توافر الحوكمة والاستقلالية والشفافية. ولم تعد الحوكمة مجرد إجراء إداري، بل أصبحت عنصر أساسي في تحديد كفاءة الأداء الاستثماري واستدامة النظام ومستوى الثقة به.

التحول الرقمي ومستقبل العمل

يمثل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي تحدياً إضافياً لأنظمة التقاعد على مستوى العالم. فوفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، قد يتأثر نحو 40% من الوظائف بالذكاء الاصطناعي والميكنة خلال السنوات المقبلة، سواء عبر الإحلال أو إعادة تشكيل الوظائف.

ويطرح ذلك تحدياً مباشراً أمام نظم التقاعد التقليدية التي بُنيت على فكرة الوظيفة المستقرة طويلة الأجل، بينما يتجه سوق العمل تدريجياً نحو أنماط أكثر مرونة وتغيراً. وفي المقابل، يوفر التحول الرقمي فرصاً مهمة لتحسين إدارة صناديق التقاعد من خلال تطوير قواعد البيانات، وتحسين كفاءة الخدمات، وتعزيز أدوات التنبؤ المالي وإدارة المخاطر.

إعادة تصميم نموذج التقاعد

أصبح واضحاً لصانعي السياسة في الدول العربية أن عملية إصلاح صناديق التقاعد لم تعد قاصرة على رفع سن التقاعد أو تعديل نسب الاشتراكات، رغم أهمية هذه الإجراءات، فالحقبة اليوم تتجاوز معالجة العجز المالي إلى إعادة تصميم النموذج بما يجعله أكثر قدرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية والديموغرافية والتكنولوجية.

وهذا يتطلب:

1. توسيع التغطية لتشمل أنماط العمل الحديثة
2. تحديث المعادلات الاكتوارية وأنظمة المنافع

تكشف هذه المؤشرات أن الدول العربية لا تواجه نمطاً واحداً من التحديات التقاعدية، بل نماذج متعددة ومتباينة. فبينما بدأت بعض الدول تدخل تدريجياً مرحلة الشيخوخة السكانية وتراجع الخصوبة، لا تزال دول أخرى تواجه تحديات مرتبطة بضعف التغطية كبر الاقتصاد غير الرسمي وارتفاع الإعالة. كما تُظهر البيانات وجود فجوة واضحة بين الاقتصادات النفطية الأعلى تغطية، وبين الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل التي لا تزال نسبة كبيرة من القوى العاملة فيها خارج أنظمة الحماية التقاعدية.

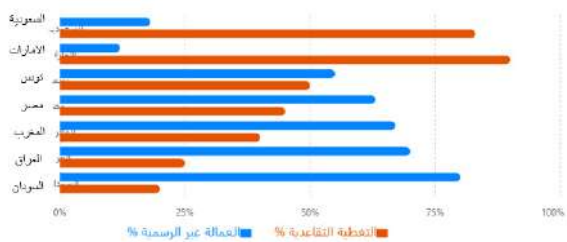
الاقتصاد غير الرسمي وفجوة الحماية

تمثل العمالة غير الرسمية أحد أكبر التحديات الهيكلية أمام استدامة نظم التقاعد في المنطقة العربية. فوفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، تمثل العمالة غير الرسمية نحو 63% من إجمالي القوى العاملة في مصر، وأكثر من 67% في المغرب، ونحو 55% في تونس، بينما تتجاوز 80% في بعض الاقتصادات منخفضة الدخل مثل السودان واليمن.

ولا ترتبط أزمة التمويل فقط بكبر حجم الاقتصاد غير الرسمي، بل أيضاً بمحدودية التغطية الفعلية في عدد من الدول العربية، فوفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية، تبلغ نسبة العاملين المشمولين فعلياً بأنظمة التقاعد نحو 83% في المملكة العربية السعودية، وما يقارب 90% في الإمارات العربية المتحدة للمواطنين، مقابل أقل من 45% في مصر، ونحو 40% في المغرب، وأقل من 20% في بعض الدول منخفضة الدخل في المنطقة.

العمالة غير الرسمية مقابل التغطية التقاعدية

مقارنة تقريبية بين حجم الاقتصاد غير الرسمي ونسبة المشمولين بأنظمة التقاعد في عدد من الدول العربية.



ويُظهر التفاوت بين معدلات العمالة غير الرسمية ونسب التغطية التقاعدية أن العلاقة بينهما تكاد تكون عكسية بصورة مباشرة؛ فكلما اتسعت العمالة غير الرسمية، تراجعت قدرة نظم التقاعد على توسيع قاعدة المشتركين وتحقيق الاستدامة المالية طويلة الأجل.

تفاوت التحديات التي تواجه نظم التقاعد العربية:

لا تواجه الدول العربية نمطاً وحيداً للتحديات في مجال التقاعد، بل تختلف طبيعة الضغوط باختلاف هيكل الاقتصاد والتركيب السكاني وتاريخ نشأة نظم التقاعد.

ففي الدول النفطية، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، لا تزال الوفرة المالية تخفف من الضغوط قصيرة الأجل، إلا أن هذه الدول بدأت تواجه تدريجياً

Economic Outlook: Middle East and Central Asia. 2024–2025 editions, Washington, DC: IMF.

10. International Monetary Fund. Gen-AI: Artificial Intelligence and the Future of Work. 2024, Washington, DC: IMF.

11. Mercer CFA Institute. Mercer CFA Institute Global Pension Index 2024. 2024, Melbourne: Mercer and CFA Institute.

12. Organisation for Economic Co-operation and Development. Pensions at a Glance 2023: OECD and G20 Indicators. 2023, Paris: OECD Publishing.

13. Organisation for Economic Co-operation and Development. Pension Markets in Focus. Various editions, Paris: OECD Publishing.

14. United Nations. World Population Prospects 2024. 2024, New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs.

15. Averting the Old Age Crisis. Averting the Old Age Crisis: Policies to Protect the Old and Promote Growth. 1994, Washington, DC: Oxford University Press and World Bank.

16. International Social Security Association. Social Security Governance, Sustainability and Digital Transformation Reports. Various years, Geneva: ISSA.

17. World Bank. World Bank Open Data Database. Various years, Washington, DC: World Bank.

18. International Labour Organization. ILOSTAT Statistical Database. Various years, Geneva: ILO.

19. United Nations. United Nations Population Reports and Demographic Databases. Various years, New York: United Nations.

20. International Labour Organization. Social Protection Reports and Policy Papers. Various years, Geneva: ILO.

3. تعزيز الحوكمة والاستقلالية الاستثمارية

4. تنوع المحافظ الاستثمارية

5. توظيف التكنولوجيا والبيانات في إدارة المخاطر

6. ربط نظم التقاعد بسياسات سوق العمل والنمو الاقتصادي

خاتمة

تقف صناديق التقاعد العربية اليوم أمام لحظة تحول مفصلية، لم تعد فيها مجرد أدوات مالية لإدارة الالتزامات، بل أصبحت جزءاً من إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والاقتصاد والعمل عبر الأجيال. فالقضية لم تعد تتعلق فقط باستدامة التمويل، بل باستدامة نموذج التقاعد، وفي عالم تتغير فيه أسس الاقتصاد والعمل والحماية الاجتماعية بوتيرة غير مسبقة، يصبح السؤال الأهم: كيف يمكن بناء نظم تقاعد قادرة على تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية في بيئة لم تعد تشبه البيئة التي نشأت فيها هذه الأنظمة.

أهم التقارير التي تم الاستناد إليها لإعداد المقال

1. World Bank. Pensions at a Glance in the Middle East and North Africa. Various editions, Washington, DC: World Bank.

2. World Bank. World Development Indicators (WDI). Various years, Washington, DC: World Bank.

3. World Bank. Protecting All: Risk Sharing for a Diverse and Diversifying World of Work. 2019, Washington, DC: World Bank.

4. World Bank. Live Long and Prosper: Aging in East Asia and Pacific. 2016, Washington, DC: World Bank.

5. International Labour Organization. World Social Protection Report 2024–2026: Universal Social Protection for Climate Action and a Just Transition. 2024, Geneva: ILO.

6. International Labour Organization. Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture. Third Edition, 2018, Geneva: ILO.

7. International Labour Organization. Extending Social Security to Workers in the Informal Economy: Lessons from International Experience. Various editions, Geneva: ILO.

8. International Labour Organization. ILOSTAT Database. Various years. Geneva: ILO.

9. International Monetary Fund. Regional

لأنّ صحتك بالدنيا أمن معنا وتمتع بتغطية صحية تثق بها



تواصل معنا اليوم وابدأ رحلتك نحو الأمان

+962 6 500 4100
info@meico.com.jo



MEICO
تأمين لحياة كريمة

حلول تأمينية مبتكرة
منذ ١٩٦٢

meico.com.jo



محمد عفيفي
المدير التنفيذي الاقليمي
شركة سنلام حياة
المغرب

وبلغة الأرقام يترجم على أرض الواقع بمصاريف إضافية بالنسبة لصناديق التقاعد دون مقابل على مستوى المداخل. وبالتالي يمكن الجزم بان تحسن أمل الحياة يوسع من حجم العجز الذي قد تعاني منه الصناديق آجلا أم عاجلا.

انخفاض مؤشر الخصوبة:

مؤشر الخصوبة يعكس التحول الديموغرافي السريع والفريد الذي عرفته بلادنا خلال السنوات الأخيرة

المؤشر	بداية الثمانينات	حاليا
معدل أمل الحياة	59,1	75
مؤشر الخصوبة	5,52	1,85
تطور العلاقة الديمغرافية	23	7,5

علماً بأن عتبة تجديد الأجيال تُقدّر في حدود 2,2 طفل لكل امرأة، وهو ما يعني أن المستوى الحالي للخصوبة لا يضمن تعويض الأجيال، بل يقود تدريجياً إلى تقلص القاعدة الديموغرافية وشيخوخة المجتمع.

وفي هذا السياق، يصبح من الضروري أن تضطلع الحكومة بدور استباقي عبر بلورة سياسات عمومية متكاملة تهدف إلى تحسين مؤشر الخصوبة، وذلك من خلال:

- تعزيز منظومة التعويضات العائلية وجعلها أكثر جاذبية وعدالة، بما يشجّع الأسر على الإنجاب، خاصة الأسر الراغبة في التوسّع.
- تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية داعمة (السكن، التعليم، الرعاية الصحية، التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية) لخفض كلفة تربية

التأمين على الحياة ومخاطر الشيخوخة: المغرب على أعتاب منعطف استراتيجي

« لا يتحرك المسنون كثيراً، فقد امتلأت حركاتهم بالتجاعيد... » هكذا كان يغني جاك بريل.

تظل هذه الصورة ذات راهنية لافتة، إذ تدعونا جميعاً للتفكير في قضية جوهريّة: شيخوخة مجتمعاتنا، ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (سورة مريم، الآية 4) وكذلك بمعنى قريب في موضع آخر: ﴿ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ ﴾ (سورة إبراهيم، الآية 39) أما عبارة «مَسْنِيَ الْكِبَرُ» فجاءت بصيغة قريبة في قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ (سورة مريم، الآية 8). كل هذه الايات توحى بأن الشيخوخة مس يصيب الافراد والمجتمعات.

وكلها تعبر عن التقدم في السن وبلوغ الكبر وتظل هذه الصورة ذات راهنية لافتة، إذ نخاطبنا جميعاً بشأن قضية محورية: شيخوخة مجتمعاتنا، وقبل كل شيء المخاطر المرتبطة بها....

لطالما اعتُبر «العيش لفترة أطول» انتصاراً لا جدال فيه للتقدم. لكن هذه الحقيقة تطرح اليوم سؤالاً أكثر تعقيداً: كيف يمكن تمويل حياة تمتد لسنوات أطول؟

في المغرب، لم يعد هذا التساؤل نظرياً. فمرحلة التحول الديموغرافي الجارية تعيد تشكيل التوازنات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عميق، وتبرز خطراً لا يزال غير مُقدّر بما يكفي: مخاطر الشيخوخة أو طول العمر.

التحولات الديموغرافية:

عرفت بلادنا تحولاً ديموغرافياً سريعاً خلال السنوات الأخيرة وذلك على مستوى جيل واحد؛ مع العلم أن الدول الأوروبية عرفت نفس التحول على مستوى ثلاث أجيال. والديموغرافيون يجزمون بأن التحول الديموغرافي من أعقد التحولات التي تعرفها المجتمعات، ففي السبعينات والثمانينات لا زلنا نتذكر كيف أن الاسرة المتوسطة كانت تتكون من سبعة الى ثمانية أفراد؛ واليوم أصبح حجمها لا يتعدى أربعة أفراد. رغم أن الساكنة المغربية عمادها قاعدة واسعة من الشباب؛ إلا أن هذا التحول الديموغرافي السريع سيكون له تداعيات على المدى المتوسط؛ ستكون صناديق التقاعد أول ضحاياه.

تحسين أمل الحياة:

الأمر الثاني الذي لا بد من الحديث عنه وهو يشكل خبراً سعيداً بالنسبة المواطن المغربي ألا وهو تحسن أمل الحياة؛ ما يلاحظه الخبراء هو تحسن أمل الحياة سنوياً بشهر ونصف تقريبا (وفق إحصائيات مرصد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) بمعنى أن المواطن المغربي يتحسن أمل حياته بسنة كل ثماني سنوات؛



التأمين على الحياة: رافعة استراتيجية لا تزال دون مستوى الإمكانيات

في سياق التحولات الديموغرافية المتسارعة، يبرز التأمين على الحياة كأحد أهم الأدوات المالية القادرة على مواكبة التغيرات العميقة التي تعرفها المجتمعات، وعلى رأسها ارتفاع متوسط العمر المتوقع. ومع ذلك، ورغم هذه الأهمية، لا يزال هذا القطاع في المغرب - كما في العديد من الدول الإفريقية - دون مستوى الإمكانيات التي يتيحها.

فعلى عكس التأمين الصحي، الذي يهدف أساساً إلى تغطية المخاطر الآنية المرتبطة بالمرض، يتميز التأمين على الحياة ببعد استراتيجي طويل الأمد، إذ يسمح بـ:

- تكوين ادخار تدريجي ومنظم عبر الزمن
 - توزيع المخاطر المرتبطة بطول العمر على فترة زمنية ممتدة
 - تحويل رأس المال المتراكم إلى دخل دوري مدى الحياة يمكنه تمويل كل التأمينات المرتبطة بمخاطر الشيخوخة، بمعنى آخر، يمثل التأمين على الحياة إجابة مباشرة عن أحد أكبر التحديات الاقتصادية والاجتماعية اليوم: كيف نضمن دخلاً مستداماً في ظل حياة أطول وأكثر عدم يقين؟
- ورغم ذلك، يظل استعماله في المغرب محدوداً ومحصوراً في وظائف تقليدية، من قبيل:

- منتجات ادخارية ذات طابع كلاسيكي
 - آليات لنقل الثروة بين الأجيال
- في حين أن دوره يمكن أن يكون أعمق بكثير، ليشمل تأمين الاستقرار المالي للأفراد طيلة دورة حياتهم.

نحو جيل جديد من الحلول التأمينية

في مواجهة تصاعد مخاطر الشيخوخة أو طول العمر، أصبح من الضروري إعادة التفكير جذرياً في نموذج التأمين على الحياة، والانتقال به من منطق الادخار البسيط إلى منطق الحماية الشاملة والمستدامة. ويمكن تحقيق ذلك عبر ثلاثة محاور رئيسية

1- من الادخار إلى دخل مدى الحياة

الأطفال.

- اعتماد سياسة هجرة متوازنة، تقوم على حسن تدبير تدفقات الهجرة في الاتجاهين، بما يساهم في دعم التوازن الديموغرافي وسوق الشغل.

إن الرهان لم يعد ديموغرافياً فحسب، بل هو رهان اقتصادي واجتماعي طويل الأمد، يتعلّق بضمان استدامة منظومات الحماية الاجتماعية والحفاظ على دينامية النمو.

مخاطر الشيخوخة أو طول العمر: تحدٍ صامت لكنه

مهيكّل

مخاطر الشيخوخة أو طول العمر تبدو بسيطة في تعريفها، لكنها عميقة في آثارها: أن يعيش الإنسان أطول مما تسمح به موارده المالية.

خلال بضعة عقود، شهد المغرب تحولاً كبيراً:

- ارتفع متوسط العمر المتوقع من أقل من 50 سنة في ستينيات القرن الماضي إلى حوالي 75 سنة حالياً
- امتدت مدة التقاعد بشكل ملحوظ
- تزايدت احتياجات الرعاية الصحية وخطر فقدان الاستقلالية مع التقدم في السن.

التحول واضح، لم يعد الخطر الرئيسي هو الوفاة المبكرة، بل العيش لفترة أطول دون موارد كافية.

لذلك فنموذج الحماية القائم لم يعد ملائماً باعتبار أن أنظمة التقاعد والتأمين صُمّمت في سياق أصبح اليوم متجاوزاً حيث كان متوسط العمر أقصر واحتياجات طبية محدودة في نهاية الحياة بالإضافة إلى اعتماد قوي على التضامن الأسري.

أصبح هذا النموذج اليوم تحت ضغط متزايد، من جهة، يعيش الأفراد ما بين 20 و30 سنة بعد التقاعد ومن جهة أخرى تراجع المدخول في الوقت الذي ترتفع فيه النفقات في الوقت الذي تظل منتجات التأمين غالباً محدودة زمنياً.

وينتج عن ذلك تناقض هيكلي واضح: الفترة التي تكون فيها المخاطر في أعلى مستوياتها هي نفسها الفترة التي تكون فيها التغطية في أضعف حالاتها.

الحاجة إلى حلول أكثر مرونة وابتكارًا .
نحو حلول متجذرة في الواقع المحلي
التحدي الحقيقي لا يكمن في غياب الادخار، بل في عدم اندماجه داخل الأطر المالية الرسمية.
ففي الواقع، تعتمد شريحة واسعة من السكان على آليات ادخار غير رسمية مثل:

- الجمعيات الدوارة (التوتتين)
 - الادخار النقدي غير المهيكل
 - مساهمات مرنة وغير منتظمة
- وتقوم هذه الأنظمة على ثلاث ركائز أساسية: الثقة، المرونة، القرب

ومن هنا، ينبغي أن يستلهم التأمين على الحياة من هذه النماذج عبر تطوير منتجات تتكيف مع الدخل غير المنتظم، وتقديم حلول هجينة تجمع بين الادخار والحماية وكذا توفير مداخل مدي الحياة سهلة الولوج ومفهومة.

الابتكار الرقمي كرافعة حاسمة

يشكل التحول الرقمي فرصة تاريخية لإعادة تشكيل العلاقة بين الأفراد والادخار طويل الأمد .
ومن أبرز أدواته:

- الدفع عبر الهاتف المحمول
 - أتمتة المساهمات
 - تبسيط إجراءات الاشتراك
- وتساهم هذه الحلول في تسهيل الولوج إلى الادخار وترسيخ سلوكيات مالية مستدامة وكذا جعل مفهوم التقاعد أكثر وضوحًا وقابلية للتخطيط.

رهان استراتيجي لشركات التأمين
يمثل مخاطر الشيخوخة أو طول العمر تحديًا متعدد الأبعاد:

- تقنيًا: بسبب عدم اليقين الاكتواري
 - تجاريًا: نظرًا لطبيعة المنتجات طويلة الأجل
 - استراتيجيًا: كفرصة لإعادة تعريف دور التأمين
- والفاعلون الذين سينجحون في هذا التحول هم القادرون على الانتقال من منطق المنتج إلى منطق مرافقة دورة الحياة ودمج الادخار والصحة والتبعية ضمن عرض واحد وتصميم حلول مبتكرة للدخل مدى الحياة.

الخلاصة:

من تغطية المخاطر إلى مرافقة الحياة يكمن التحول الحقيقي في إعادة تعريف دور التأمين.

فلم يعد مقبولاً أن يقتصر على تغطية أحداث عرضية، بل أصبح مطالباً بالإجابة عن سؤال جوهري: كيف نواكب حياة تمتد لسنوات أطول؟

في هذا الإطار، يمكن للتأمين على الحياة في المغرب أن يتحول إلى أداة لتحقيق الأمن الاقتصادي، ورافعة لضمان الكرامة لكبار السن وركيزة أساسية في بناء عقد اجتماعي جديد .
أن مخاطر الشيخوخة أو طول العمر ليست مجرد قضية مالية، بل هي قضية مجتمعية بامتياز .
والاستعداد لها اليوم هو الكفيل بأن يضمن غداً ليس فقط العيش لفترة أطول... بل العيش بشكل أفضل، وبكرامة .

لم يعد الادخار في حد ذاته كافياً، بل يجب أن يتحول إلى أداة لتأمين دخل مستمر بعد التقاعد .

ويقتضي ذلك تطوير منتجات قادرة على مرافقة المؤمن له خلال مرحلة النشاط المهني عبر تراكم الادخار وتحويل هذا الادخار إلى معاش دوري عند التقاعد، بالإضافة الي ضمان استمرارية هذا الدخل حتى نهاية الحياة، بغض النظر عن مدتها وهذا التحول يمثل جوهر إدارة مخاطر الشيخوخة وطول العمر .

2- إدماج الصحة والتبعية (فقدان الاستقلالية)

مع التقدم في السن، لا تقتصر المخاطر على انخفاض الدخل، بل تمتد إلى ارتفاع احتمال فقدان الاستقلالية والحاجة إلى الرعاية طويلة الأمد . وهذا البعد لا يزال ضعيف التغطية في السوق الحالية .

ومن هنا تبرز الحاجة إلى:

- تطوير منتجات هجينة تجمع بين التأمين على الحياة وتغطية فقدان الاستقلالية
 - توفير معاشات معززة في حالات فقدان الاستقلالية لتغطية مصاريفها وكل الخدمات المساعدة الضرورية في هذه المرحلة
 - إدماج خدمات مساعدة (رعاية منزلية، مرافقة طبية، إلخ)
- إن إدماج هذا البعد يحول التأمين من مجرد منتج مالي إلى منظومة دعم متكاملة للفرد والمجتمع .

3- الاستعداد للنفقات المستقبلية

يشكل التضخم وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية تحديًا إضافيًا، خاصة في مرحلة ما بعد التقاعد . وفي هذا الإطار، يمكن للتأمين على الحياة أن يلعب دورًا حاسمًا من خلال:

- تمويل الرعاية طويلة الأمد
- إنشاء ادخار مخصص لتمويل كل التأمينات المرتبطة بمخاطر الشيخوخة والنفقات الصحية
- حماية القدرة الشرائية من التآكل عبر الزمن

المغرب في قلب التحول الديموغرافي الإفريقي

رغم أن إفريقيا لا تزال تُصنف كقارة شابة، إلا أن مسار الشيخوخة قد بدأ فعليًا، والمغرب يعد من بين الدول الأكثر تقدمًا في هذا التحول .

حاليًا، تستفيد القارة من نافذة ديموغرافية مواتية من خلال نسبة منخفضة نسبيًا لإعالة كبار السن وكذا قاعدة واسعة من السكان النشطين، غير أن هذه الوضعية لن تدوم إذ بحلول 2050، سترتفع بشكل ملحوظ نسبة السكان فوق 60 سنة ، وعلمه سيزداد الضغط على أنظمة التقاعد بشكل غير مسبوق، وهنا تبرز أهمية الاستعداد المبكر عبر تطوير أدوات مالية مستدامة، وعلى رأسها التأمين على الحياة .

مخاطر متفاقمة بفعل واقع هيكلي معقد

تزداد حدة مخاطر الشيخوخة أو طول العمر في المغرب بفعل مجموعة من العوامل البنوية، من بينها:

- محدودية التغطية التقاعدية الرسمية
 - الوزن الكبير للاقتصاد غير المهيكل
 - مسارات مهنية غير مستقرة ومساهمات متقطعة
 - تراجع تدريجي لدور التضامن العائلي التقليدي
- هذه الخصوصيات تجعل النماذج الكلاسيكية غير كافية، وتفرض

الأوضاع الجيوسياسية وتأثيراتها على الاقتصاديات وصناعة التأمين



السيد
داود الدويسان



السيد
فريد لطفي



السيد
علاء الزهيري



السيد
يوسف بن ميسية



السيد
خالد عبد الصديق



السيد
محمد مهران



السيد
عبد الله بن اسعدي



الأوضاع الجيوسياسية وتأثيراتها على الاقتصاديات وصناعة التأمين

بالنقل البحري، إذ كانت تُعد جزءاً من "الأخطار العادية" للملاحة. ولذلك كانت مشمولة ضمن وثائق التأمين البحري، التي وفرت الحماية للتجارة البحرية ضد أخطار الحرب بالطريقة نفسها التي كان يغطي بها الحريق أو غيره من الأخطار، وقد احتلت هذه التغطية مكانة مهمة في اقتصاد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

بجديدة، فهي اليوم أكثر تعقيداً واتساعاً، مما يفرض إعادة النظر في آليات إدارة المخاطر وتطوير أدوات حماية الأسواق. تاريخياً صناعة التأمين كانت مرتبطة بالحروب والتحويلات الجيوسياسية الكبرى. فمنذ الحريين العالميتين الأولى والثانية، أدركت شركات التأمين أن المخاطر الناتجة عن الحرب تفوق قدرة الأسواق الخاصة على التحمل. في نفس الوقت ارتبطت أخطار الحرب تاريخياً

أبرزت الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية أهمية الأوضاع الجيوسياسية وتأثيراتها على صناعة التأمين ليست فقط على صعيد منطقتنا العربية، بل كذلك على صعيد عالمي وهذا ما جعل تتعرض لضغوط كنتيجة لتصاعد الأزمات الجيوسياسية. أخطار الحرب والعنف السياسي من أبرز التحديات التي تواجه شركات التأمين والإعادة إذا كانت هذه الأخطار ليست



التطور التاريخي لمفهوم أخطار الحرب والعنف السياسي

العلاقات التعاقدية بين شركات التأمين وملاك السفن تخضع لإعادة تقييم. في فرنسا، والتي كانت إحدى القوى البحرية الكبرى في ذلك العصر، صدر القانون التجاري لعام 1807، وهو تشريع أحدث مراجعة عميقة للنصوص التنظيمية البحرية. وقد اعتبر هذا القانون، دون تمييز، أخطار الحرب وأخطار البحر على حد سواء من قبيل "أخطار البحر". وبالتالي، كان عقد تأمين بحري واحد يغطي جميع الأحداث التي قد تصيب السفينة أو حمولتها أثناء الرحلة، سواء

أن الحرب خطر استثنائي لا يؤمن عليه إلا عبر ترتيبات خاصة أو بدعم حكومي مباشر. وهو ما برز بشكل جلي خلال الحرب العالمية الثانية، حيث اضطرت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا إلى التدخل مباشرة لإنشاء برامج تأمين حكومية لتغطية الأضرار الناتجة عن القصف والتدمير، في سابقة أكدت أن الدولة "المؤمن الأخير" عندما تتفوق الأخطار الجيوسياسية على قدرة السوق مع حلول منتصف القرن التاسع عشر، أصبحت الحروب أقل تكراراً، وبدأت

ويُعد التمييز بين خطر الحرب وخطر البحر تطوراً حديثاً نسبياً، نتج عن مسار طويل من التطور عبر القرون. فخلال القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، وحتى عام 1967، لم يكن هناك أي تمييز تنظيمي بين هذين النوعين من الأخطار. في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي، قررت أسواق لندن، وعلى رأسها لويبرز -و- التوقف عن تغطية أخطار الحرب البرية بسبب الخسائر المحتملة الهائلة والتي كانت ضمن وثائقها التأمينية منذ عام 1779⁽¹⁾، ومنذ ذلك الحين، ترسّخ مبدأ

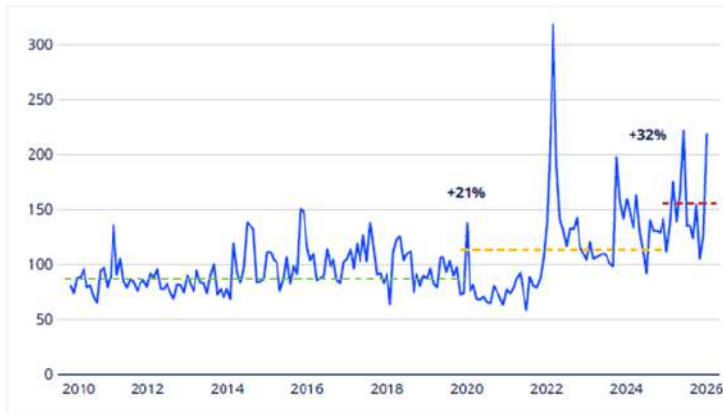
(1) كانت الوثيقة الصادرة عن لويبرز، في صيغتها النموذجية، تسرد خمسة عشر خطراً بحرياً مختلفاً، كان أحد عشر منها مرتبطاً صراحة بالحرب والقرصنة وأعمال العنف في أعالي البحار.

أصبحت تتطلب أقساماً إضافية في حال الرغبة في تغطيتها أثناء الحروب. حالياً، يشهد العالم منذ بداية العقد الحالي عودة غير مسبوقه للنزاعات المسلحة والتوترات الجيوسياسية، ولم تعد الصراعات الجيوسياسية ظاهرة عابرة أو محصورة في نطاقها الجغرافي، بل أصبحت عنصراً مؤثراً في الاقتصاد العالمي. حيث احتلت الأخطار الجيو-اقتصادية والجيوسياسية المرتبتين الأولى والثانية في تقرير المنتدى الاقتصادي الدولي WEF والتي ستؤثر على المشهد العام خلال العامين المقبلين.

عام 1898، وبموجب هذا التعديل، تم استبعاد أخطار الحرب من وثائق التأمين البحري القياسية، وأصبحت تُغطى من خلال شرط خاص هو: F.C. & S. (Free of Capture and Seizure Clause) أي: شرط الإعفاء من الاستيلاء والمصادرة. وفي ظل الجمود التشريعي، واصلت ممارسات شركات التأمين تطورها. وبدأت الأسواق البحرية الكبرى مثل باريس ولندن وجنوة بتعديل شروط الاكتتاب العامة تدريجياً. ومنذ ذلك الحين، لم تعد أخطار الحرب مشمولة تلقائياً، بل

كانت هذه الأحداث ناتجة عن حادث بحري أو عن عمل أو واقعة من وقائع الحرب. حتى تمكنت شركات التأمين الفرنسية، اعتباراً من عام 1840، من التوصل إلى تسوية مع ملاك السفن والعملاء تقضي باستبعاد أخطار الحرب تدريجياً من الوثائق العادية، على أن يتم تأمينها بموجب اتفاقيات خاصة. أما في إنجلترا، القوة البحرية الرائدة في القرن التاسع عشر، فقد قامت لويدز بتعديل وثقتها النموذجية المعروفة باسم SG Form (Ship and Goods Form) (2)

ارتفع "مؤشر المخاطر الجيوسياسية" بنسبة 60% عن متوسطه في العقد 2010



المصدر: Measuring Geopolitical Risk, Marsh

أمنياً فحسب، بل بات عاملاً ضاغطاً على التجارة العالمية، وسلاسل الإمداد، وأسواق الطاقة، ويمثل تحديات متزايدة على صناعة التأمين بكافة فروعها، تحديات تتعلق بتسعير المخاطر، واستدامة التغطيات، وقدرة الأسواق على امتصاص الصدمات.

بلغت الكلفة الاقتصادية العالمية للعنف والحروب نحو 19 تريليون دولار سنوياً، أي ما يعادل أكثر من عُشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبالنسبة للدول التي تشهد صراعات مسلحة، تشير الدراسات إلى انخفاض الناتج المحلي بنحو 3% فور اندلاع النزاع، مع خسائر تراكمية قد تصل إلى 7% خلال خمس سنوات. هذا الواقع الجديد لم يعد يشكل تهديداً

تري Allianz، إرتفاع مؤشر المخاطر السياسية والعنف إلى أعلى مستوى له على الإطلاق. ويُعدّ شلل سلاسل التوريد العالمية، نتيجةً لصراع جيوسياسي يشمل العديد من الاقتصادات الكبرى، السيناريو الأكثر ترجيحاً الذي قد يؤثر على الشركات خلال السنوات الخمس المقبلة. يشير تقرير مسح النزاعات المسلحة الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، إلى أن عدد ضحايا العنف السياسي ارتفع بنحو 23% عن العام السابق، مع بلوغ عدد القتلى عالمياً قرابة 240 ألف شخص، في الوقت الذي أشار نفس التقرير عن عام 2024 إرتفاع عدد ضحايا العنف السياسي بنحو 37% خلال عام واحد فقط، وهو ما يعكس تحول الصراعات من نزاعات محدودة إلى أزمات ممتدة ذات آثار عابرة للحدود.

وتشير البيانات الصادرة عن Howden Re إلى أن حجم خسائر الاضطرابات المدنية قد ارتفع بشكل كبير خلال العقد الأخير، متجاوزاً 8 مليارات دولار بين عامي 2020 و2024 نتيجة أعمال الشغب والاضطرابات (SRCC). ولا تقتصر هذه الخسائر على الدمار المادي، بل تشمل خسائر الإنتاج، وتراجع الاستثمار، وارتفاع الإنفاق الحكومي، وتدهور الاستقرار المالي، وفقاً لعدة تقارير صادرة عن IMF وUNDP، فقد

(2) كانت وثيقة لويدز SG Form تغطي جميع الأخطار دون تمييز.

الصراع في منطقة الخليج

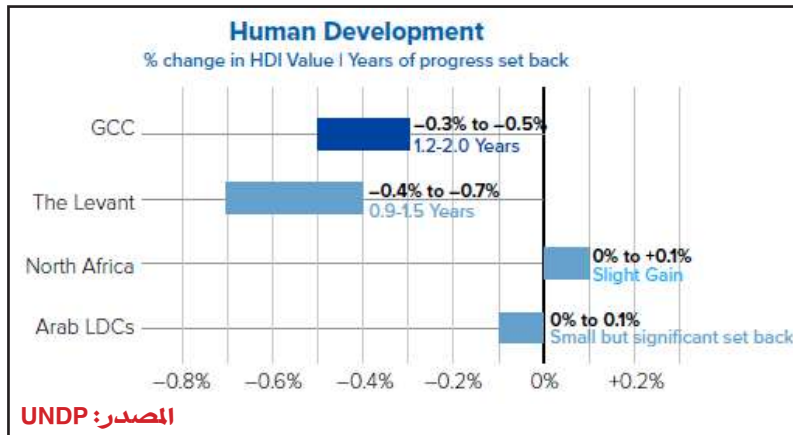
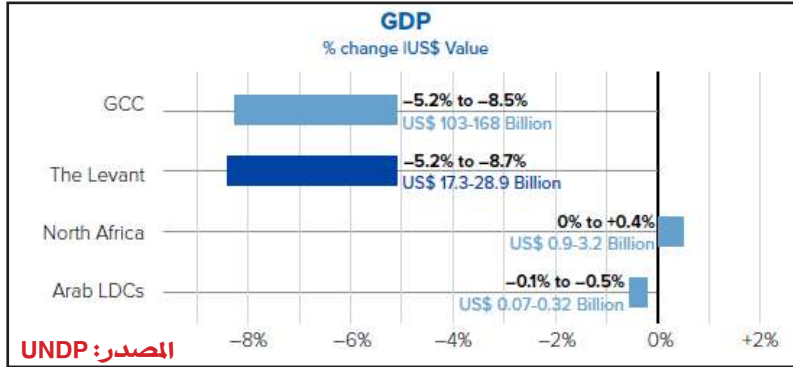
الصراع في منطقة الخليج منذ 28 فبراير 2026، عطل الملاحة عبر مضيق هرمز بنسبة 90% بحسب بيانات (Kpler)، هذا المضيق والذي يُعد نقطة اختناق استراتيجية يمر عبرها حوالي 20% من النفط العالمي، وما نتج عنه من توقف أكثر من 1000 سفينة داخل الخليج بقيمة تتجاوز 25 مليار دولار، أدى هذا المشهد لعدة تأثيرات منها

أولاً: التأثير الاقتصادي العالمي

ارتفاع أسعار النفط لتتراوح بين 100-110 دولارات لخام برنت و90-95 دولارًا لخام WTI للبرميل، وفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) وتقارير Reuters الصادرة خلال مارس وأبريل 2026. وتشير تحليلات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أن كل زيادة بنسبة 10% في أسعار النفط تؤدي إلى رفع معدلات التضخم بنحو 0.1-0.2 نقطة مئوية في الاقتصادات المتقدمة كالولايات المتحدة وأوروبا، في حين تظهر تقديرات صندوق النقد الدولي (IMF) و J.P. Morgan أن الأثر يكون أعلى بكثير في الأسواق الناشئة، حيث قد يصل إلى 0.8-1 نقطة مئوية، خاصة في حال استمرار اضطرابات الملاحة أو إغلاق المضيق لفترة تقل عن شهرين.

وعلى صعيد الأسواق المالية، انعكست هذه التطورات في ارتفاع مؤشر التقلب (VIX - Volatility Index) بنحو 49%، مع تراجع ملحوظ في الأسواق الآسيوية، بحسب بيانات Bloomberg و Reuters. في مؤشر واضح على تصاعد نفور المستثمرين من المخاطر. كما بدأت أزمة سيولة بالظهور في عدد من الأسواق الناشئة، حيث تشير تقارير IMF و Reuters إلى أن باكستان تخسر نحو 3 مليارات دولار شهريًا من احتياطات النقد الأجنبي نتيجة ضغوط التمويل وارتفاع كلفة الواردات.

وفي هذا السياق، تزداد احتمالات الدخول في ركود اقتصادي عالمي في حال استمرار الصراع لأكثر من ثلاثة أشهر، إذ تشير تقديرات وكالة S&P Global Ratings إلى أن التأثير الانكماشى على الاقتصاد العالمي يبقى محدودًا نسبيًا في المدى القصير، باستثناء دول الخليج، حيث قد يتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.6- نقطة مئوية في المملكة العربية السعودية و 3.3- نقطة مئوية في دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة



الخليج على اقتصاديات المنطقة، بافتراض سيناريو تصعيد عسكري قصير ولكنه مكثف يمتد لنحو أربعة أسابيع، إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنحو 3.7% إلى 6%، أي ما يعادل خسائر اقتصادية تتراوح بين 120 و194 مليار دولار أمريكي بأسعار 2015 الثابتة.

أما على صعيد التنمية البشرية، فقد ذكر المصادر نفسه، إلى أن التقديرات تشير إلى انخفاض مؤشر التنمية البشرية (HDI) إقليميًا بنحو 0.2% إلى 0.4%، وهو ما يعادل خسارة تتراوح بين نصف سنة وسنة كاملة من التقدم التنموي، مع تفاوت واضح بين الدول.

حساسية المنطقة لأسواق الطاقة والتجارة العالمية.

في هذا السياق، حذرت وكالة S&P Global Ratings من أن استمرار الصراع لأكثر من ثلاثة أشهر قد يرفع احتمالات الدخول في ركود اقتصادي عالمي، مع بقاء التأثير الانكماشى محدودًا نسبيًا على المستوى العالمي، باستثناء دول الخليج، حيث قد يتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.6- نقطة مئوية في المملكة العربية السعودية و 3.3- نقطة مئوية في دولة الإمارات العربية المتحدة، نظرًا لحساسية اقتصادات المنطقة لأسواق الطاقة، والتجارة، والتأمين البحري.

كما أشار التقرير الصادر مؤخرًا من UNDP عن آثار الصراع في منطقة

ثانياً: التأثير على الملاحة والتأمين البحري

البديلة إلى تضاعف المخاطر التشغيلية والتأمينية، إذ تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 1,000 سفينة محاصرة داخل الخليج، من بينها نحو 300 ناقلة نفط، مع تراجع القدرة الاستيعابية لخطوط الالتفاف (السعودية والإمارات) إلى 3.5-5.5 مليون برميل يوميًا مقارنة بنحو 20 مليون برميل يوميًا يمر عبر مضيق هرمز.

وفي ظل هذه المعطيات، بات واضحًا أن أسواق إعادة التأمين تشهد إعادة تسعير جذرية للمخاطر، مع رفع نسب التحمل (Deductibles)، وتقليص الطاقة الاستيعابية، ما يعيد إلى الواجهة الدور التاريخي للدولة بوصفها "المؤمن الأخير" في مواجهة أخطار الحرب ذات الطابع النظامي.

أقساط الحرب الإضافية (Additional Premiums – APs) وتشير بيانات Allianz وwtw إلى أن أقساط التأمين البحري ارتفعت إلى مستويات قياسية تراوحت بين 1% و3% من قيمة السفينة، وفي بعض الحالات الاستثنائية بلغت ما يعادل 20 ضعف المعدلات الطبيعية. خلال الأسابيع الأولى للحرب، ارتفعت تكاليف العبور البحري بشكل ملحوظ، حيث أصبحت تكلفة عبور ناقلة نفط عملاقة (VLCC) تتراوح بين 1-3 ملايين دولار إضافية، بينما قفزت تكلفة شحن الحاويات من شنغهاي إلى جبل علي من 1,800 دولار إلى نحو 3,700 دولار خلال يومين فقط، بحسب بيانات Lloyd's List وClarksons Research. كما أدت إلى إعادة توجيه السفن وازدياد زمن الرحلات وازدحام الموانئ

انعكست هذه التطورات مباشرة على صناعة التأمين البحري والطاقة، حيث أرسلت شركات P&I إشعارات تغطية أخطار الحرب خلال 7 أيام، ما أدى فعليًا إلى تعليق الحركة البحرية في بعض المناطق عالية المخاطر. وتشير بيانات IG P&I Group إلى أن سبع شركات فقط تغطي نحو 90% من الأسطول العالمي، إلا أن جزءًا كبيرًا من هذه الشركات واجه صعوبات في إعادة التأمين، بسبب قيود الملاحة Solvency II وعدم قدرة معيدي التأمين في لندن على استيعاب تعرض غير محدود للمخاطر.

ونتيجة لذلك، تحولت تغطيات أخطار الحرب إلى نموذج التقييم بالرحلة (Voyage-by-Voyage)، وغالبًا ما أصبحت مشروطة بموافقات سيادية أو حكومية، مع ارتفاع حاد وغير مستقر في

التداعيات الغير مباشرة للصراع على التأمين البحري والطاقة

ومسؤوليات النقل.
- تساعد المخاطر البيئية والمسؤوليات التأمينية
أسهمت زيادة زمن الرحلات في ارتفاع انبعاثات الكربون بنحو 14%، وفق بيانات (UNCTAD 2024)، ما يعزز مخاطر المسؤولية البيئية والتلوث البحري. وفي هذا السياق، تصل حدود تغطية التلوث النفطي في بعض وثائق التأمين البحري إلى سقف يقارب 500 مليون دولار.

السفن العاملة بنسبة تتراوح بين 6% و10%، نتيجة فترات الإيجار الأطول وإبطاء عودة السفن إلى نقاط انطلاقها، ما يرفع تكاليف التشغيل والتأمين المرتبطة بزمن التعرض للمخاطر.
- ضغط إضافي على سلاسل الإمداد والأمن الغذائي
تفاقمت تأثيرات اضطراب سلاسل الإمداد، مع تضرر دول الخليج بشكل أكبر لاعتمادها المرتفع على الواردات الغذائية، وهو ما يرفع من مخاطر التأخير والتلف

- إعادة توجيه السفن وزيادة زمن الرحلات
أدت إعادة توجيه السفن عبر رأس الرجاء الصالح إلى زيادة زمن الرحلات بنحو 70% مقارنة بالمسارات التقليدية عبر قناة السويس، مع محدودية الموانئ القادرة على توفير الصيانة المطلوبة أثناء الرحلة، ما يطيل فترات الإيجار ويؤخر دوران الأساطيل.
- ارتفاع عدد السفن والتكاليف التشغيلية:
نتج عن المسارات الأطول زيادة في عدد

ثالثاً: التأثير على شركات التأمين وإعادة التأمين

والشركات ذات الاحتياجات التمويلية المرتفعة. وفي هذا السياق، قررت بعض شركات إعادة التأمين العالمية الانسحاب الجزئي من المنطقة أو تقليص طاقتها الاستيعابية، نتيجة ارتفاع تكلفة إعادة التغطية ومتطلبات الملاحة، وهو ما انعكس في تشديد حدود التغطية ورفع الأقساط. كما برز ارتفاع ملحوظ في نشاط الهجمات الإلكترونية المرتبطة بالصراع، بما في ذلك هجمات من مجموعات (Hacktivist)،

فروع التأمين البحري والجوي، والعنف السياسي، والطاقة، والائتمان التجاري. وقد أسهمت هذه الظروف في ارتفاع معدلات التضخم التأميني، وزيادة حجم المطالبات، لا سيما مطالبات توقف الأعمال (Business Interruption)، بالتوازي مع تصاعد تكاليف إعادة التأمين وتشديد شروط الإكتتاب. كما يؤدي ارتفاع تكلفة الاقتراض وتراجع السيولة إلى زيادة حالات التعثر، ما يفرض ضغطاً إضافياً على الحكومات

رغم أن أخطار الحرب غالبًا ما تكون مستثناة من الوثائق التأمينية التقليدية، ما يحدّ نظرًا من الخسائر المباشرة لشركات التأمين، إلا أن التطورات الجيوسياسية الراهنة تفرض ضغوطاً غير مباشرة ومتراكمة على شركات التأمين وإعادة التأمين العالمية. وتتمثل أبرز هذه الضغوط في مخاطر التراكم (Accumulation Risks)، الناتجة عن تمركز الأصول المؤمن عليها في مناطق جغرافية محددة، خصوصًا في

وفي المقابل هناك دائماً فرص كامنة في رحم الأزمة، حيث قد يؤدي تصاعد عدم اليقين الجيوسياسي إلى ارتفاع الطلب على تأمين المخاطر السياسية (Political Risk Insurance - PRI)، ما يعكس انتقال الطلب من التغطيات التقليدية إلى أدوات حماية أكثر تخصصاً في مواجهة المخاطر النظامية.

خفض حقوق المساهمين بنحو 7%، مع تأثير غير متناسب على الشركات الكبرى ذات الانكشاف الإقليمي المرتفع. كما تتوقع S&P Global Ratings تباطؤاً في مسار النمو، مع احتمال أن يظل التأثير الكلي محدوداً على المدى القصير، باستثناء دول الخليج، حيث قد يظل النمو مرهوناً بانتهاء الصراع، وقد لا يتجاوز في بعض السيناريوهات نحو 5%.

الأمر الذي يزيد من تعقيد التمييز بين الهجمات السيبرانية ذات الطابع الإجرامي وتلك المرتبطة بأعمال حرب، ويُنشئ مخاطر نزاع تأميني حول نطاق التغطية. وعلى مستوى الأداء المالي، تشير تقديرات Moody's إلى احتمال تراجع قيمة الأصول بنحو 20% في بعض السيناريوهات، وهو ما قد يؤدي إلى

الخلاصة

والأمن السيبراني، على غرار التجارب الدولية الناجحة. ويمكن لمثل هذا المجمع أن يلعب دوراً محورياً في - تجميع وتوزيع المخاطر على نطاق أوسع وأكثر كفاءة - تعزيز القدرة التفاوضية مع أسواق إعادة التأمين العالمية - توفير آلية مستقرة لتأمين الأخطار التي تتجاوز قدرة الشركات الفردية - ودعم الاستقرار المالي والتموي في المنطقة.

إن الانتقال من مبدأ ردّ الفعل إلى مبدأ استباقي قائم على الابتكار المالي والتعاون الإقليمي لم يعد خياراً، بل ضرورة لضمان استدامة صناعة التأمين وقدرتها على أداء دورها الحيوي في حماية الاقتصادات والمجتمعات، في عالم يتسم بارتفاع مستوى المخاطر وعدم اليقين.

التوسع في الاستثمار أدوات رؤوس الأموال البديلة (Alternative Capital)، بما في ذلك الأدوات المرتبطة بالتأمين (Insurance Linked Securities - ILS) مثل السندات الكارثية والسندات السيبرانية، وغيرها من أدوات نقل المخاطر إلى أسواق رأس المال، بما يساهم في

- توسيع الطاقة الاستيعابية للمخاطر عالية الشدة وقليلة التكرار - تخفيف الضغط على ميزانيات شركات التأمين وإعادة التأمين

- وتعزيز مرونة النظام التأميني في مواجهة الصدمات الجيوسياسية الممتدة. وهو الأمر الذي يدفعنا مجدداً للتأكيد على أهمية إنشاء مجمع موحد لإدارة المخاطر الكبرى، لا سيما أخطار الحرب، العنف السياسي، الكوارث الطبيعية،

إن التطورات الجيوسياسية الراهنة لم تعد حدثاً طارئاً يمكن التعامل معه ضمن الأطر التقليدية لإدارة المخاطر، بل أصبح عاملاً مهماً يعيد تشكيل بيئة المخاطر الاقتصادية والتأمينية على المستويين الإقليمي والدولي. فقد أظهرت التحليلات أن الصدمات الجيوسياسية تؤدي إلى آثار متداخلة تشمل انكماش النمو، اضطراب التجارة وسلاسل الإمداد، ارتفاع المخاطر المالية، وتزايد الضغوط على شركات التأمين وإعادة التأمين، سواء من حيث الأقساط، حدود التغطية، أو متطلبات رأس المال والملاءة.

وفي ظل محدودية قدرة الأسواق التأمينية التقليدية على استيعاب المخاطر الكبرى ذات الطابع التراكمي والنظامي، تبرز الحاجة إلى إعادة توجيه استراتيجي في أدوات إدارة المخاطر. ويأتي في مقدمة ذلك

المصادر:

1. The Global Risks Report 2026, 21st Edition, WEF

2. Allianz Risk Barometer 2026

3. Allianz Research "Not all Emerging Markets are equal: Hormuz, triple deficits, and the new energy risk premium", 17 March 2026

4. Conflict in the Middle East: Implications for markets and macro, Allianz

5. "Insurance - Gulf Cooperation Council: Impact of Iran conflict limited for now, risks rise if disruption prolonged", Moody's

6. Commentary: Prolonged Middle East Conflict Will Test Global Market Resilience of (Re)Insurers, AM Best

7. THE ARMED CONFLICT SURVEY 2025, IISS

8. MILITARY ESCALATION IN THE MIDDLE EAST: ECONOMIC AND SOCIAL IMPLICATIONS FOR THE ARAB STATES REGION, 31 MARCH 2026, UNDP

السيد / يوسف بن ميسية

**نائب رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين
ورئيس الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين
والرئيس والمدير العام لشركة الوطنية للتأمين SAA - الجزائر**



الأخطار في السوق الجزائري؟

لا شك أن التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة تفرض مراجعة عميقة لسياسات الاكتتاب والتسعير، ليس فقط على المستوى الدولي، بل كذلك داخل الأسواق العربية ومنها السوق الجزائري.

فالمعادلات التقليدية المبنية أساساً على البيانات التاريخية لم تعد كافية لتقدير المخاطر المستقبلية في بيئة تتسم بسرعة التحول وارتفاع مستوى عدم اليقين. لذلك أصبح من الضروري اعتماد مقاربة ديناميكية للاكتتاب تأخذ بعين الاعتبار سيناريوهات الإجهاد (Stress Testing) وتحليل الحساسية والنماذج الاستشرافية.

كما يتعين على شركات التأمين إعادة تقييم جودة المحافظ التأمينية، وتشديد معايير قبول الأخطار، خاصة في القطاعات المرتبطة بالتجارة الدولية، وسلاسل الإمداد، والطاقة، والهندسة، والنقل البحري والجوي.

ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع أسعار إعادة التأمين عالمياً سيؤدي حتماً إلى انعكاسات على التسعير المحلي، سواء عبر رفع الأقساط أو مراجعة حدود الضمان والتحملات والاستثناءات التعاقدية.

وفي هذا السياق، تصبح العلاقة التقنية مع معيدي التأمين أكثر أهمية من أي وقت مضى، باعتبارها شراكة استراتيجية قائمة على جودة البيانات، وشفافية إدارة المحافظ، وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر.

هل أصبحت مخاطر الخسائر المتراكمة (Accumulation Risk) أكثر بروزاً في ظل التقلبات الجيوسياسية والاقتصادية؟ وكيف يمكن لشركات التأمين التكيف مع هذا النوع من المخاطر على مستوى الاكتتاب وإدارة المحافظ؟

بالفعل، أصبحت مخاطر الخسائر المتراكمة من أبرز التحديات التي تواجه شركات التأمين وإعادة التأمين في المرحلة الحالية، خاصة مع تنامي الترابط بين الأخطار الاقتصادية والجيوسياسية والمناخية والتكنولوجية.

فالخطر اليوم لم يعد حدثاً منفصلاً، بل قد يتحول إلى سلسلة مترابطة من الخسائر تمتد عبر عدة قطاعات

في ظل تصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي إقليمياً وعالمياً، كيف تقيمون تأثير ذلك على سوق التأمين بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة؟ وإلى أي مدى أعاد هذا الواقع تشكيل مستويات المخاطر من حيث التكرار وشدة الخسائر لدى شركات التأمين؟

يشهد قطاع التأمين العالمي مرحلة دقيقة تتسم بتزايد حالة عدم اليقين الجيوسياسي، في ظل تشابك الأزمات الأمنية والاقتصادية والمناخية والتكنولوجية، وهو ما أدى إلى إعادة تشكيل خريطة المخاطر على المستوى الدولي. فالنزاعات المسلحة، والاضطرابات التجارية، والعقوبات الاقتصادية، والهجمات السيبرانية العابرة للحدود، كلها عوامل ساهمت في رفع درجة تقلب المخاطر وصعوبة نمذجتها وتسعيرها وفق المقاربات التقليدية.

وعلى مستوى أسواق التأمين وإعادة التأمين، انعكس هذا الواقع في ارتفاع معدلات الخسائر الكبرى، وتشدد معيدي التأمين في شروط الاكتتاب، إلى جانب ارتفاع تكاليف الحماية الإعادة وتراجع الطاقة الاستيعابية في بعض الفروع الحساسة، لاسيما أخطار الحرب، والطاقة، والنقل، والهندسة، والأخطار السيبرانية.

أما بالنسبة للسوق الجزائري، فرغم خصوصيته الهيكلية إلا أنه يبقى مرتبطاً بشكل وثيق بالأسواق العالمية عبر قنوات إعادة التأمين الدولية. وبالتالي، فإن أي تشدد في السوق العالمية ينعكس بصورة مباشرة على كلفة البرامج الإعادة وشروط التغطية وحدود الضمان.

كما أن المرحلة الحالية فرضت على شركات التأمين إعادة النظر في مقاربات تقييم الخطر، نظراً لتحول العديد من الأخطار من أحداث معزولة إلى مخاطر مترابطة ذات طابع تراكمي أو نظامي (Systemic Risks)، وهو ما يزيد من احتمالية تزامن الخسائر وارتفاع شدتها بشكل غير مسبق.

هل فرضت أو ستفرض هذه المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية إعادة تقييم لسياسات الاكتتاب وتسعير

البديلة في الأسواق العربية؟ وكيف يمكن تجاوزها لتعزيز القدرة على مواجهة المخاطر الكارثية والجيوسياسية؟

في ظل التنامي غير المسبوق للأخطار الكارثية والجيوسياسية والسيبرانية، أصبحت نماذج إعادة التأمين التقليدية تواجه ضغوطاً متزايدة، سواء من حيث القدرة الاستيعابية أو كلفة الحماية أو حتى قابلية التنبؤ بالخسائر.

ومن هنا برزت أهمية أدوات رأس المال البديلة (Alternative Risk Transfer & Insurance-Linked Securities) باعتبارها آلية استراتيجية لنقل جزء من المخاطر الكبرى من ميزانيات شركات التأمين وإعادة التأمين إلى أسواق المال العالمية.

غير أن تبني هذه الأدوات داخل الأسواق العربية لا يزال محدوداً للغاية، رغم الحاجة المتزايدة إليها، وذلك نتيجة جملة من التحديات الهيكلية والمؤسسية.

أول هذه التحديات يتمثل في ضعف البيئة التشريعية والتنظيمية، إذ إن معظم الأطر القانونية العربية صممت أساساً للتأمين التقليدي، ولم تواكب بعد تطور المنتجات المالية التأمينية الهجينة مثل:

- سندات الكوارث (Catastrophe Bonds)
- التأمين البارامتر (Parametric Insurance)
- عقود تحويل المخاطر إلى الأسواق المالية
- المشتقات المرتبطة بالخسائر الكارثية.

كما تعاني الأسواق العربية من محدودية عمق الأسواق المالية وضعف قاعدة المستثمرين المؤسسيين القادرين على استيعاب هذا النوع من الأدوات طويلة الأجل وعالية التعقيد، خاصة في ظل غياب سوق ثانوي نشط يسمح بتداول هذه المنتجات.

ومن التحديات الجوهرية كذلك، محدودية البيانات التاريخية الموثوقة وضعف البنية الإحصائية والاكثوارية، وهو عنصر أساسي بالنسبة للمستثمرين الدوليين الذين يعتمدون على النمذجة الدقيقة لتقييم احتمالية وقوع الخسائر القصوى (Peak Risks).

- إضافة إلى ذلك، فإن العديد من الأسواق العربية لا تزال تواجه فجوة واضحة في الكفاءات المتخصصة في مجالات:
- النمذجة الكارثية،
- الهندسة المالية التأمينية،
- إدارة رأس المال القائم على المخاطر،
- هيكل أدوات ال ILS.

لكن الإشكال الأعمق لا يتعلق فقط بالجوانب التقنية، بل يرتبط أيضاً بغياب رؤية استراتيجية تعتبر إدارة المخاطر الكارثية جزءاً من الأمن الاقتصادي والسيادة المالية للدولة. فالتحولات العالمية الحالية، سواء المرتبطة بالناخ أو الأمن السيبراني أو الاضطرابات الجيوسياسية، تؤكد أن بعض الأخطار أصبحت ذات طبيعة "نظامية" (Systemic Risks)، أي أنها قادرة على التأثير المتزامن على عدة

ومناطق جغرافية في وقت واحد، كما يحدث مثلاً عند تعطل سلاسل الإمداد العالمية أو وقوع هجمات سيبرانية واسعة النطاق أو اندلاع نزاعات تؤثر على أسواق الطاقة والنقل والتجارة.

ولواجهة هذا النوع من المخاطر، يتعين على شركات التأمين تعزيز أدوات إدارة التراكمات عبر:

- رسم خرائط دقيقة للتعرضات الجغرافية والقطاعية.
- تطوير نماذج الكوارث وتحليل السيناريوهات القصوى.
- تحديد حدود واضحة للتعرض الأقصى المحتمل (PML/EML).
- تحسين جودة البيانات والرقمنة والتحليل الاكتواري.
- تنويع المحافظ بشكل يقلل من الارتباط بين الأخطار (Correlation Risk).
- تعزيز استخدام برامج إعادة التأمين غير النسبي، لاسيما Catastrophe Excess of Loss.

كما أصبحت الحوكمة الداخلية وإدارة رأس المال القائم على المخاطر (Risk-Based Capital) عنصراً محورياً في تعزيز قدرة الشركات على الصمود أمام الخسائر المتراكمة.

من وجهة نظركم، كيف يمكن لشركات التأمين العربية التحوط ضد مخاطر الحرب والكوارث؟

التحوط ضد مخاطر الحرب والكوارث يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد، تجمع بين الأدوات التأمينية والمالية والتنظيمية والسيادية.

وفي ظل محدودية قدرة الأسواق المحلية منفردة على تحمل الأخطار الكبرى، يصبح من الضروري تعزيز التكامل العربي في مجال إدارة المخاطر الكارثية، سواء عبر إنشاء أحواض إقليمية مشتركة (Regional Pools) أو تطوير آليات تضامن تأميني بين الأسواق العربية.

كما يبقى اللجوء إلى إعادة التأمين المتخصصة أحد أهم أدوات التحوط، خاصة بالنسبة للأخطار ذات الطبيعة الاستثنائية أو ذات الخسائر القصوى.

ومن الجوانب الأساسية كذلك:

- وضوح الصياغة التعاقدية لاستثناءات الحرب والإرهاب والأخطار السياسية.
- تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتحمل الأخطار السيادية والكوارث الكبرى.
- الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر وتحليل البيانات.
- تعزيز المرونة التشغيلية واستمرارية الأعمال.
- التنويع الجغرافي والقطاعي للمحافظ لتقليل التركزات الخطرة.

وفي المستقبل، قد يصبح من الضروري التفكير في إنشاء آليات عربية مشتركة لتغطية الكوارث الطبيعية والأخطار الجيوسياسية، على غرار بعض التجارب الدولية الناجحة.

من وجهة نظركم، ما أبرز التحديات التي تعيق تبني أدوات رأس المال



أخطار الجفاف، والفيضانات، والزلازل، وتعطل البنى التحتية، لأنه يتيح التعويض السريع بناءً على مؤشرات موضوعية دون انتظار التقييم التقليدي للخسائر.

رابعاً: بناء القدرات الفنية والاكتوارية

نجاح هذه الأدوات يتطلب استثمارات حقيقية في التكوين والخبرة، خاصة في مجالات:

- Cat Modeling
- Financial Engineering
- Climate Analytics
- Cyber Risk Quantification

خامساً: تطوير نماذج تمويل متوافقة مع المالية

الإسلامية

يمكن للأسواق العربية أن تستفيد من الصيرفة الإسلامية لتطوير صيغ مبتكرة متوافقة مع الشريعة، مثل "الصكوك الكارثية" (Cat Sukuk)، وهو مجال قد يمنح المنطقة ميزة تنافسية عالمية إذا تم تطويره بفعالية.

وفي تقديري، فإن أدوات رأس المال البديلة لن تكون مجرد خيار تكميلي مستقبلاً، بل ستصبح ضرورة استراتيجية لضمان استدامة أسواق التأمين العربية، خاصة مع اتساع فجوة الحماية التأمينية (Protection Gap) وارتفاع تكلفة الكوارث والأخطار الجيوسياسية والسيبرانية عالمياً.

قطاعات اقتصادية ومؤسسات مالية في آن واحد، وهو ما يتجاوز قدرة شركات التأمين التقليدية وحدها.

ومن هذا المنطلق، فإن مستقبل الحماية التأمينية في المنطقة العربية يقتضي الانتقال من نموذج "التعويض بعد الكارثة" إلى نموذج "المرونة المالية الاستباقية" (Financial Resilience).

أما فيما يتعلق بسبل التجاوز، فأعتقد أن هناك خمسة محاور أساسية

أولاً: تحديث البيئة التنظيمية

يتعين على هيئات الرقابة التأمينية والمالية تطوير أطر قانونية تسمح بإصدار وتداول أدوات نقل المخاطر البديلة، مع وضع معايير واضحة للشفافية والإفصاح والحوكمة.

ثانياً: إنشاء منصات إقليمية عربية مشتركة

من الصعب على العديد من الأسواق العربية منفردة بلوغ الحجم الكافي لجذب المستثمرين الدوليين، لذلك قد يكون من الأنسب التفكير في إنشاء هياكل إقليمية مشتركة أو "Arab Risk Pools" تسمح بتجميع المخاطر الكارثية وإصدار أدوات مالية ذات حجم أكثر جاذبية للأسواق العالمية.

ثالثاً: تطوير التأمين البارامتري

يُعد التأمين البارامتري من أكثر الحلول الواعدة للأسواق العربية، خاصة في مواجهة

السيد / علاء الزهيري

ممثل سوق التأمين المصري بمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين
رئيس اتحاد شركات التأمين المصرية
العضو المنتدب لشركة جي اي جي للتأمين - مصر



كيف غيّرت المخاطر الجيوسياسية طريقة تعامل شركات التأمين في المنطقة العربية بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة مع الأزمات وصياغة استراتيجياتها؟

لم تعد المخاطر الجيوسياسية تقتصر آثارها على الجوانب السياسية أو العسكرية فحسب، بل أصبحت تمتد بصورة مباشرة إلى الاقتصاد العالمي والقطاعات المالية المختلفة، وفي مقدمتها قطاع التأمين وإعادة التأمين، باعتباره من أكثر القطاعات ارتباطاً بحالة الاستقرار الاقتصادي والجيوسياسي. فصناعة التأمين تعتمد بشكل أساسي على القدرة على تقييم الأخطار وتسعيرها بدقة، وهو ما يتأثر بصورة كبيرة بالحروب، وتقلبات الأسواق، واضطرابات سلاسل الإمداد، وتراجع حركة التجارة الدولية.

وفي ظل استمرار حالة عدم اليقين العالمية، تواجه شركات التأمين في مصر والمنطقة العربية تحديات متزايدة تتعلق بتقدير حجم الأخطار، وإعادة تسعير التغطيات التأمينية، وإدارة الالتزامات المالية والتعويضات المحتملة، إلى جانب ارتفاع المخاطر التشغيلية وتأثير اضطرابات سلاسل التوريد، فضلاً عن الضغوط الناتجة عن التضخم وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

ورغم هذه التحديات، أثبتت صناعة التأمين عبر مختلف الأزمات العالمية قدرتها على التكيف والاستمرار، بل وتحويل الأزمات إلى فرص للتطوير والنمو. فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مروراً بأعصار كاترينا، والأزمة المالية العالمية، وأزمة منطقة اليورو، وصولاً إلى جائحة كوفيد-19، نجحت شركات التأمين في التعامل مع مستويات غير مسبقة من عدم اليقين، من خلال الحفاظ على مراكز مالية قوية، وتعزيز مستويات السيولة ورأس المال، وتطوير المنتجات التأمينية ونماذج التسعير بما يتوافق مع احتياجات الأسواق المتغيرة.

وانطلاقاً من هذا الدور، حرص اتحاد شركات التأمين المصرية على توعية الشركات العاملة بالسوق المصري بأهمية تبني استراتيجيات أكثر مرونة وكفاءة للتعامل مع التغيرات الحالية، ومن أبرزها

- توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والتحليلات المتقدمة لتطوير نماذج تسعير أكثر مرونة وقدرة على مواكبة التغيرات

السريعة في الأسواق.
- تعزيز آليات التقييم الدقيق للأخطار بما يساعد الشركات على تحديد نقاط الضعف وإعادة تقييم مستويات التعرض للمخاطر بصورة مستمرة.

- تبني استراتيجيات استثمارية مرنة تساهم في رفع كفاءة إدارة الأصول والالتزامات، وتحسين إدارة السيولة، وتنويع المحافظ الاستثمارية لمواجهة تقلبات الأسواق وأسعار الفائدة.

- الحفاظ على نماذج قوية لرأس المال تضمن توافر احتياطات كافية لتلبية التزامات الشركات تجاه العملاء والمستثمرين، مع تعزيز القدرة على مواجهة سيناريوهات الضغط والأزمات الممتدة.
- تنمية القدرات الفنية وخبرات الاكتتاب المتخصصة في مجالات التأمين السيبراني والأخطار الإلكترونية، بما يواكب النمو المتسارع في الطلب على هذه النوعية من التغطيات والتعامل الفعال مع المخاطر المرتبطة بها.

إلى أي مدى ترون أن الأطر التشريعية والتنظيمية الحالية والشركات في مصر قادرة على مواكبة طبيعة المخاطر الجيوسياسية المتصاعدة؟

شهدت مصر خلال السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً في البنية التشريعية والتنظيمية واللوائح المنظمة لقطاع التأمين، خاصة مع صدور قانون التأمين الموحد رقم 155 لسنة 2024 والذي يعد خطوة هامة طال انتظارها، ويمثل نقلة نوعية تضع مصر ضمن الأسواق الناشئة المتوافقة مع التطورات التشريعية العالمية، حيث أنشأ إطاراً تشريعياً موحداً ينظم أنشطة التأمين وإعادة التأمين، ويعزز حقوق حاملي الوثائق ويخضع الشركات لقواعد مالية وأنظمة حوكمة سليمة، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي وحوكمة الشركات وحماية حقوق حملة الوثائق. وبالتالي فإن الأطر التشريعية والتنظيمية الحالية تمكن شركات التأمين من تطبيق نماذج أكثر تقدماً لإدارة المخاطر وتعزيز متطلبات الملاءة المالية ورفع كفاءة اختبارات الضغط والتحوط ضد الأزمات الكبرى.

أما على مستوى الشركات، تمتلك معظم الشركات العاملة في السوق المصري قدرات فنية ومالية متقدمة، بينما تحتاج شركات أخرى إلى مزيد من الاستثمار في التكنولوجيا والكوادر البشرية المتخصصة ونظم إدارة المخاطر. وبالتالي، فإن المرحلة الحالية

يعد سوق التأمين في مصر هو الأقدم في الوطن العربي، ويشهد سنوياً زيادة ملحوظة تتراوح من 15% إلى 20% وقد ارتفع حجم أقساط التأمين من نحو 22 مليار جنيه في عام 2018 حتى تجاوز 100 مليار جنيه خلال عام 2025، وهو ما يشير إلى أن سوق التأمين المصري سوق واعد ومن المتوقع له المزيد من النمو خلال الفترة المقبلة. وهناك عدد من العوامل التي ستساهم في تحقيق النمو المنشود لسوق التأمين المصري والتي من أبرزها ما يلي

- نص قانون التأمين الموحد الصادر عام 2024 على تطبيق تسعة أنواع من التأمينات الإلزامية داخل السوق المصرية، وهو ما يُتوقع أن يساهم في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات التأمينية وزيادة حجم أقساط التأمين خلال السنوات المقبلة.

- يمثل قطاع المشروعات متاهية الصغر إحدى أهم الفرص الواعدة أمام سوق التأمين المصري، في ظل وجود قاعدة كبيرة تُقدر بنحو 40 مليون عميل، بينما لا تتجاوز التغطيات التأمينية الحالية نحو 10 ملايين عميل فقط، بما يعكس وجود شريحة واسعة لا تزال بحاجة إلى خدمات تأمينية مناسبة. وفي هذا الإطار، يتم حالياً دراسة وإعداد مجموعة من منتجات التأمين متاهي الصغر التي تتوافق مع الاحتياجات الفعلية لهذه الفئة، تمهيداً لطرحها بالسوق عقب اعتمادها من الهيئة العامة للرقابة المالية.

- أطلق اتحاد شركات التأمين المصرية بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية وصندوق ضمان حملة الوثائق حملة إعلامية وإعلانية موسعة تحت شعار «أمن الأول.. مش هتبدأ من الأول»، تستمر لمدة 18 شهراً، في سابقة تُعد الأولى من نوعها من حيث مدة حملات التوعية التأمينية، وتهدف الحملة إلى نشر الثقافة التأمينية، وتعريف المواطنين بأهمية التأمين ودوره في حماية الأفراد والمؤسسات من مختلف الأخطار.

ومن هذا المنطلق، يمكن التأكيد على أنه رغم التحديات الاقتصادية والجيوستراتيجية الراهنة، فإن مستقبل سوق التأمين المصري لا يزال يحمل فرصاً واعدة للنمو، مدعوماً بضخامة السوق المصرية، وارتفاع معدلات النمو السكاني والاقتصادي، إلى جانب جهود الدولة في دعم الشمول المالي، والتحول الرقمي، وتعزيز الاستثمارات القومية.

كما أن انخفاض معدلات انتشار التأمين مقارنة بالمتوسطات العالمية يعكس وجود فرص كبيرة للتوسع، لا سيما في مجالات التأمين الطبي، والتأمين متاهي الصغر، والتأمين الزراعي، والتأمينات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن التأمين السيبراني وتأمينات الطاقة والبنية التحتية. كذلك يتيح التحول الرقمي والتوسع في استخدام التكنولوجيا المالية فرصاً مهمة أمام شركات التأمين لتطوير المنتجات، وتحسين تجربة العملاء، والوصول إلى شرائح جديدة من المجتمع.

وعليه، فإن قدرة شركات التأمين على الابتكار، وتطوير الكوادر البشرية، وتعزيز نظم إدارة الخطر، ستكون من أبرز العوامل الحاسمة في تحقيق نمو مستدام وتعزيز تنافسية السوق المصرية خلال المرحلة المقبلة.

تتطلب تكاملاً بين الدور الرقابي والتطوير المؤسسي لضمان قدرة السوق على التكيف مع المتغيرات العالمية والمخاطر الجيوستراتيجية المتصاعدة.

في ظل تطبيق بعض الأسواق العربية، مثل السوق السعودي، لمفهوم رأس المال القائم على المخاطر، كيف ترون أهمية هذا النهج في تعزيز ملاءة شركات التأمين، وما مدى الحاجة إلى تعميمه في باقي الأسواق العربية ومنها السوق المصرية؟

يُعد مفهوم رأس المال القائم على المخاطر من أهم التطورات الحديثة في صناعة التأمين عالمياً، لأنه يربط بين حجم رأس المال المطلوب وطبيعة المخاطر الفعلية التي تتحملها الشركة، بدلاً من الاعتماد على معايير تقليدية ثابتة. ويساهم هذا النهج في تعزيز الملاءة المالية، وتحسين كفاءة إدارة رأس المال، ورفع قدرة الشركات على مواجهة الأزمات، خاصة في ظل بيئة اقتصادية وجيوستراتيجية تتسم بالتقلب. كما أنه يعزز ثقة المستثمرين وحملات الوثائق والجهات الرقابية في استقرار القطاع.

ومن هذا المنطلق، فإن تعميم هذا النموذج في الأسواق العربية، ومنها السوق المصرية في ظل تزايد المخاطر الجيوستراتيجية يصبح خطوة إيجابية لجميع الأسواق العربية، نظراً لقدرته على تقييم حجم رأس المال المطلوب لمواجهة السيناريوهات المختلفة، ولكن على الجانب الآخر، يحتاج تطبيق مثل هذا النموذج أن يتم بشكل تدريجي ومدروس، مع توفير البنية الفنية والتكنولوجية اللازمة، وتأهيل الكوادر، بما يضمن تحقيق التوازن بين رفع كفاءة القطاع والحفاظ على تنافسيته.

هل تعتقدون أن المرحلة الحالية تستدعي تعاوناً عربياً أوسع بين أسواق التأمين، من خلال إنشاء آليات أو صناديق إقليمية، لضمان قدرة الأسواق على مواجهة المخاطر الكبرى؟ وكيف يمكن تطبيق ذلك عملياً؟

يُعد التعاون بين أسواق التأمين العربية نموذجاً قائماً وفعالاً بالفعل، في ظل طبيعة المخاطر الحالية التي أصبحت عابرة للحدود، سواء كانت أخطار جيوستراتيجية أو كوارث طبيعية أو هجمات سيبرانية أو اضطرابات اقتصادية. وبرز الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب (AWRIS)، الذي تأسس عام 1980، كأحد أهم النماذج الإقليمية الناجحة في هذا المجال، حيث يمثل آلية عربية رائدة للتأمين ضد أخطار الحرب، ويهدف إلى حماية مصالح أسواق التأمين العربية والإقليمية، مع توفير مظلة متكاملة من التغطيات التأمينية بدعم من شركات إعادة تأمين عالمية. ويضم الصندوق في عضويته أكثر من 190 شركة تأمين وإعادة تأمين من 16 دولة عربية، بما يعكس قوة التعاون والتنسيق بين الأسواق العربية. ومن هذا المنطلق، يمكن مستقبلاً دراسة إنشاء كيانات أو آليات إقليمية مماثلة في مجالات أخرى، كلما دعت الحاجة إلى تعزيز قدرة الأسواق العربية على مواجهة الأخطار الكبرى والمتغيرات المتسارعة.

في ظل عدم اليقين الجيوستراتيجي، كيف تقيّمون مستقبل سوق التأمين المصري وما أبرز الفرص المتاحة أمام الشركات؟

السيد / فريد لطفي

الأمين العام إتحاد الإمارات للتأمين



والمواد الأولية ، مما يزيد من تكلفة إصلاح الممتلكات أو تعويض الخسائر وهو ما يضغط على هوامش ربح شركات التأمين .

فيما يتعلق بمدى تأثير سوق التأمين الإماراتي مقارنة بأسواق إقليمية أخرى ، يمكن القول أن هذا السوق تأثر بطبيعة الحال بهذه التوترات لكن بشكل محدود ومدروس على مستوى الأداء الجوهري ، لكنه شهد ارتفاعا ملحوظا في أسعار تغطيات المخاطر الخاصة ، وبينما تواجه المنطقة توترات حادة أظهر قطاع التأمين الإماراتي مرونة فائقة بفضل الإطار التنظيمي القوي والتحوط من خلال إعادة التأمين ، حيث تعزل شركات التأمين الإماراتية نفسها إلى حد كبير عن الصدمات المالية المباشرة من خلال نقل معظم مخاطر الحرب إلى معيدي التأمين الدوليين ، مما جعل القطاع المذكور في وضع أفضل مقارنة بأسواق أخرى في المنطقة .

وعلى عكس الأسواق الأكثر تعرضا للمخاطر المباشرة ، يعتبر سوق التأمين الإماراتي إلى جانب السوق السعودي ، الأقوى في المنطقة من حيث الرسالة والقدرة على امتصاص الصدمات ، وبينما تثير التوترات حذر المستثمرين عالميا ، تبرز دولة الإمارات كوجهة للشركات ورؤوس الأموال الباحثة عن الاستقرار ، في ظل مؤشرات قوية بأن انتهاء التوترات في المنطقة ، ستدفع بمزيد من النمو الاقتصادي والاستثماري في الدولة ، تضعها في مركز تفوق على أسواق أخرى ، ما سيوفر فرصا مهمة لزيادة أعمال التأمين .

هل ترون تحولا في تصنيف بعض الأخطار من كونها مخاطر منخفضة التكرار وعالية الشدة ، إلى مخاطر أكثر تكرارا نتيجة عدم الاستقرار الجيوسياسي ؟ ومن وجهة نظركم كيف يمكن لشركات التأمين حماية نفسها وعملائها في ظل هذا التحول ؟

من المؤكد أن هناك تحول جذري وجوهري في قطاع نظرة قطاع التأمين وإعادة التأمين للمخاطر ، في ظل التوترات الجيوسياسية الحالية في المنطقة ، فالمخاطر التي كانت سابقا تصنف على أنها منخفضة التكرار ، أو عالية

كيف تقيمون تأثير التوترات الجيوسياسية والعالمية على صناعة التأمين بشكل عام ، وإلى أي مدى تأثر سوق التأمين الإماراتي مقارنة بالأسواق الأخرى ؟

التوترات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية كانت ولا زالت تعد من أبرز المخاطر التي تشكل ضغوطاً على صناعة التأمين وإعادة التأمين العالمية ، وتأثير هذه التوترات يتجاوز الخسائر المباشرة ليشمل تغييرات هيكلية في كيفية تقييم وإدارة المخاطر .

وبطبيعة الحال فإن التوترات الجيوسياسية تخلق بيئة عالية المخاطر لصناعة التأمين ، وتجبرها على أن تكون أكثر انتقائية في قبول المخاطر ، مع رفع التكاليف على المستهلك النهائي ، مما يؤكد دورها في إدارة هذه المخاطر المعقدة . وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن النزاعات في المناطق البحرية (مثل البحر الأحمر ومضيق هرمز) أدت إلى ارتفاع هائل في أسعار تأمين السفن ، وأحيانا في رفض التغطية ، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف سلاسل الإمداد العالمية ، كما تؤدي الحروب والنزاعات المسلحة إلى تدمير للبنية التحتية والممتلكات ما ينتج عنه مطالبات ضخمة في وثائق التأمين ضد مخاطر الحرب .

إن إعادة تسعير المخاطر وتشديد الشروط كانت إحدى تداعيات هذه التوترات الجيوسياسية ، حيث تجعل شركات إعادة التأمين أكثر حذرا ، مما يؤدي إلى رفع أقساط التأمين بشكل كبير في المناطق المتوترة والعالم ، كذلك فإن الحروب السيبرانية أصبحت أداة رئيسية في النزاعات الجيوسياسية وعلى الأخص الهجمات التي تستهدف البنية التحتية الحيوية وبالتالي زيادة المطالبات التأمينية ، مما يدفع الشركات لرفع أسعار التأمين السيبراني ، ووضع قيود صارمة على أعمال الحرب في الفضاء الرقمي .وبالإضافة إلى ذلك فإن التوترات الجيوسياسية تسبب تقلبات في أسواق المال (الأسهم والسندات) ، حيث يدفع عدم اليقين الشركات نحو أصول أكثر أمنا ، مما يقلل من العوائد الاستثمارية التي تعتمد عليها الشركات لدعم أرباحها ، كما أن التوترات الجيوسياسية غالبا ما تسبب ارتفاعا في أسواق الطاقة

وتؤثر مباشرة على الربحية وسلاسل الإمداد .
وفيما يتعلق بالتوجه الرقابي لمصرف الإمارات المركزي ،
فإن المصرف يتبنى نهجا استباقيا ونشطا لتعزيز الأطر
الإشرافية ، وقد اصدر المصرف مذكرات توجيهية بشأن
الاستخدام المسؤول للتقنيات والذكاء الاصطناعي ، مع
التركيز على المرونة عبر التصميم لتعزيز إدارة المخاطر في
القطاعات المصرفية والتأمينية ، كما أقر في مارس 2026
حزمة شاملة لتعزيز قدرة المؤسسات المالية على الصمود ،
وضمن استمرارية السيولة والعمليات في ظل التوترات
الإقليمية ، والخلاصة فإن المخاطر الجيوسياسية تدار في
دولة الإمارات كجزء لا يتجزأ من إدارة المخاطر المؤسسية ،
ويدعم مصرف الإمارات المركزي هذا التوجه بقوة عبر
تبني تقنيات حديثة ، ووضع اطر إشرافية صارمة تضمن
استقرار القطاع المالي ضد الصدمات الخارجية .

**هل ترون أن التسعير التأميني في المنطقة يعكس
بشكل كاف علاوة المخاطر الجيوسياسية ، أم أن السوق
ما يزال يعاني فجوة بين المخاطر الحقيقية والأسعار
؟ وما هي توصياتكم في هذا الشأن ؟**

بناء على التطورات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين ، لا
يزال هناك نقاش واسع النطاق في أسواق التأمين وإعادة
التأمين حول مدى كفاية الأسعار لتغطية المخاطر الحقيقية ،
والرأي الغالب حاليا هو أن السوق لا يزال يعاني من فجوة ،
وإن كانت تتقلص بين المخاطر الحقيقية والأسعار لأسباب
عديدة في مقدمتها حالة اللايقين والسرعة ، حيث وتيرة
الأحداث الجيوسياسية أسرع من سرعة تعديل نماذج
المخاطر لدى شركات التأمين . والمخاطر لم تعد تقتصر
على مناطق النزاع المباشر ، بل امتدت لتشمل سلاسل
الإمداد ، والملاحة البحرية ، والأمن السيبراني ، كذلك لم
تعد المخاطر الجيوسياسية حادثة استثنائية بل أصبحت
بيئة تشغيلية ، وهو ما يستلزم إعادة تسعير هيكلية وليس
مجرد زيادة مؤقتة ، ومع ذلك نشهد حاليا تصحيحا قويا ،
فأسعار إعادة التأمين في المنطقة تشهد ارتفاعات حادة ،
خاصة في قطاعات الطيران والبحرية والممتلكات ، حيث
بدأ المعيدون الدوليون بفرض علاوات مخاطر أعلى بشكل
ملحوظ .

أما بالنسبة لفجوة المخاطر الحقيقية والأسعار ، فإن
الفجوة الحالية تكمن في الخسائر المجمعة ، ففي حين أن
الحوادث المباشرة يتم تسعيرها ، فإن التسعير التراكمي
(توقف الأعمال ، تذبذب أسعار الطاقة ، اضطراب الملاحة)
غالبا ما يكون أعلى من التقديرات .

ولواجهة هذا التحدي سيكون من المجدي اتخاذ عدد من
الإجراءات أولها تبني النمذجة الديناميكية ، أي الانتقال
من النمذجة التاريخية (الاعتماد على حوادث الماضي) إلى
النمذجة التنبؤية القائمة على السيناريوهات الجيوسياسية
المتعددة ، ووجوب أن تكون بنود الحرب والمخاطر السيبرانية
المرتبطة بالسياسة واضحة جدا لمنع أي لبس ، وتحديد حدود

الشدة مثل الحروب والتخريب والإرهاب أو الاضطرابات
السياسية ، أصبحت تتنقل بسرعة لتصبح مخاطر عالية
التكرار وعالية الشدة .

وهناك العديد من أسباب تحول التصنيف من (نادر إلى
متكرر) من أبرزها الهجمات السيبرانية المرتبطة بالنزاعات ،
حيث لم تعد الحروب تقتصر على الأرض ، بل تشمل
هجمات سيبرانية تستهدف البنية التحتية ، مما يزيد من
تكرار خسائر التأمين السيبراني ، كذلك فإن التوترات في
الممرات البحرية جعلت مخاطر الشحن (تأمين بحري)
حادشا شبه يومي وليس حدثا نادرا ، وفي الوقت نفسه فإن
أي توتر إقليمي يؤدي فورا إلى تضخم ، واضطراب في
سلاسل التوريد وأحيانا تقلبات العملة ، ما يعني أن خطر
الحرب الواحد يولد عدة مخاطر مالية وتجارية ، كل ذلك
بالإضافة إلى انتشار الأسلحة الذكية والمسيرات الذي زاد
من تكرار إصابة المنشآت الحيوية والمدنية ، مما يرفع شدة
وتكرار مطالبات تأمين الممتلكات .

فيما يتعلق بكيفية حماية شركات التأمين نفسها ، يأتي
في مقدمة وسائل الحماية موضوع إعادة تسعير المخاطر
ورفع أسعار التأمين لتتناسب مع التكرار الجديد والمخاطر
المرتفعة ، وثانيها تفعيل بنود صارمة تستثني الأضرار الناتجة
مباشرة عن الحروب والأعمال العدائية ، أو حصرها في
تغطيات حرب منفصلة وبتكلفة عالية ، ومن وسائل الحماية
المتبعة توفير وثائق تأمين (مخاطر الحرب والاضطرابات
السياسية) كمنتجات منفصلة ومحددة ، ومساعدة العملاء
في فهم بنود الوثائق ، ومساعدتهم في تحليل المخاطر
الجيوسياسية وتقديم نصائح لتقليلها وأيضا تطوير وثائق
تغطي الهجمات الإلكترونية المدعومة من دول . والخلاصة
أن المشهد التأميني يتغير من نموذج الوقاية من الحوادث
النادرة إلى إدارة الأزمات المستمرة ، وشركات التأمين التي
ستتجو هي التي تمتلك بيانات دقيقة ، ومرونة في إعادة
تسعير المنتجات ، وتوفر حلولاً وقائية وليس فقط تعويضية .

**إلى أي مدى باتت المخاطر الجيوسياسية تعامل
اليوم كمحرك خطر مستقل داخل نماذج المخاطر
المؤسسية ، وهل هناك توجه رقابي من مصرف
الإمارات المركزي لتعزيز إدماج هذه المخاطر ضمن
الأطر الإشرافية ؟**

يمكن القول أن المخاطر الجيوسياسية ، وبناء على
التطورات حتى الربع الأول من 2026 ، أصبحت ركيزة
أساسية ومحركا مستقلا للمخاطر في النماذج المؤسسية ،
ولم تعد عامل خارجي هامشي ، كما أن المصرف المركزي
يقود توجهها رقابيا استباقيا لتعزيز دمج المخاطر ضمن
الأطر الإشرافية لضمان المرونة المالية .

وبالتالي فإن المخاطر الجيوسياسية مثل النزاعات
الإقليمية ، والمواجهة الجيواقتصادية ، والتوترات
التجارية ، باتت تصنف كأحد محركات المخاطر
المستقلة التي تشكل قيم الشركات ،



إدارة الكوارث مدعومة بتوصيات ملتقيات التأمين الخليجية لإنشاء منظومات تتبؤ واستشراف دقيقة ، وعلى الأخص توصيات ملتقى التأمين الخليجي السنوي الذي تستضيفه دولة الإمارات على مدى السنوات الماضية .

أما بالنسبة لدور الاتحادات خلال الفترة القادمة فإن الاستمرار في تحديث الشريعات لتراعي المخاطر الحديثة (مثل الهجمات السيبرانية ، والأوبئة ، والطوارئ المناخية) تمثل أحد أهم الأولويات ، بالإضافة إلى ضرورة الحد من الاعتماد الكلي على الأسواق الدولية ، وتشجيع الاتحادات وخاصة الخليجية منها ، على إنشاء منظومة إعادة تأمين إقليمية قوية للحد من تأثير الانسحاب المحتمل لشركات إعادة التأمين الدولية أو رفعها للأسعار في أوقات الأزمات ، بالإضافة إلى أهمية توحيد المعايير الرقابية بما يساعد على توحيد المعايير المحاسبية والرقابية في تسهيل العمل المشترك وزيادة القدرة على تحمل المخاطر المجمعة ، وكذلك أهمية تنفيذ توصيات ملتقى التأمين الخليجي العشرون لعام 2025 ، وعلى الأخص إنشاء منظومة استشراف وتتبؤ لمراقبة التغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية المؤثرة على قطاع التأمين .

التغطية بدقة ، بالإضافة إلى زيادة علاوة المخاطر بشكل استباقي وعدم انتظار وقوع الحادثة لرفع السعر ، ويجب أن تعكس الأقساط التهديد القائم وليس فقط الخسارة الفعلية ، والخطوة الأهم تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص عبر إنشاء مجتمعات تأمين وطنية لتغطية مخاطر الحرب والحروب الشاملة ما يخفف العبء عن القطاع الخاص ، وكذلك تنويع المحافظ بالنسبة لشركات التأمين الإقليمية ، حيث يعد تنويع المخاطر جغرافيا داخل وخارج المناطق عالية التوتر أمرا ضروريا لتقليل الانكشاف المباشر.

برأيكم إلى أي مدى يمكن للاتحادات الخليجية والعربية أن يلعبا دورا فاعلا في مواجهة عدم اليقين الجيوسياسي ، خصوصا فيما يتعلق بالاكتتاب وإعادة التأمين ، وإدارة المخاطر الكارثية ؟

اتحادات التأمين الخليجية والعربية تقوم بدور محوري وفاعل ، يتزايد تصاعديا في مواجهة حالة عدم اليقين الجيوسياسي ، خاصة مع قفزات أسعار تأمين مخاطر الحرب التي تجاوزت 500 % في بعض المناطق . كما أن هذه الاتحادات تلعب دورا استراتيجيا في إدارة المخاطر من خلال تعزيز القدرة على الاكتتاب ، وإعادة التأمين ، وتطوير أساليب

السيد/ داود الدويسان الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية لإعادة التأمين



كيف تقيّمون المشهد الجيوسياسي الراهن على المستويين الإقليمي والعالمي، وما أبرز التحديات التي تفرضها هذه الأوضاع على قطاع التأمين وإعادة التأمين؟

يشهد المشهد الجيوسياسي الراهن درجة عالية من عدم اليقين وعدم الاستقرار، سواء في المنطقة أو عالمياً. ولم تعد آثار هذه المخاطر محصورة في الجوانب الأمنية فقط، بل تمتد إلى عرقلة سلاسل الإمداد، وحركة التجارة، وارتفاع أسعار الطاقة، وما يترتب على ذلك من ضغوط تضخمية وتأثيرات على الأسواق المالية.

وبالنسبة لقطاع التأمين وإعادة التأمين، فإن هذا الواقع قد يؤدي إلى تأخر المشاريع، وارتفاع تكاليف الإصلاح والاستبدال نتيجة تعطل سلاسل الإمداد، مما يزيد من شدة المطالبات. كما يفرض تحديات إضافية في تقدير تراكمت المخاطر، وإدارة الطاقة الاستيعابية، والحفاظ على الانضباط الفني في الاكتتاب.

كيف تنظرون إلى خصوصية وتعقيد المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط مقارنة بمناطق أخرى من العالم، وما مدى تطور الأدوات التي تعتمد عليها شركات التأمين وإعادة التأمين في المنطقة لفهم هذه المخاطر السياسية المركبة، إلى جانب الاستفادة من نماذج وخبرات الأسواق العالمية؟

ترتبط المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط بعدة عوامل مؤثرة، منها أسعار الطاقة، وحركة التجارة، وسلامة الممرات البحرية، واستقرار سلاسل الإمداد. لذلك، فإن أثر أي خطر جيوسياسي قد لا يظهر فقط من خلال مطالبات مباشرة، بل قد يظهر أيضاً من خلال تأخر المشاريع، والتضخم، وارتفاع تكاليف الإصلاح والاستبدال.

ويمكن القول إن شركات التأمين وإعادة التأمين في المنطقة أصبحت أكثر تطوراً في التعامل مع هذه المخاطر، من خلال استخدام البيانات، ومراقبة تراكمت المخاطر، والاعتماد على اختبارات الضغط، وتحليل السيناريوهات. كما أن الاستفادة من الخبرات العالمية يساعد على فهم الترابط بين المخاطر السياسية والاقتصادية والتشغيلية.

في مثل هذه البيئة، تصبح قوة إدارة المخاطر، وتنوع المحفظة، وجودة الاحتياطيات الفنية، وبرامج إعادة الإسناد (Retrocession) عوامل أساسية للحفاظ على الاستقرار. ومن جانبنا، فإن الانتشار الجغرافي لمحظة شركة إعادة التأمين الكويتية، وتنوع خطوط الأعمال، إضافة إلى استثناءات أخطار الحرب في معظم التغطيات، وقوة الاحتياطيات والسيولة، كلها عوامل تدعم

قدرة الشركة على التعامل مع فترات عدم الاستقرار. من وجهة نظرهم، كيف تساهم شركات إعادة التأمين، لا سيما الإقليمية، في الحفاظ على استقرار أسواق التأمين خلال فترات عدم اليقين الجيوسياسي، مع تحقيق التوازن بين إدارة رأس المال ودعم الأسواق عالية المخاطر؟

تلعب شركات إعادة التأمين الإقليمية دوراً مهماً في استقرار أسواق التأمين، خصوصاً خلال فترات عدم اليقين. فهي توفر الطاقة الاستيعابية (Capacity)، وتساعد شركات التأمين المباشر على الاستمرار في خدمة العملاء والقطاعات الاقتصادية الأساسية.

ويستند هذا الدور إلى فهم الأسواق المحلية، والعلاقات طويلة الأمد، وسرعة الاستجابة. وتزداد أهمية ذلك في أوقات التوتر، عندما تصبح الأسواق أكثر حساسية تجاه شروط التغطية، والأسعار، واستمرارية الطاقة الاستيعابية المتاحة.

وفي المقابل، يجب أن يتم هذا الدعم دون التفريط في الانضباط الفني. فالتوازن الصحيح يكون من خلال انتقاء المخاطر، وضبط الشروط والأسعار، وإدارة حدود الاكتتاب، والحفاظ على سيولة كافية، واستخدام إعادة الإسناد بشكل فعال. فدعم السوق لا يعني قبول كل خطر، بل توفير طاقة مستدامة ومنضبطة تستطيع الاستمرار عبر الدورات المختلفة.

هل تتوقعون أن تستمر المخاطر الجيوسياسية كعامل ضاغط على صناعة التأمين خلال المدى المتوسط والطويل، وما مدى ما تفرضه هذه البيئة من حاجة لدى شركات إعادة التأمين الإقليمية للتوجه نحو الاستثمار في أدوات رأس المال البديلة لتعزيز قدرتها على امتصاص المخاطر؟

من المرجح أن تبقى المخاطر الجيوسياسية عاملاً مؤثراً على صناعة التأمين وإعادة التأمين خلال المدى المتوسط.

أما بالنسبة لرأس المال البديل، فقد أصبح جزءاً مهماً من أدوات إدارة رأس المال والمخاطر في الأسواق العالمية. ومع ذلك، فإن استخدامه في منطقتنا يجب أن يكون تدريجياً ومدروساً، وأن يرتبط بحجم المحافظ، وجودة البيانات، ووضوح نماذج المخاطر، وتكلفة هذه الأدوات مقارنة بإعادة الإسناد التقليدية. لذلك، لا نرى رأس المال البديل بديلاً مباشراً عن إعادة الإسناد التقليدية أو رأس المال النظامي، بل أداة إضافية قد تكون مفيدة في بعض الحالات. وتبقى الأولوية لشركات إعادة التأمين الإقليمية في تعزيز جودة الاكتتاب، وبناء احتياطيات كافية، وتنويع المحافظ، والحفاظ على سيولة ورأس مال قويين.

السيد/ عبدالله بن اسعدي

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام الشركة المركزية لإعادة التأمين الجزائر



وإعادة التأمين تواجه فقط المخاطر التقليدية، بل أصبحت مطالبة بالتعامل مع مخاطر أكثر تعقيدًا وترابطًا، تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى السيبرانية وقد انعكس ذلك مباشرة على الطلب على إعادة التأمين، إذ شهدنا توجهًا متزايدًا من شركات التأمين نحو تعزيز برامج الحماية وإعادة تقييم حدود الاحتفاظ، خاصة في القطاعات ذات الحساسية العالية كقطاع الطاقة، الطيران، النقل البحري، والبنية التحتية. كما أصبح هناك اهتمام أكبر بالتغطيات المرتبطة بتعطيل الأعمال والمخاطر السياسية وسلاسل الإمداد

من جهة أخرى، أثرت هذه الأوضاع على شروط وأسعار إعادة التأمين، حيث أصبح السوق العالمي أكثر تحفظًا في منح الساعات، مع تشديد شروط الاكتتاب وارتفاع أسعار التغطيات في بعض الفروع والمناطق المصنفة عالية المخاطر. وهذا التوجه دفع شركات التأمين العربية إلى تبني استراتيجيات أكثر حذرًا في إدارة الأخطار، من خلال تحسين جودة البيانات، وتعزيز أدوات النمذجة والتحليل، وتوزيع الشركاء وبرامج إعادة التأمين

ورغم هذه التحديات، فإن المرحلة الحالية تمثل أيضًا فرصة لتطوير السوق العربية، عبر بناء نماذج أكثر مرونة واستدامة، وتعزيز التعاون الإقليمي، ورفع مستوى الوعي بثقافة إدارة المخاطر، بما يساهم في دعم استقرار القطاع وقدرته على مواكبة التحولات العالمية

كيف انعكست التطورات الجيوسياسية الإقليمية والدولية على السوق الجزائرية، وعلى توجهات شركات إعادة التأمين في الاكتتاب وإدارة المخاطر؟

انعكست التطورات الجيوسياسية الإقليمية والدولية بشكل ملحوظ على السوق الجزائرية، سواء من حيث طبيعة الأخطار أو من حيث مقارنة شركات التأمين وإعادة التأمين في الاكتتاب وإدارة المخاطر

فعلى مستوى السوق، ساهمت حالة عدم اليقين العالمي، وتقلبات أسعار الطاقة، في إعادة ترتيب أولويات التغطيات التأمينية، خاصة بالنسبة للقطاعات المرتبطة، الطاقة، البناء والأشغال الكبرى. كما أصبح الوعي بالمخاطر

من موقعكم في قطاع إعادة التأمين، كيف تقيّمون تأثير الأوضاع الجيوسياسية الراهنة على السوق الجزائري والأسواق العربية، وإلى أي مدى أصبحت هذه المخاطر عنصراً حاسماً في قرارات إعادة التأمين وتوزيع الأخطار؟

في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت أسواق التأمين وإعادة التأمين أكثر ارتباطًا بعوامل عدم اليقين السياسي والاقتصادي. فالتوترات الإقليمية، وتقلبات أسعار الطاقة، إضافة إلى تداعيات النزاعات الدولية، كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على تقييم المخاطر وعلى كلفة التغطيات التأمينية وإعادة التأمين

بالنسبة للسوق الجزائري والأسواق العربية، يمكن القول إنها أظهرت قدرًا من الصمود، غير أنها أصبحت أكثر وعيًا بضرورة تعزيز آليات إدارة المخاطر وتنويع المحافظ التأمينية. كما أن شركات إعادة التأمين أصبحت تعتمد بشكل أكبر على التحليل الاستباقي للمخاطر الجيوسياسية عند اتخاذ قرارات الاكتتاب وتوزيع الأخطار، خاصة في القطاعات الحساسة مثل الطاقة، النقل، والمشاريع الاستراتيجية الكبرى

اليوم، لم تعد المخاطر الجيوسياسية عنصرًا ثانويًا، بل أصبحت عاملاً حاسماً في صياغة استراتيجيات إعادة التأمين، سواء من حيث تسعير الأخطار، أو تحديد حدود التغطية، أو اختيار الشركاء والأسواق. وهذا ما يدفع شركات إعادة التأمين إلى تبني مقاربات أكثر مرونة وابتكارًا لضمان التوازن بين حماية الأسواق المحلية والحفاظ على الاستقرار المالي والقدرة الاستيعابية للقطاع

كيف أعادت التوترات الجيوسياسية تشكيل خريطة المخاطر في المنطقة العربية، سواء من حيث الطلب على إعادة التأمين أو شروطه وأسعاره أو استراتيجيات شركات التأمين في إدارة الأخطار؟

أعادت التوترات الجيوسياسية خلال السنوات الأخيرة رسم خريطة المخاطر في المنطقة العربية بشكل واضح، حيث لم تعد شركات التأمين



المخاطر وتسعيرها

كيف ترون مستقبل صناعة إعادة التأمين العربية في ظل استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي، وما الفرص التي يمكن أن تنشأ أمام شركات إعادة التأمين العربية رغم هذه التحديات؟

يبدو مستقبل صناعة إعادة التأمين العربية مرتبطاً بشكل وثيق بقدرتها على التكيف مع بيئة تتسم بعدم يقين جيوسياسي ممتد، حيث لم تعد التقلبات ظرفاً استثنائياً بل أصبحت جزءاً من الوضع الجديد للأسواق العالمية في هذا السياق، يمكن القول إن القطاع سيواصل التطور، لكنه سيتطور بوتيرة مختلفة تقوم على الحذر، الانتقائية، وتعزيز إدارة رأس المال والمخاطر. شركات إعادة التأمين العربية ستجد نفسها أمام ضرورة تعزيز ملاءتها الفنية، وتطوير أدوات النمذجة المتقدمة، والاستثمار في التحول الرقمي والبيانات، حتى تتمكن من فهم المخاطر بشكل أدق وأكثر استباقية

ورغم هذه التحديات، فإن الفرص متنامية وواضحة. أولاً، هناك فرصة في النمو الاقتصادي والبنى التحتية في العديد من الدول العربية، والتي ستولد طلباً متزايداً على حلول إعادة التأمين المتخصصة والمعقدة. ثانياً، يمكن لشركات إعادة التأمين العربية أن تعزز موقعها الإقليمي عبر لعب دور أكثر فاعلية في تقليص فجوة الحماية التأمينية، خصوصاً في المخاطر غير المغطاة أو ضعيفة التغطية مثل

الكوارث الطبيعية والمخاطر السيبرانية

كما أن التحولات الجيوسياسية نفسها تدفع نحو إعادة تشكيل سلاسل القيمة في التأمين وإعادة التأمين، ما يفتح المجال أمام الفاعلين الإقليميين لبناء شراكات استراتيجية أقوى داخل المنطقة وخارجها. وفي حال تم الاستثمار في الحوكمة، الابتكار، وتكامل الأسواق، يمكن للصناعة العربية لإعادة التأمين أن تنتقل من موقع "المتأثر بالتقلبات" إلى موقع "المساهم في صياغة حلول الاستقرار المالي في المنطقة".

المركبة-التي تجمع بين السياسي والاقتصادي والتشغيلي- أكثر حضوراً في قرارات الفاعلين الاقتصاديين أما بالنسبة لشركات إعادة التأمين، فقد فرض هذا السياق الدولي توجهاً أكثر صرامة وتحفظاً في الاكتتاب، مع اعتماد أكبر على التحليل المتعمق للمخاطر حسب المناطق والقطاعات، بدل المقاربة العامة. كما تم تعزيز متطلبات الامتثال، جودة البيانات، ونماذج التقييم الاستباقي، بهدف تحسين القدرة على التنبؤ بالخسائر المحتملة وفي المقابل، دفعت هذه التحولات السوق الجزائرية نحو تطوير ممارساتها تدريجياً، من خلال رفع كفاءة إدارة المخاطر لدى شركات التأمين، وتوسيع استخدام أدوات إعادة التأمين كآلية استراتيجية وليس فقط تقنية، بما يسمح بتحقيق توازن أفضل بين حماية المحافظ التأمينية واستدامة النمو

بشكل عام، يمكن القول إن المرحلة الحالية لم تغير فقط مستوى المخاطر، بل غيرت أيضاً طريقة التفكير في المخاطر نفسها، من منظور تفاعلي إلى منظور استباقي قائم على التحليل والمرونة والتكيف المستمر

ما مدى حاجة الأسواق العربية إلى صناديق أو آليات إقليمية لإعادة التأمين لمواجهة المخاطر الكبرى، وكيف يمكن تجاوز التحديات التنظيمية لتفعيلها؟

تظهر التجارب الدولية أن وجود آليات أو صناديق إقليمية لإعادة التأمين أصبح ضرورة متزايدة بالنسبة للأسواق العربية، خاصة في ظل تزايد حدة وتكرار المخاطر الكبرى مثل الكوارث الطبيعية، الاضطرابات الجيوسياسية، والمخاطر السيبرانية. هذه الآليات لا تهدف إلى استبدال السوق العالمية لإعادة التأمين، بل إلى تعزيز القدرة الاستيعابية الإقليمية وتوفير طبقة حماية إضافية تسمح بتقاسم الأخطار على نطاق أوسع وبكلفة أكثر استقراراً بالنسبة للأسواق العربية، يمكن لصناديق إعادة التأمين الإقليمية أن تلعب دوراً استراتيجياً في تقليل الاعتماد الكلي على الأسواق الدولية، وتحسين شروط التفاوض مع شركات إعادة التأمين العالمية، خصوصاً في فترات تشدد السوق كما يمكن أن تساهم في دعم المشاريع الكبرى والبنية التحتية، عبر توفير ساعات احتفاظ إقليمية تعكس خصوصية المخاطر المحلية

أما فيما يتعلق بالتحديات التنظيمية، فهي تتمثل أساساً في اختلاف الأطر القانونية بين الدول، وتباين متطلبات الملاءة والحوكمة، إضافة إلى محدودية التكامل بين الأسواق. تجاوز هذه التحديات يتطلب إرادة مهنية مشتركة، من خلال توحيد تدريجي للمعايير الرقابية، وإنشاء أطر تعاون مرنة تسمح بالعمل المشترك دون المساس بالسيادة التنظيمية لكل دولة. كما أن نجاح هذه الآليات يرتبط بوجود حوكمة قوية، شفافية عالية، وإدارة احترافية تعتمد على معايير دولية في تقييم

السيد / محمد مهران

العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي شركة مصر للتأمين - مصر



الجيوستراتيجية على صناعة التأمين خلال المدى المتوسط والطويل؟ وما أبرز الأولويات لشركات التأمين المصرية؟

من المرجح أن تستمر الضغوط الجيوستراتيجية خلال المدى المتوسط، وربما الطويل، في ظل تزايد ترابط الأسواق، وتساعد المخاطر العابرة للحدود، وتداخل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والبيئية. كما أن المؤسسات الدولية المتخصصة تشير إلى أن المخاطر الجيوستراتيجية والمناخية والتنظيمية أصبحت من العوامل الرئيسية التي تعيد تشكيل أولويات شركات التأمين وإعادة التأمين في عام 2026 وما بعده.

وبالنسبة لشركات التأمين المصرية، فإن المرحلة الحالية تفرض مجموعة من الأولويات الاستراتيجية التي تضمن تعزيز القدرة على مواجهة التغيرات المتسارعة وتحقيق الاستدامة. وفي مقدمة هذه الأولويات يأتي تطوير سياسات الاكتتاب والتسعير بما يتواءم مع تغير طبيعة الأخطار وتزايد تعقيدها، إلى جانب تعزيز قوة الملاءة المالية ورفع كفاءة إدارة رأس المال بما يدعم قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها والحفاظ على استقرارها المالي.

كما تبرز أهمية التوسع في استخدام التكنولوجيا وتحليل البيانات لدعم دقة التنبؤ بالمخاطر وتحسين جودة القرارات التأمينية، فضلاً عن أهمية بناء برامج إعادة تأمين قوية وفعالة تساهم في توزيع الأخطار بكفاءة وتعزيز القدرة الاستيعابية للشركات.

كيف تقيمون فرص تعزيز التعاون الإقليمي العربي في قطاع التأمين؟

لدينا نموذج ناجح بنى عليه، AWRIS، أظهر فعلاً إمكانية التعاون بصورة كبيرة في قطاع التأمين، أعتقد أن التغيرات الحالية تفتح المجال أمام فرص أكبر لتعزيز التعاون العربي في قطاع التأمين، خاصة في ظل تشابه التحديات التي تواجه الأسواق العربية وتزايد طبيعة المخاطر العابرة للحدود. فالمخاطر الجيوستراتيجية والاقتصادية والمناخية لم تعد تقتصر آثارها على نطاق جغرافي محدد، بل أصبحت تتطلب قدراً أكبر من التنسيق والتكامل وتبادل الخبرات بين الأسواق العربية.

كما أن العديد من أسواق التأمين العربية تواجه تحديات مقاربة تتعلق بتقلبات التجارة والطاقة، ومخاطر النقل البحري، والأمن السيبراني، والكوارث الطبيعية، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز قدرات إعادة التأمين وإدارة الأخطار الكبرى، وهو ما يجعل التعاون الإقليمي ضرورة مهمة لدعم استقرار الأسواق ورفع كفاءتها وقدرتها على مواجهة التغيرات المستقبلية.

كيف تقيمون انعكاسات الأوضاع الجيوستراتيجية الراهنة على صناعة التأمين عالمياً وإقليمياً؟

يبقى قطاع التأمين العربي الضحية للتغيرات في الأوضاع الجيوستراتيجية والتغيرات الراهنة تبقى أحد أهم العوامل المؤثرة على صناعة التأمين عالمياً وإقليمياً. حيث لم تعد تأثيراتها قاصرة على مناطق النزاع المباشر، بل امتدت لتشمل سلاسل الإمداد، وأسعار الطاقة، وتكاليف إعادة التأمين، وحركة التجارة فضلاً عن زيادة التعرض لمخاطر العنف السياسي، والحرب، والهجمات السيبرانية، وتعطل الأعمال، وتؤكد المؤشرات والتقارير السوقية الحديثة أن التوترات الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بدأت تنعكس بصورة مباشرة على عدد من الأنشطة والفروع التأمينية، وعلى رأسها التأمين البحري والطيران، وتأمين العنف السياسي، والممتلكات، بما يفرض تحديات متزايدة على آليات التسعير وإدارة الأخطار.

بالرغم من ذلك فإنني متفائل بطبعي وأرى أن في كثير من الأحيان تتواجد الفرص من رحم الازمات وأن شاء الله تمر تلك الازمات بسلام ونسال الله أن يحفظ اوطاننا من كل شر.

هل لاحظتم تغيراً في سلوك العملاء من حيث نوعية التغطيات المطلوبة أو مستويات الحماية؟

لا شك أن الفترة الأخيرة شهدت تطوراً نسبياً في وعي العملاء بطبيعة المخاطر المتغيرة وأهمية الحماية التأمينية، خاصة لدى المؤسسات والقطاعات الأكثر ارتباطاً بالتجارة والاستثمار وسلاسل الإمداد. ومع ذلك، لا تزال معدلات الوعي التأميني بحاجة إلى مزيد من الدعم والتعزيز، وهو ما يضع على عاتق شركات التأمين دوراً مهماً في نشر الثقافة التأمينية ورفع مستوى الإدراك بأهمية التأمين كأداة لحماية الأفراد والأعمال ودعم الاستقرار الاقتصادي.

وقد أصبح هناك اهتمام متزايد ببعض التغطيات المرتبطة بالمخاطر الناشئة، مثل تعطل الأعمال، والمخاطر السيبرانية، والنقل البحري، وسلاسل الإمداد، والحماية من العنف السياسي، إلى جانب التغطيات التي توفر حماية أكبر للأصول والممتلكات في ظل ارتفاع تكاليف الاستبدال والتقلبات الاقتصادية. كما بدأت بعض الأسواق تشهد توسعاً في الاهتمام بالتغطيات المرتبطة بالمخاطر السياسية والحروب، بما يعكس تغيراً تدريجياً في أولويات العملاء وطبيعة احتياجاتهم التأمينية..

هل تتوقعون استمرار الضغوط

السيد/ خالد عبد الصادق

نائب رئيس اتحاد شركات التأمين المصرية
العضو المنتدب شركة المهندس للتأمين - مصر



هذه التأثيرات نتيجة محدودية عمق الأسواق المالية وارتفاع حساسية الاقتصاد للتقلبات الخارجية، مما ينعكس في صورة ضغوط على التسعير، وارتفاع تكلفة إعادة التأمين، وتحديات في الحفاظ على الربحية⁽²⁾.

وفي هذا السياق، يوضح تقرير Sigma الصادر عن Swiss Re أن المشهد الجيوسياسي لم يكن أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، في ظل استمرار تداعيات الحرب وجائحة كوفيد-19، وما ترتب عليهما من اضطراب في سلاسل الإمداد، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة احتمالات الركود الاقتصادي. وهو ما يعكس بوضوح تصاعد مستويات عدم اليقين واتساع نطاق المخاطر التي تواجه صناعة التأمين عالمياً، بما يفرض تحديات إضافية على نماذج التسعير والاكتتاب وإدارة المخاطر⁽³⁾.

في ظل حالة عدم اليقين التي تفرضها الأوضاع الحالية، إلى أي مدى انعكس ذلك على تسعير ووثائق التأمين وشروط التغطية، لا سيما في القطاعات الأكثر تأثراً مثل الطاقة والنقل والمشروعات الكبرى؟ فرضت البيئة الحالية تحولاً واضحاً في فلسفة الاكتتاب، حيث انتقلت شركات التأمين من التسعير القائم على البيانات التاريخية إلى تسعير أكثر اعتماداً على السيناريوهات المستقبلية.

وقد تمثلت أبرز الملامح في:
- زيادة التحفظ في منح التغطيات خاصة في القطاعات الحساسة.
- ارتفاع ملحوظ في الأسعار لتعويض عدم اليقين.
- توسيع نطاق الاستثناءات، لا سيما المرتبطة بالحروب والعقوبات.
- رغم استمرار ارتفاع أسعار التأمين التجاري بما يعزز نمو الأقساط في قطاع التأمينات العامة، فإن الضغوط

في عالم تتسارع فيه التحولات وتتشابك فيه الأزمات، لم تعد الأوضاع الجيوسياسية مجرد خلفية تؤثر على النشاط الاقتصادي، بل أصبحت عاملاً محورياً يعيد تشكيل قواعد اللعبة في العديد من القطاعات، وعلى رأسها سوق التأمين. فالتداخل بين المخاطر السياسية والاقتصادية والتكنولوجية خلق بيئة معقدة تتسم بارتفاع درجة عدم اليقين، وتفرض على شركات التأمين تحديات غير مسبقة تتطلب إعادة النظر في نماذج العمل التقليدية.

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى قراءة أعمق لتأثير هذه المتغيرات على سوق التأمين، خاصة في الأسواق الناشئة مثل السوق المصري، واستشراف كيفية التكيف مع واقع يتسم بتزايد المخاطر المركبة وتنامي الضغوط على مختلف عناصر الصناعة.

ما هو تقييمكم لانعكاسات الأوضاع الجيوسياسية الراهنة على صناعة التأمين عربياً، وما طبيعة التأثير الذي يطرأ على الأسواق الناشئة مثل السوق المصري؟

أدت التطورات الجيوسياسية الراهنة إلى انتقال سوق التأمين من بيئة مخاطر يمكن التنبؤ بها نسبياً إلى بيئة تتسم بارتفاع درجة التعقيد والتقلب. ولم يعد تأثير هذه الأوضاع مقتصرًا على الخسائر المباشرة، بل امتد ليشمل:
- اضطراب أنماط التجارة العالمية وسلاسل الإمداد
- تصاعد المخاطر المرتبطة بالطاقة والنقل
- زيادة الترابط بين الأسواق بما يعزز انتقال الأزمات
- تصاعد احتمالات الصدمات الاقتصادية المتزامنة الناتجة عن التوترات الجيوسياسية، بما قد يقود إلى سيناريوهات تضخمية أو ركودية تؤثر بشكل مباشر على أداء أسواق التأمين واستقرارها⁽¹⁾.
وفي الأسواق الناشئة، وعلى رأسها السوق المصري، تتضاعف

1 - sigma 5/2024: Global economic and insurance market outlook 2025-26

2 - Global Insurance Market Report (GIMAR), December 2025.

3 - <https://www.swissre.com/risk-knowledge/risk-perspectives-blog/geopolitical-risks-focus-partnerships.html>

إقليمية كأحد الحلول العملية، بما يساهم في
- تعزيز القدرة الاستيعابية للأسواق المحلية
- تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية
- بناء قاعدة فنية إقليمية قادرة على التعامل مع المخاطر
الخاصة بالمنطقة (6).

**هل تتوقعون تزايد الضغوط الجيوسياسية على
صناعة التأمين خلال المرحلة المقبلة، وما أبرز
الأولويات التي ينبغي على شركات التأمين التركيز
عليها لتعزيز الجاهزية والمرونة؟**

تشير الاتجاهات الحالية إلى أن الضغوط الجيوسياسية
مرشحة للاستمرار، وربما التصاعد، وهو ما يفرض على
شركات التأمين تبني نهج أكثر ديناميكية ومرونة.
ومن أبرز الأولويات:

- تطوير نماذج متقدمة لتحليل المخاطر تعتمد على
السيناريوهات
- الاستثمار في التكنولوجيا وتحليل البيانات
- إعادة هيكلة المحافظ التأمينية لتقليل التركيز
- تصميم منتجات مبتكرة تستجيب لطبيعة المخاطر الحديثة
- تعزيز التعاون الإقليمي خاصة في مجال إعادة التأمين
- ترسيخ ثقافة مؤسسية قادرة على التكيف السريع (7).

خاتمة:

لم تعد الأوضاع الجيوسياسية عاملاً طارئاً يمكن التعامل
معه بردود أفعال مؤقتة، بل أصبحت جزءاً أصيلاً من بيئة
عمل سوق التأمين. وفي ظل هذا الواقع، فإن القدرة على
الاستمرار والنمو لن تعتمد فقط على إدارة المخاطر، بل على
القدرة على استباقها وفهم ترابطها وتعقيدها.

ومن هنا، فإن المرحلة القادمة تمثل اختباراً حقيقياً لقدرة
شركات التأمين على التحول من نماذج تقليدية إلى نماذج
أكثر مرونة وابتكاراً، بما يضمن ليس فقط مواجهة التحديات،
بل أيضاً اغتنام الفرص التي تفرضها هذه التحولات.

التضخمية وما يصاحبها من زيادة في تكاليف المطالبات
تسهم في تقليص هامش الربحية.

وكانت قطاعات مثل الطاقة والنقل والمشروعات الكبرى
الأكثر تأثراً، حيث أصبحت المخاطر الجيوسياسية عنصراً
أساسياً في تحديد شروط التغطية، وليس مجرد عامل
ثانوي (4).

**هل لاحظتم تغيراً في سلوك العملاء أو أولوياتهم
التأمينية خلال الفترة الأخيرة، من حيث نوعية
التغطيات المطلوبة أو حدود الحماية؟ هل هناك
طلب على وثائق العنف السياسي وأخطار الحرب؟**

أفرزت الأوضاع الراهنة عميلاً أكثر وعياً وحذراً، يسعى
إلى حماية شاملة تتجاوز المفهوم التقليدي للتأمين. وقد
انعكس ذلك في

- زيادة الطلب على تغطيات متخصصة ومصممة حسب
طبيعة النشاط
- التركيز على استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات
- الاهتمام المتزايد بالمخاطر غير المموسة مثل المخاطر
السيبرانية

كما برز اتجاه واضح نحو طلب وثائق العنف السياسي
وأخطار الحرب، خاصة من قبل الشركات ذات الانكشاف
الدولي، وهو ما يعكس إدراكاً متزايداً لطبيعة المخاطر
الجديدة (5).

**مع تنامي المخاطر الجيوسياسية والطبيعية
والسيبرانية، إلى أي مدى تبرز أهمية شركات
إعادة التأمين الإقليمية، وهل أصبح إنشاء مجمعات
عربية أو إقليمية خياراً ضرورياً لدعم استقرار
أسواق التأمين؟**

في ظل تصاعد حجم المخاطر وتعقيدها، أصبحت شركات
إعادة التأمين شريكاً استراتيجياً لا غنى عنه في دعم
استقرار سوق التأمين. إلا أن تشدد الأسواق العالمية وارتفاع
تكاليف الإعادة دفع إلى إعادة التفكير في نماذج التعاون
التقليدية.

ومن هنا، يبرز خيار إنشاء كيانات أو مجمعات إعادة تأمين

4 - Swiss Re Institute. (2022). Swiss Re Institute sigma 4/2022: World insurance: Inflation risks and market adjustments. Swiss Re.

<https://www.swissre.com/dam/jcr:4500fe30-7d7b-4bc7-b217-085d7d87a35b/swiss-re-institute-sigma-4-2022.pdf>

5 - wiss Re Institute. (2022). Sigma 4/2022: World insurance – Inflation risks and market adjustments. <https://www.swissre.com/dam/jcr:4500fe30-7d7b-4bc7-b217-085d7d87a35b/swiss-re-institute-sigma-4-2022.pdf>

6 - Swiss Re Institute. (2022). sigma 4/2022: World insurance: Inflation risks front and centre. Swiss Re. <https://www.swissre.com/dam/jcr:4500fe30-7d7b-4bc7-b217-085d7d87a35b/swiss-re-institute-sigma-4-2022.pdf>

7- Swiss Re Institute. (2025). Sigma 2/2025: World insurance in 2025 – A riskier and more fragmented world order. Swiss Re.

<https://www.swissre.com/institute/research/sigma-research/sigma-2025-02-world-insurance-riskier-fragmented-world.html>

تأمين بطابع استباقي



أدخل بثقة وأكمل طريقك

لأجيالنا القادمة

الصامية
المتحدة للتأمين

الندوة الافتراضية "الأوضاع الجيوسياسية وتأثيراتها على صناعة التأمين"

2026/04/01



الحرب بعد 7 أيام، لا يطبق على الرحلات الجارية، لكن يتم تفعيله على الرحلات الجديدة.

ومن جهته، قدم الأستاذ عماد عبد الخالق، الرئيس التنفيذي للصندوق العربي لأخطار الحرب - البحرين، عرضاً عن تجربة الصندوق AWRIS منذ إنشائه سنة 1980 والدور الذي لعبه في كل الأزمات، وكيف أنه يتجاوب مع عروض الشركات بشكل سريع وسلس، رغم العدد الهائل من طلبيات التسعير والتأمين التي تصله يومياً؛ وهذا ما أكدته السيدة لانا زينل، رئيس الشؤون الفنية بالصندوق، والتي أكدت أن الصندوق يتعامل بشكل يومي مع الشركات الأعضاء وعددهم 280. ولقد ساهم الاستثمار في أتمتة العمليات من تسريع عمليات التسعير والإكتتاب عبر بيانات تتبع السفن وتحليل مسارات مساراتها.

والجدير بالذكر أن الصندوق حاصل على تصنيف القوة المالية عند درجة B++ (جيد)، وتصنيف مُصدِر الائتمان طويل الأجل عند درجة bbb+ (جيد) من وكالة AM Best.

وأشار السيد هاني الكردي، نائب رئيس الشؤون البحرية - شركة أبكس لوساطة التأمين وإعادة التأمين - الأردن، إلى أن السوق أصبح مدفوعاً بعامل "عدم اليقين"، حيث لم يعد تسعير المخاطر وحده كافياً، بل أصبح يتم تسعير عدم اليقين ذاته. وأوضح أن أسعار التأمين البحري ارتفعت بشكل كبير، إذ كان تسعير أجسام السفن لا يتجاوز 0.5% سنوياً، بينما وصل الآن إلى 2% - 3% لكل رحلة، مؤكداً أن الطاقة الاستيعابية موجودة لكن التحدي يكمن في كيفية استخدامها وتوزيعها من قبل المعيدين.

وفي ختام الندوة، طرح السيد شكيب أبوزيد إمكانية الاستثمار في أدوات رأس المال البديلة مثل سندات أخطار الحرب، أسوة بالسندات الكارثية والسيبرانية كمكمل للطاقات المتواجدة حالياً بالأسواق العربية.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الندوة تمثل باكورة التعاون بين الاتحاد العام العربي للتأمين ومعهد الخدمات المالية.

نظم الاتحاد العام العربي للتأمين بالتعاون مع معهد الخدمات المالية - الذراع التدريبي للهيئة العامة للرقابة المالية - يوم الأربعاء الموافق 1 أبريل 2026 ندوة افتراضية بعنوان "الأوضاع الجيوسياسية وتأثيراتها على صناعة التأمين"، شارك فيها أكثر من 500 خبير ومهني من مختلف الدول العربية.

في البداية أكد السيد شكيب أبوزيد، الأمين العام - الاتحاد العام العربي للتأمين، على أن الأزمة الراهنة لا تلقي بظلالها فقط على دول الخليج، بل تشمل جميع البلدان العربية، مشيراً إلى أن أبرز التأثيرات على قطاع التأمين تتمثل في أخطار الحرب والعنف السياسي والتأمين البحري والطيران. وأضاف أن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي صنّف الأخطار الجيو-اقتصادية والجيو-سياسية في المرتبتين الأولى والثانية عالمياً، حيث ارتفع مؤشر المخاطر الجيوسياسية بنسبة 60% عن متوسط العقد الماضي، فيما تجاوزت خسائر الاضطرابات المدنية 8 مليارات دولار بين عامي 2020 و2024.

من جانبه، أوضح السيد ياسر البحارنة، الرئيس التنفيذي للمجموعة العضو المنتدب - شركة ترست العالمية للتأمين وإعادة التأمين - البحرين، أن الإلغاءات التأمينية بعد اندلاع الحرب هي إجراءات طبيعية تهدف إلى إعادة تقييم المخاطر، وليست انسحاباً من السوق، مؤكداً أن الخطر البحري مؤمن ضد أخطار الحرب، بينما تظل تغطية أخطار الحرب في الممتلكات غير البحرية محدودة في البلدان العربية باستثناء المنشآت الصناعية الكبرى، وهو ما يستدعي تعزيز الثقافة التأمينية لسد هذه الفجوة.

ومن جهته قدم الدكتور طارق سيف، المدير التنفيذي - معهد الخدمات المالية - مصر، عرضاً عن التأمين البحري وأخطار الحرب والإرهاب. وأكد أن أهمية مضيق هرمز تكمن في غياب البدائل الملاحية. كما أشار إلى أن خطر الحرب يُفعل حتى في حالة السلم، عند استخدام الأسلحة، وقد يستمر لسنوات طويلة، رغم الإعلان عن انتهاء النزاع. وأكد على أن الإخطار بإلغاء بوالص تأمين

الدورة الثانية عشرة لملتقى الدار البيضاء للتأمين

2026/04/15-16



عميق، حيث لم يعد دور التأمين مقتصرًا على التعويض، بل يتجه نحو الوقاية وتقديم الاستشارات والمواكبة. كما أعلن عن إطلاق إطار جديد قائم على الملاءة المرتبطة بالمخاطر، يهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي وتحسين حكمة شركات التأمين. وعلى هامش الملتقى، تم توقيع اتفاقية تعاون بين الجامعة المغربية للتأمين والجمعية العُمانية للتأمين، تهدف إلى تبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين الأسواق التأمينية في البلدين.

نظمت الجامعة المغربية للتأمين الدورة الثانية عشرة من ملتقى الدار البيضاء للتأمين يومي 15 و16 أبريل 2026، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، والتي حضرها أكثر من ألف مشارك من خبراء ومسؤولين مغاربة ودوليين.

وجاءت هذه الدورة تحت شعار "خدمات وتغطيات جديدة: التأمين في طريقه نحو آفاق جديدة"، حيث تركز النقاشات على توسيع الخدمات والتغطيات التأمينية لمواكبة المخاطر الجديدة، مع الاهتمام بالتحويلات التكنولوجية وتطلعات المؤمن عليهم، وكذلك دور القطاع في تعزيز الصمود الاقتصادي والاجتماعي.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد رئيس الجامعة المغربية للتأمين، السيد/ محمد حسن بن صالح، أن قطاع التأمين يشهد تحولًا متسارعًا مدفوعًا بالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والأتمتة، مع التشديد على أن جوهر المهنة يظل قائمًا على الثقة والعنصر البشري.

كما أشار إلى تزايد حدة المخاطر العالمية غير التقليدية، من بينها المخاطر المناخية والسيبرانية والجيوسياسية، التي تتطلب تطوير حلول تأمينية مبتكرة وأكثر مرونة.

من جانبه، أكد رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي السيد/ عبد الرحيم الشافعي أن القطاع يعيش مرحلة تحول هيكلي

بحضور الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين

جامعة القاهرة تعرض ابتكارات طلاب جورجيا



- الأستاذ حسام علما - العضو المنتدب للشركة المصرية للتأمين التكافلي - وأكد الحضور أهمية هذه الفعاليات في إعداد جيل جديد من الكوادر المؤهلة، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية وقطاع التأمين، بما يساهم في دعم استدامة الصناعة ومواكبة تحديات المستقبل.

شهدت كلية التجارة - جامعة القاهرة يوم الثلاثاء الموافق 2026/04/21 فعالية متميزة لطلاب برنامج جورجيا، قام خلالها الطلاب بعرض مشروعاتهم التطبيقية في مجالات الإدارة، والتسويق، والمالية، وذلك في إطار دعم الجانب العملي وربط العملية التعليمية بمتطلبات سوق العمل.

أقيمت الفعالية بحضور أعضاء هيئة التدريس وقيادات الكلية، على رأسهم الأستاذة الدكتورة لبنى محمد فريد، عميد كلية التجارة، والأستاذة الدكتورة أميرة فؤاد، وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث، والدكتور محمد جودة، رئيس قسم الرياضيات والتأمين والعلوم الاكتوارية.

كما شهدت الفعالية حضور نخبة من القيادات الأكاديمية والمهنية، من بينهم الدكتور محمد معيط، المدير التنفيذي وعضو مجلس المديرين التنفيذيين بصندوق النقد الدولي ووزير المالية المصري السابق، والأستاذة الدكتورة نيفين جامع، رئيس مجلس إدارة شركة مصر للتأمين ووزيرة التجارة والصناعة المصرية السابقة.

وجاء تنظيم الفعالية في إطار حرص الكلية على تعزيز المهارات التطبيقية للطلاب، وربط المناهج الأكاديمية بالواقع العملي، بما يساهم في إعداد كوادر مؤهلة قادرة على تلبية احتياجات السوق، لا سيما في القطاعات الاقتصادية والمالية المختلفة.

واكتسب الحدث أهمية خاصة بمشاركة قيادات بارزة من قطاع التأمين، من بينهم:

- الأستاذ شكيب أبو زيد - الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين
- الأستاذ مؤمن مختار - الأمين العام للاتحاد الأفريقي للتأمين وإعادة التأمين

اجتماع تشاوري بين مجلس الوحدة الاقتصادية والاتحاد العام العربي للتأمين لتعزيز التعاون واستعراض النشاطات المقبلة



عُقد اجتماع تشاوري يوم الأربعاء الموافق 2026/04/22 بين معالي السفير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية محمد أحمد النسي والسيد شبيب أبوزيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين يرافقه السيد مجدي فرغل الأمين العام المساعد للاتحاد، وذلك لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك واستعراض نشاطات الاتحاد خلال الفترة القادمة. هذا وقد تناول الاجتماع أهمية تكثيف الجهود المشتركة بين المؤسستين بما يساهم في دعم قطاع التأمين العربي وتعزيز دوره في خدمة الاقتصاد الإقليمي. وأكد الجانبان على ضرورة مواصلة التنسيق والعمل المشترك بما يواكب التطورات الاقتصادية والمالية في المنطقة، مع التركيز على تطوير المبادرات التي تعزز التكامل العربي وتدعم استقرار الأسواق. يعكس هذا اللقاء حرص الطرفين على بناء شراكات استراتيجية تساهم في تعزيز مكانة قطاع التأمين العربي على المستويين الإقليمي والدولي.

الندوة الافتراضية "التأمين العربي في مواجهة التغيرات العالمية: التشريعات، التكنولوجيا، نماذج الأعمال"

2026/04/28



الندوة الافتراضية "التأمين العربي في مواجهة التغيرات العالمية: التشريعات، التكنولوجيا، نماذج الأعمال" 2026/04/28 نظمت الأكاديمية المالية ندوة افتراضية متخصصة بعنوان "التأمين العربي في مواجهة التغيرات العالمية: التشريعات، التكنولوجيا، نماذج الأعمال"، وذلك يوم الاثنين 28 أبريل 2026، بمشاركة نخبة من قيادات وخبراء قطاع التأمين وهم:

– السيد/ شبيب أبوزيد – الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين
– السيد/ فريد لطفى – الأمين العام لاتحاد الإمارات للتأمين
– السيد/ علاء الزهيري – رئيس اتحاد شركات التأمين المصرية
– السيد/ عادل العيسى – المتحدث الرسمي لشركات التأمين بمؤسسة النقد العربي السعودي سابقاً، وشريك وعضو مجلس إدارة حالياً بإحدى شركات الخدمات الاكتوارية وقد قام بإدارة المناقشات السيد/ رسيني الرسيني نائب الرئيس التنفيذي لشركة ReTech Reinsurance Brokers Co هذا وقد استعرضت الندوة من خلال المتحدثين تحولات سوق التأمين العالمي وانعكاساتها على الأسواق العربية، مع تحليل الجاهزية التشريعية والتقنية، واستشراف مستقبل نماذج الأعمال في ظل المتغيرات الدولية.

اجتماعي اللجنة التنفيذية رقم /87/ ومجلس الاتحاد رقم /117/

سلطنة عمان يومي 20 و21/05/2026



استضافة سلطنة عمان ممثلة في السيد-ناصر بن سالم البوسعيدي رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين للدورة 2024-2026 أعمال اجتماعي اللجنة التنفيذية رقم /87/ وكذلك الاجتماع رقم /117/ لمجلس الاتحاد في مدينة مسقط حيث تم مناقشة موضوعات عديدة على جدول أعمال الاجتماعين لعل من أهمها اعتماد القوائم المالية والحسابات الختامية والميزانية العمومية للاتحاد عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 وكذلك الشؤون الإدارية الخاصة بالاتحاد فضلا عن اعتماد اعضاء جدد بالاتحاد .

تعبيراً عن رؤية متجددة للمستقبل

رابطة الاكتواريين العرب تكشف عن هويتها البصرية



**Arab
Actuarial
League**

رابطة الاكتواريين العرب

إلى مرحلة أكثر تنظيماً وحضوراً على المستويين الإقليمي والمهني. من جانبه، أوضح السيد / وسيم الطباع رئيس رابطة الاكتواريين العرب أن الرابطة تركز في مرحلتها الحالية على تعزيز حضورها المؤسسي وتوسيع قاعدة العضوية، إلى جانب بناء شراكات فعالة مع الجامعات والجمعيات الاكتوارية، بالتوازي مع إطلاق برامج تدريبية ومبادرات عملية تساهم في تطوير القدرات المهنية وترسيخ دور الاكتواريين في القطاعات المالية والتأمينية على مستوى المنطقة. وأضاف أن إطلاق الهوية البصرية يعكس طموح الرابطة في أن تكون منصة رائدة للمعرفة والابتكار، ويجسد رسالة واضحة نحو مستقبل أكثر إشراقاً للمهنة الاكتوارية في العالم العربي.

في خطوة تعكس تطور مسيرتها وتطلعاتها المستقبلية، أعلنت رابطة الاكتواريين العرب، إحدى الروابط الفنية العاملة تحت مظلة الاتحاد العام العربي للتأمين، عن إطلاق أول هوية بصرية رسمية لها والتي تجسد رؤيتها المستقبلية لتعزيز مهنة الاكتواريين في المنطقة العربية. وتأتي هذه الهوية لتؤكد التزام الرابطة بدورها كمظلة إقليمية تجمع الاكتواريين العرب للمساهمة في الارتقاء بالمعايير المهنية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع التأميني، ودعم الجيل الجديد من الخبراء في مجالات إدارة المخاطر والعلوم الاكتوارية.

وبهذه المناسبة، صرح السيد شبيب أبو زيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، إن تأسيس رابطة الاكتواريين العرب في مارس 2023 بلبنان جاء ليسد فجوة مهنية حقيقية في المنطقة، باعتبارها أول تجمع عربي متخصص يهدف إلى الارتقاء بالمهنة الاكتوارية وفق أعلى المعايير الدولية، وبناء شبكة مهنية عربية واسعة وقاعدة بيانات من الخبراء الاكتواريين لدعم المؤسسات والشركات الباحثة عن هذه الكفاءات. وأشار إلى أن إطلاق الهوية البصرية يمثل محطة مهمة في المسار المؤسسي للرابطة، ويعكس انتقالها من مرحلة التأسيس

مسيرة متواصلة من التطوير والرقمنة وتعزيز الحماية التأمينية

المكتب الموحد التونسي للسيارات يحتفل بمرور 20 عامًا على تأسيسه



مساهمته الفعالة في جهود تطوير نظامي البطاقتين الخضراء والبرتقالية، ودعم التوجه نحو الرقمنة واعتماد البطاقات الإلكترونية، بما يعزز حماية متضرري حوادث المرور ويحسن جودة الخدمات المقدمة لحاملي التغطيات التأمينية الدولية.

وبهذه المناسبة، اعتمد المكتب التونسي للسيارات هوية بصرية جديدة تخليداً لهذه الذكرى، تعكس رؤيته المستقبلية وتوجهاته الاستراتيجية، وتبرز دوره الريادي في إدارة نظامي البطاقة الخضراء والبطاقة البرتقالية، من خلال توفير الحماية لحقوق المتضررين، وتسهيل تقبل العربات عبر الحدود. وبعد عشرين سنة من العمل المتواصل، يواصل المكتب التونسي للسيارات أداء مهامه في حماية حقوق المتضررين وتسهيل تقبل العربات خارج حدود الوطن، مستنداً إلى رؤية تحديثية تركز على النجاعة والحوكمة الرشيدة والابتكار، بما يعزز مكانته كركيزة أساسية في قطاع التأمين داخل تونس ومحيطها العربي.

يحتفل المكتب الموحد التونسي للسيارات هذا العام بالذكرى العشرين لتأسيسه في صيغته القانونية المستقلة، مستحضراً بهذه المناسبة مسيرة حافلة بالعطاء والإنجازات، كرّسته فاعلاً أساسياً في منظومة تأمين السيارات على المستوى الوطني.

ومنذ انطلاق نشاطه الفعلي سنة 2006، اضطلع المكتب بدور محوري في إدارة نظامي البطاقة الخضراء والبطاقة البرتقالية في تونس، مساهماً في ضمان حسن سيرهما وتعزيز نجاعتهما، ومواكباً مختلف مراحل التطوير والتحديث التي شهدتها هذان النظامان على امتداد السنوات الماضية.

وقد مرّ نشاط المكتب بعدة مراحل مفصلية، بداية بمرحلة النشأة ضمن هيكل شركة التأمين «ستار»، مروراً بمرحلة التأسيس وترسيخ الاستقلالية الإدارية والمالية، ثم مرحلة تثبيت التنظيم وتحديث أساليب العمل، وصولاً إلى المرحلة الحالية التي تميّزت بتسريع التحول الرقمي والتطوير الاستراتيجي.

وفي هذا الإطار، شهد المكتب خلال السنوات الأخيرة نقلة نوعية هامة، تمثلت في تطوير منظومات معلوماتية متكاملة للتصرف في ملفات الحوادث وتسويتها، ورقمنة البطاقتين الخضراء والبرتقالية الصادرتين عن شركات التأمين التونسية، فضلاً عن تعزيز السلامة المعلوماتية وتحديث طرق العمل بما يتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة.

كما عمل المكتب على تدعيم تعاونه مع الهياكل الوطنية المعنية بالمراقبة على المعابر الحدودية البرية، من خلال إبرام اتفاقيات تهدف إلى التثبت من صحة التغطيات التأمينية للعربات الوافدة إلى التراب التونسي، اعتماداً على حلول رقمية حديثة وتقنيات الترابط البيئي بين المنظومات المعلوماتية. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، واصل المكتب الموحد التونسي للسيارات

وتؤكد التزامها بدعم التنمية الاقتصادية في أفريقيا

أفريكا ري تحتفي بمرور 50 عامًا على تأسيسها

رؤوس الأموال إلى الأسواق الخارجية. وفي تصريح بهذه المناسبة، قال الدكتور كورنيل كاريكيزي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة:

"بفضل تفاني وجهود الأجيال المتعاقبة من القيادات والموظفين، الذين ظلوا أوفياء لرؤية التأسيس، تطورت أفريكا ري، بعد خمسين عامًا، لتصبح مؤسسة ذات مكانة عالمية مرموقة، تتميز بقوتها المالية وكفاءتها التقنية، فضلاً عن التزامها العميق بدعم وتنمية الاقتصادات الأفريقية."

كما توجه بالشكر إلى الدول الأعضاء البالغ عددها 42 دولة، إضافة إلى العملاء والشركاء، مشيراً إلى أن ثقتهم المستمرة كانت ركيزة أساسية في تحقيق النمو والنجاح الذي شهدته الشركة على مدار العقود الماضية.



أحتفلت شركة أفريكا ري لإعادة التأمين في أبوجا، نيجيريا يومي 24 و25 يونيو 2026 بالذكرى الخمسين لتأسيسها، وتضمنت الفعاليات، افتتاح المقر الرئيسي الجديد والمتطور للشركة، إلى جانب تنظيم ندوة رفيعة المستوى استعرضت مسيرة أفريكا ري، وناقشت مستقبل قطاع التأمين في أفريقيا، ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية في القارة.

انطلقت مسيرة شركة أفريكا ري لإعادة التأمين في عام 1976 برؤية طموحة وضعها مؤسسوها، وهم الدول الأعضاء في منظمة

الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) وبنك التنمية الأفريقي، بهدف إنشاء كيان أفريقي متخصص في إعادة التأمين يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، ويسهم في الحد من تسرب

المؤتمر الـ 52 لمنظمة التأمين الأفريقية

القاهرة 05-09/2026



وأشار الزهيري إلى أن الحدث يشهد مشاركة أكثر من 2000 مشارك يمثلون ما يزيد على 40 شركة تأمين من 57 دولة، ما يعكس الأهمية المتزايدة لقطاع التأمين في أفريقيا، ويؤكد دوره في دعم التنمية وتعزيز التعاون بين الأسواق الأفريقية. وفي السياق ذاته، أكد معالي السيد أحمد رستم، وزير التخطيط خلال كلمته الافتتاحية، أن انعقاد المؤتمر في هذا التوقيت يعكس الحاجة الملحة لتعزيز دور التأمين في ظل التحديات العالمية، موضّحاً أن القارة الأفريقية بحاجة إلى تحسين كفاءة تعبئة الموارد وتطوير آليات إدارة المخاطر. وقال: «قطاع التأمين يشهد تحولاً جوهرياً من دوره التقليدي إلى دور أكثر تأثيراً في دعم خطط التنمية الاقتصادية».

وأضاف رستم أن أفريقيا تمتلك مقومات اقتصادية قوية، حيث تتجاوز الأصول البنكية 2 تريليون دولار، مع تحقيق معدلات نمو تصل إلى نحو 5%، وهو ما يعزز من جاذبية الاستثمار في قطاع التأمين. كما شدد على أهمية دعم التجارة البينية وبناء الثقة بين الأسواق الأفريقية، معتبراً أن تطوير صناعة التأمين يمثل أحد ركائز الاستقرار المالي في القارة.

وأكد، الدكتور إسلام عزام رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية خلال كلمته الافتتاحية، أن انخفاض معدلات الاختراق التأميني في أفريقيا يتطلب تكثيف الوعي، بالتوازي مع استمرار الإصلاحات التشريعية وتطبيق المعايير الدولية والتحول الرقمي، بما يعزز الشفافية والملاءة المالية ويدعم نمو القطاع واستدامته.

مضيفاً، إطلاق المختبر التنظيمي (Regulatory Sandbox) في الأنشطة المالية غير المصرفية، بما فيها التأمين، بهدف دعم الابتكار وتنظيم استخدام التكنولوجيا في إصدار الوثائق، إلى جانب تطوير قنوات التوزيع الرقمية.

ويتضمن برنامج المؤتمر نحو 12 جلسة رئيسية تناقش عدداً من الملفات الحيوية، من بينها التأمين الزراعي، والتأمين التكافلي، وتأمينات الحياة، والتكنولوجيا التأمينية، والتشريعات الرقابية، إلى جانب سبل تعزيز التكامل بين الأسواق الأفريقية، بما يدعم تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام خلال السنوات المقبلة.

باستضافة اتحاد شركات التأمين المصرية انطلقت في القاهرة فعاليات الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر الجمعية العامة لمنظمة التأمين الأفريقية، خلال الفترة من 5 إلى 9 يونيو 2026، بحضور معالي الدكتور محمد فريد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية بالحكومة المصرية ومعالي السيد أحمد رستم وزير التخطيط بالحكومة المصرية، ومشاركة واسعة من قيادات شركات التأمين وإعادة التأمين والجهات الرقابية والمؤسسات المالية من مختلف دول القارة، تحت شعار "التأمين كمحرك للنمو الاقتصادي للجميع".

ويأتي انعقاد المؤتمر في توقيت عالمي دقيق يشهد تحديات جيوسياسية متصاعدة واضطرابات في حركة التجارة الدولية، الأمر الذي يسלט الضوء على الدور المتنامي لقطاع التأمين في دعم الاقتصادات وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر.

من جانبه، أكد معالي الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية خلال كلمته الافتتاحية، أن قطاع التأمين المصري شهد تطورات كبيرة خلال السنوات الأربع الماضية، مدعومة بإصلاحات تنظيمية وتشريعية عززت كفاءة السوق. وقال: «قطاع التأمين لم يعد مجرد أداة لإدارة المخاطر، بل أصبح شريكاً رئيسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات الشمول المالي»، مشيراً إلى استمرار العمل على دعم التحول الرقمي وتطبيق معايير الحوكمة وتطوير الكوادر البشرية.

وأضاف فريد أن الدولة تولي اهتماماً خاصاً بتعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين، إلى جانب الاستفادة من التجارب الأفريقية الناجحة، بما يساهم في بناء سوق أكثر قدرة على النمو المستدام ومواكبة المتغيرات العالمية.

بدوره، قال السيد علاء الزهيري، رئيس اتحاد شركات التأمين المصرية خلال كلمته الافتتاحية، إن استضافة مصر للمؤتمر للمرة الثانية خلال 20 عاماً تعكس ثقة المؤسسات الدولية في السوق المصرية ومكانتها الإقليمية. وأضاف: «المؤتمر يأتي في ظل ظروف عالمية معقدة، إلا أن القارة الأفريقية تمتلك فرص نمو واعدة، وبظل قطاع التأمين عنصراً محورياً لدعم الاستقرار الاقتصادي ومواجهة التحديات».

تكشف عن هويتها البصرية الجديدة وتؤكد طموحاتها المستقبلية

هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي "ACAPS" تحتفل بمرور 10 سنوات على تأسيسها..

ويأتي الكشف عن هذه الهوية الجديدة بعد احتفال الهيئة، الشهر الماضي، بالذكرى العاشرة لتأسيسها تحت شعار: "10 سنوات في خدمة الاستقرار والحماية".



تحتفل هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS) هذا العام بمرور 10 سنوات على تأسيسها، وبهذه المناسبة، كشفت الهيئة عن هويتها البصرية الجديدة، في خطوة تعكس تطور المؤسسة وحرصها على مواكبة التحولات العميقة التي يشهدها قطاعا التأمين والاحتياط الاجتماعي بالمغرب.

وشهدت هذه المناسبة مشاركة واسعة من مسؤولين ومهنيين وشركاء، حيث تم التطرق إلى أبرز التحديات المرتبطة بتحديث الإطار التنظيمي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم الحماية الاجتماعية، إضافة إلى تطوير قطاع تأميني أكثر مرونة وابتكاراً. كما جددت الهيئة خلال هذا اللقاء التزامها بتعزيز الحكامة، وحماية المستهلك، وترسيخ الثقة، ومواكبة التحولات التي يشهدها السوق.

وتتدرج هذه المبادرة ضمن مرحلة جديدة من مسار الهيئة، حيث أكدت من خلالها التزامها المتواصل بدعم الاستقرار وتعزيز الابتكار وحماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين.

"استعراض أعمال شركات ضمان الصادرات حول العالم – صناعة تأمين وضمان الصادرات، إصدار 2026"

المؤلف:

وائل عبده

رئيس قسم الاكتتاب وتحليل المخاطر في شركة ضمان القروض الأردنية (JLGC)



ويمنح الكتاب مساحة خاصة للمؤسسات العربية والإسلامية العاملة في مجال ضمان الصادرات واثتمان الاستثمار، بهدف إبراز موقعها داخل المنظومة الدولية، وقراءة الفرص المتاحة أمامها لتعزيز التجارة العربية والإسلامية، وتطوير أدوات إعادة التأمين والتكافل، ودعم المصدرين في الأسواق الناشئة.

كما يميز الكتاب بين وكالات ضمان الصادرات الرسمية المدعومة حكومياً، وشركات التأمين الائتماني الخاصة، من حيث النموذج التشغيلي، والإطار التنظيمي، وطبيعة الدور الذي تؤديه كل فئة داخل السوق العالمي.

ويسعى الكتاب إلى أن يكون مرجعاً عملياً مبسطاً للممارسين والباحثين وصناع القرار في قطاعات التأمين، وضمان الصادرات، والتمويل التجاري، والتنمية الاقتصادية، من خلال ربط التجارب الدولية بالاحتياجات الفعلية للأسواق العربية، وفتح نقاش مهني أوسع حول مستقبل صناعة ضمان الصادرات ودورها في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز قدرة الشركات على الوصول إلى الأسواق الخارجية.

يتناول هذا الكتاب، الصادر بعنوان "استعراض أعمال شركات ضمان الصادرات حول العالم – صناعة تأمين وضمان الصادرات، إصدار 2026"، واحدة من الصناعات المالية المتخصصة التي تؤدي دوراً محورياً في دعم التجارة الدولية، وهي صناعة تأمين وضمان الصادرات.

ويقدم الكتاب قراءة تحليلية مقارنة لأكثر من عشرين مؤسسة دولية وإقليمية، تشمل وكالات ضمان صادرات رسمية، ومؤسسات عربية وإسلامية متعددة الأطراف، وشركات تأمين ائتماني خاصة. ويركز على نماذج العمل، ومحفظة المنتجات والخدمات، ومؤشرات الأداء، ومستويات الانكشاف، والتصنيفات الائتمانية، ونسب اختراق السوق.

كما يتناول الكتاب التحولات الكبرى التي تعيد تشكيل صناعة ضمان الصادرات عالمياً، ومن أبرزها صعود الوكالات الآسيوية، وتوسع البعد المناخي والتحول الأخضر، وانعكاسات جائحة كوفيد وحرب أوكرانيا على خرائط المخاطر، والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في الاكتتاب، إضافة إلى أثر معيار IFRS 17 على نماذج أعمال تأمين الائتمان قصير الأجل.





Capacity with Credibility

We're deepening our regional presence with enhanced facultative capacity, diversified lines of business, and faster claims response to meet evolving market needs.

omanre.com



زيارة السيد/ عبد الرحيم الشافعي

رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

السيد/ صلاح الدين العاجي

المدير العام الجامعة المغربية للتأمين - المغرب

استقبل السيد/ شكيب أبو زيد، الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، بمقر الاتحاد، السيد/ عبد الرحيم الشافعي، رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بالمغرب، يصاحبه السيد/ صلاح الدين العاجي، المدير العام للجامعة المغربية للتأمين. وقد شكل اللقاء فرصة لتبادل الرؤى حول آليات تطوير قطاعي التأمين وإعادة التأمين على المستوى العربي، بما يواكب التحديات الراهنة ويعزز التكامل بين الأسواق الوطنية والإقليمية. وتأتي هذه الزيارة في إطار حرص الاتحاد على مد جسور التعاون مع مختلف الأسواق العربية، واستعراض أبرز المبادرات والممارسات الحديثة التي من شأنها دعم تبادل الخبرات وتعزيز أطر الشراكة في صناعة التأمين وإعادة التأمين.

زيارة السيد/ خالد المجراب

الأمين العام

السيد/ أكرم الغزيوي

الأمين العام المساعد - الاتحاد الليبي للتأمين - ليبيا

استقبل السيد/ شكيب أبو زيد، الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين ومساعدته السيد/ مجدي فرغل، بمقر الاتحاد، السيد/ خالد المجراب، الأمين العام للاتحاد الليبي للتأمين، يرافقه السيد/ أكرم الغزيوي، الأمين العام المساعد للاتحاد الليبي. وخلال اللقاء، تم مناقشة سبل تعزيز التعاون المشترك، والتحديات والفرص التي يواجهها سوق التأمين العربي، إضافة إلى استعراض أوضاع سوق التأمين الليبي. وتأتي هذه الزيارة في إطار حرص الاتحاد على الترحيب بكافة الأسواق العربية، واستعراض أحدث المبادرات والممارسات المتطورة لتعزيز أطر التعاون وتبادل الخبرات في قطاعي التأمين وإعادة التأمين.



الحمراء للتأمين
HAMRAA INSURANCE



خمسة وعشرون عاماً
حضور يسند و كلمة تُعتمد



www.hic.iq
إتصل على 6867

تأكد أننا نهتم بك.
Be Sure. We Care



تتقدم

الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين

بأصدق التهاني إلى

الأستاذ/ علاء الزهيري

بمناسبة توليه رئاسة

منظمة التأمين الأفريقية للدورة 2026-2027

وفقه الله في أعماله ونتمنى له كل التوفيق في المهام الموكلة إليه

ولمنظمة التأمين الأفريقية التقدم والازدهار



تتقدم

الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين

بأصدق التهاني إلي

الأستاذ/ حاتم عميرة

بمناسبة توليه منصب المدير العام

شركة تعاونية التأمين للتعليم - تونس

متمنين له كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليه

ولشركة تعاونية التأمين للتعليم - تونس التقدم والازدهار



يسعد ويشرف

الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين

بأصدق التهاني إلى

الأستاذ/ تركي السديري

بمناسبة توليه منصب رئيس مجلس الإدارة

الشركة السعودية لإعادة التأمين Saudi Re - المملكة العربية السعودية

متمنين له كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليه

وللشركة السعودية لإعادة التأمين Saudi Re - المملكة العربية السعودية التقدم والازدهار



يسعد ويشرف

الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين

بأصدق التهاني إلى

الأستاذ/ حسن اللواتي

بمناسبة توليه منصب رئيس

المكتب العماني الموحد للبطاقة البرتقالية - سلطنة عمان

وفقه الله في أعماله ونتمنى له كل التوفيق في المهام الموكلة إليه

وللمكتب العماني الموحد للبطاقة البرتقالية - سلطنة عمان التقدم والازدهار



تنعي الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بمزيد من الأسى والحزن

المرحوم الأستاذ/ رأفت السلاموني

رئيس مجلس إدارة - شركة جي أي جي للتأمين - مصر

ويتقدم الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين باسمه شخصياً وباسم السادة أعضاء مجلس الاتحاد العام العربي للتأمين وكافة العاملين في الأمانة العامة للاتحاد بخالص التعازي، سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته



تنعي الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بمزيد من الأسى والحزن

المرحوم الأستاذ/ محمد الفاتح المحرزي

الرئيس المدير العام السابق للشركة التونسية لإعادة التأمين (2000-2004)

ويتقدم الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين باسمه شخصياً وباسم السادة أعضاء مجلس الاتحاد العام العربي للتأمين وكافة العاملين في الأمانة العامة للاتحاد بخالص التعازي، سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته

Welcome to the Dead Sea where the future of insurance is decided



Connect



Collaborate



Innovate



Transform



October
4-7
2026



Dead Sea
Jordan



Life. Health. Savings.

And the Confidence to Move Forward.

At HAYAH, life and health insurance go beyond protection. They are about empowering futures with confidence, resilience, and long-term well-being, at every stage of life.

And because the future doesn't happen by chance. Our **Employee Savings** and **Individual Savings** solutions are designed to turn intention into long-term security, helping people move forward with confidence.

Discover more at www.hayah.com



Empowering futures

